الجمهورية الجزائرية الديمــقراطية الشعــبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
قسم التاريخ
رقم التسجيل :.....
رقم التسلسل:.....

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962

إعداد الطالبة :
حركات محمد

إشــراف :
قشي فاطمة الزهراء

2005

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة، التي أعانتني في إنجازي لهذا العمل، و أرشدتني خلال مختلف مراحل البحث، و قدّمت لي التوجيهات المنهجية الرشيدة، والتي لم تتأخّر عنّي بالرأي والنصيحة حتى استوى هذا العمل المتواضع على ما هو عليه.

كما أتوجه بشكر خاص إلى كل أساتذة قسم التاريخ الذين أعانوني في التغلّب على الصعوبات التي واجهتني و كادت تمنعني من مواصلة البحث لولا مؤازرتهم لي.

كما أتقدم بالشكر الى كل الهيئات التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث، عن طريق منحي بعض التسهيلات الإدارية والتقنية بغية الوصول الى المادة العلمية، وأخصّ بالذكر القائمين على مصالح الأرشيف لولاية قسنطينة و على رأسهم السيّد رئيس المصلحة، وإلى كل عمال المكتبة المركزية لجامعة قسنطينة و مكتبة المعهد.

هــذا، و أرجو أن تقبلوا مني فائق وأسمى عبارات الشكر والتقدير

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأُستاذة المشرفة، التي أعانتني في إنجازي لهذا العمل، و أرشدتني خلال مختلف مراحل البحث، و قدّمت لي التوجيهات المنهجية الرشيدة، والتي لم تتأخّر عنّي بالرأي والنصيحة حتى استوى هذا العمل المتواضع على ما هو عليه.

كما أتوجّه بشكر خاص إلى كل أساتذتي من قسم التاريخ، الذين أعانوني في التغلّب على الصعوبات التي واجهتني و كادت تمنعني من مواصلة البحث لولا مؤازرتهم لي.

و أتقدم بالشكر إلى كل الهيئات التي قدّمت لي المساعدة في إنجاز هذا البحث، عن طريق منحي بعض التسهيلات الإدارية والتقنية للوصول إلى المادة العلمية، وأخصّ بالذكر: القائمين على مصالح الأرشيف لولاية قسنطينة، و أعوان المكتبة المركزية لجامعة منتوري و مكتبة كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، وكل مَن قدّم لي يد المساعدة أو أسدى لي نصيحة.

هــذا، و أرجو أن تقبلوا مني فائق وأسمى عبارات الشكر والتقدير

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــة 1

الفصل الأول: تطوّر الاقتصاد الاستعماري في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية 7

1.1 أسس التنظيم الاقتصادي الكولونيالي في الجزائر 8
1.1.1 تحويل الزراعة الجزائرية لإنتاج المحاصيل التجارية 9
2.1.1 الجزائر مجرد مَصْدر للمواد الأولية الرخيصة. 13
3.1.1 اختلال المبادلات التجارية الجزائرية – الفرنسية 17

2.1 دوافع فرنسا لتغيير سياستها الاقتصادية في الجزائر 22
1.2.1 الضعف اللوجستّي للجزائر و الاعتبارات الاستراتيجية 23
2.2.1 نموّ فكرة الشراكة الأوروبية 27
3.2.1 الديمغرافيا الجزائرية و تطوّر الحركة الوطنية 30

3.1 السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة 35
1.3.1 تصنيع الجزائر أساس للتنمية 36
2.3.1 الاستثمار العمومي في تطوير البنية التحتية. 40
3.3.1 أهمية قطاع الطاقة في عملية التنمية 44

الفصل الثاني : نموّ قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر بعد 1946. 48

1.2 واقع قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر قبل التأميم 49
1.1.2 نظام الاستغلال في قطاع الكهرباء و الغاز 50
2.1.2 الصعوبات الطبيعية المؤثرة في قطاع الطاقة. 53
3.1.2 تطوّر إنتاج الكهرباء في الجزائر فيما بين الحربين. 56
4.1.2 تأثيرات الحرب العالمية الثانية على قطاع الكهرباء و الغاز 58

2.2 تأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر 64
1.2.2 قانون 8 أفريل 1946 65
2.2.2 استحداث مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر". 67
3.2.2 نظام تسيير مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر". 70
4.2.2 التعديلات الأولية على الشبكة الموروثة 77

3.2 دور "كهرباء و غاز الجزائر" في تحديث قطاع الطاقة 80
1.3.2 تحديث و تجهيز محطّات الإنتاج 81
2.3.2 تطوير الطاقة الكهرومائية الرخيصة 87
3.3.2 رفع إنتاجية الكهرباء و الغاز 90
4.3.2 إنشاء شبكة النقل عبر الجزائر 94
5.3.2 توسيع شبكات التوزيع المحلية 98

الفصل الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الكهرباء والغاز في الجزائر 100

1.3 تطوّر الصناعة الكهربائية في الجزائر 101
1.1.3 ارتفاع إنتاج الكهرباء و الغاز في الجزائر 102
2.1.3 التركيز الصناعي في قطاع الكهرباء و الغاز 105
3.1.3 أهمية ربط شبكات شمال أفريقيا 100
4.1.3 نموّ استهلاك الكهرباء و الغاز في الجزائر 110
5.1.3 تطوّر أسعار الكهربائية و الغاز في الجزائر 113

2.3 نموّ الاستهلاك الصناعي من الكهرباء و انعكاساته 118
1.2.3 نموّ بطيء للصناعات الأساسية في الجزائر 119
2.2.3 ارتفاع نسبي لمبيعات تيّار التوتّر العالي 123
3.2.3 تطوّر التجارة الخارجية الجزائرية 125

3.3 توسّع شبكة التوزيع في الجزائر و تأثيراتها الاجتماعية 128
1.3.3 تشجيع استعمال الطاقة الكهربائية 129
2.3.3 كهربة المناطق الريفية و الصحراوية 132
3.3.3 درجات التجهيز في أقاليم الجزائر الشمالية 137
4.3.3 توزيع الكهرباء و الغاز بين المجموعتين السكانيتين 144

خاتمـــة 153

الملاحـــق 157

قائمة المختصرات 172

فهرس الأشكال و الجداول 173

فهرس الأعلام 174

فهرس المؤسسات و الهيئات 175

فهرس الأماكن 177

قائمة المصادر و المراجع 179

مقدمـــــــــــة

لقد شكّلت الحرب العالمية الثانية بتطوّراتها و نتائجها، نقطة تحوّل في سياسات القوى الاستعمارية التقليدية، و دافعًا قويًا اضطّرها إلى مراجعة الأسس التي بَنت عليها استراتيجياتها السابقة. فقد حاولت الجمهورية الفرنسية الجديدة، الاستفادة من تجارب الحرب، و دراسة أسباب الخلل الذي هدّد مستقبل الأمّة الفرنسية، لولاَ مساندة الحلفاء. فقد اقتنعت الطبقة السياسية الفرنسية، و منذ سقوط فرنسا تحت الاحتلال النازي و لجوء المقاومة الوطنية إلى الجزر البريطانية، بضرورة تعديل كثير من الأفكار والسياسات التقليدية التي تجاوزتها الأحداث. و ذلك خاصّة بعد الصعوبات التي تلقّوها في عملية إعادة بناء القوة الفرنسية انطلاقًا من المستعمرات لتحرير الوطن الأم، و سلسلة التطوّرات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية المتسارعة و على مختلف المستويات: العالمية و الأوروبية، بالإضافة إلى تطوّر الحركات التحررية في المستعمرات.

تلك الظروف هي التي دفعت الجمهورية الفرنسية بعد نهاية الحرب، إلى وضع أولويات جديدة، تتمحور حول هدف إعادة بناء الإمبراطورية الفرنسية و استعادة مكانتها بين القوى العالمية. و لتحقيق ذلك لابد من إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي خرّبته الحرب، و خاصّة في ضوء الخريطة الجيوسياسية الأوروبية و العالمية الجديدة و ما إلى ذلك من التطوّرات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية. و قد رأى الساسة الفرنسيون أنّ ذلك يتطلّب من فرنسا تحريك جميع الإمكانيات المتوفّرة لديها أو المتوفّرة على مستوى مستعمراتها، و هو ما يفرض عليها تأسيس علاقات جديدة بينها و بين المستعمرات، تقوم على أساس: شكلٍ جديدٍ من التكامل لأجل تحقيق المصلحة العامة للأمة الفرنسية وكذلك يكون الأمر لفائدة سكان تلك المستعمرات. فالتصوّرات الجديدة للاقتصاد الاستعماري تقوم على

تزويد المستعمرات ببنية اقتصادية حديثة، تعتمد على تشجيع و تطوير قطاع الصناعات التحويلية، وإنشاء بنية تحتية قوية قادرة على تدعيم ذلك الاقتصاد الجديد.

و نظرًا للأهمية التي وضعتها السياسة الفرنسية الجديدة في اعتبارها، لقطاعات البنية التحتية الاستراتيجية، فقد اختارت وسيلة التأميم لتجعل هذا القطاع قطاعًا عامًا، مملوكًا للأمة الفرنسية فلا يخضع للاستغلال الرأسمالي، و ذلك بحجّة ضرورته في عملية إعادة الإعمار و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الفرنسي. فنفّذت الحكومة الفرنسية سلسلة من التأميمات منذ عام 1946، و مسّت أغلب قطاعات البنية التحتية في فرنسا، كما امتدّت تلك العملية إلى المستعمرات الفرنسية و إلى الجزائر بصفة خاصّة في إطار السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة.

و اختياري لهذا الموضوع المتعلّق بـــ"**شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و1962**"، يعود للأهمية الاستراتيجية التي يتميّز بها هذا القطاع من بين كل قطاعات البنية التحتية الحديثة، حيث يمكن أن نعتبره مقياسًا يعبّر عن نوع و حجم التحوّلات التي عرفتها السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية. و يمكن أن يكون هذا الموضوع نموذجًا نتعرّف من خلاله على طبيعة أهداف الاقتصاد الاستعماري الجديد الذي تبنّته الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في أهمّ مستعمراتها، و كذا العوامل المساعدة أو الصعوبات التي عرقلت عملية تنفيذ تلك السياسة، و أيضًا النتائج الاقتصادية و الاجتماعية المترتّبة عنها. فنظرًا لمكانة قطاع الكهرباء و الغاز، و قطاع الطاقة عمومًا بين قطاعات البنية التحتية الحديثة، فهو يُعتبر القوّة المحرّكة لأي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، بحيث لا يمكن لأي سياسة تنموية أن تنجح من دونه في الجزائر أو في غيرها. كما يُعتبر تأميم قطاع

الكهرباء و الغاز في الجزائر، من أبرز تجارب سياسة التأميم التي طالت القطاعات الاستراتيجية، وإمكانية مقارنة نتائج القطاع المؤمّم مع وضعية الاستغلال السابقة و تحديد مدى نجاحه أو فشله.

كما أنّه حسب حدود اطلاعي، أنّ هذا الموضوع لم يُدرس من الناحية التاريخية بشكل مستقل؛ و أبرز دراسة حديثة هي العمل الذي قدّمه الأستاذ **يوسف جباري *(DJEBARI, Youcef)*** في كتابه الصادر سنة 1995 تحت عنوان: «La France en Algérie bilans et controverses» . أما أغلب الدراسات التي وصلتني حول الموضوع فهي إما تتناوله ضمن دراسات اقتصادية عامّة، وكجزئية من الاقتصاد الجزائري أو اقتصاد شمال أفريقيا، و جُلُّها دراسات معاصرة لتلك الحقبة الاستعمارية، مثل كتاب **رونيه جوندارم *(GENDARME, René)*** الصادر سنة 1959 تحت عنوان: «L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance» أو الكتاب المشترك بين **شارل سيلييه *(CELIER, Charles)*** و آخرين الصادر سنة 1952 تحت عنوان: «Industrialisation de l'Afrique du nord». وكذا عدّة مقالات لخبراء اقتصاديين أوفي مجال الطاقة و منهم بعض المسؤولين الكبار على القطاع، مثل: **السيّد مورا *(MURAT, P.R.)*** الذي كتب عدة مقالات وخاصة في دورية:«*Revue de la Région Économique d'Algérie*»ومنها مقال تحت عنوان:«La situation énergétique et industrielle de l'Algérie» الصادر سنة1956. أو دراسات تتناول الناحية القانونية، كنموذج عن سياسة القطاع العام المستحدث، من حيث آلية عملية التأميم و أسسها القانونية، و أهدافه كمؤسسة تقدّم خدمات عمومية، أو طريقة تسييره. و أبرز دراسة عثرت عليها في هذا المجال هي دراسة الأستاذ **بيير فونتانو *(FONTANEAU, Pierre)*** الصادرة سنة 1952 تحت عنوان: «L'Électrification de l'Algérie»

و نتيجة لعدم إحاطة تلك الدراسات بالمادة التاريخية المتعلّقة بتطوّر هذا القطاع، فإني حاولت الرجوع إلى ما أمكن من الوثائق ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشر بالموضوع؛ و على رأسها وثائق أرشيف مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، و المحفوظة في مصالح الأرشيف لولاية قسنطينة. وتكتسي تلك الوثائق أهمية كبيرة؛ فهي تعطي صورة واضحة عن الإنجازات و النتائج التي حقّقتها مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، خلال حوالي 14 سنة من النشاط. و من أهم تلك الوثائق: التقارير السنوية لتسيير و نشاط المؤسسة، و تقارير محافظي الحسابات و عدد من الخبراء و المصالح والهيئات المعنية بميدان الطاقة أو بالمسائل الاقتصادية و المالية. و تضاف إلى ذلك الدراسات التقنية ومخطّطات المشاريع التي أنجزتها المؤسسة خلال الفترة المدروسة. و المجموعة الثانية من الوثائق الرسمية التي اعتمدت عليها، هي الكشوفات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاء في الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر بين سنتي 1927 و 1961، و الكشوفات الصادرة عن مصالح الإحصاء التابعة للحكومة الجزائرية المستقلة بين سنتي 1962 و 1964.

بالإضافة إلى عدة وثائق أخرى محفوظة في مصالح الأرشيف لولاية قسنطينة، و منها الوثائق التي صُنّفت خلال الفترة الاستعمارية تحت مجموعة:

"DOCUMENTS ALGERIENS synthèse de l’activité algérienne"

و هي عبارة عن مجموعة من الدراسات و التقارير المتعلّقة بالنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة في الجزائر، و منها: العرض الذي قدّمه الحاكم العام الفرنسي للجزائر السيّد ***روجيه ليونارد*** ***(LÈONARD, Roger)*** سنة 1954 تحت عنوان: «L’industrialisation de l’Algérie» أمام ***"الجمعية الفرنسية للجغرافيا الاقتصادية".***

و لدراسة ذلك الكمّ المعتبر من المعطيات حاولت الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي، و مقارنة تلك الإحصاءات السابقة لعملية تأميم القطاع و ما بعد عملية التأميم، و تتبّع تطوّر عمليات الإنتاج والنقل ثم التوزيع، مع محاولة ربطها بالمناخ التشريعي و العوامل الطبيعية و الاقتصادية المؤثرة عليها. و بذلك نستطيع دراسة النتائج أو يمكننا تحديد مدى تحقّق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لتلك الخدمة العمومية، و الدوافع أو المعوّقات التي ساهمت في الانحراف عن الأهداف المعلنة من طرف السلطات الفرنسية.

فهل كانت أهداف السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من شبكة الكهرباء و الغاز، ترقى إلى مستوى أهداف قانون 1946؟ وهل كانت استراتيجية مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، متوافقة مع استراتيجية القطاع العمومي في فرنسا و خاصة **"كهرباء فرنسا/غاز فرنسا"** ؟

وما أهمية الإنجازات التقنية المحقّقة في الجزائر؟ ومدى تأثيرها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهل كانت عملية توسيع الشبكة تقوم على أساس عدالة التوزيع بين جهات البلاد حسب كثافتها السكانية؟ أم كانت تقوم على أساس توفير هذه الخدمة الحديثة حسب الانتماءات الإثنية؟

وما هو الدور الذي أدّاه القطاع في الاقتصاد الجزائري الجديد ؟ و الذي كان من شأنه أن يغيّر وضعية المستعمرة، و يحقّق فيها تقدّمًا و رخاءً لجميع فئات سكانها، بما فيهم الأهالي.

و انطلاقًا من هذه الإشكالية، قسّمت عملي المتواضع هذا إلى ثلاثة فصول كالآتي:

فتناولت في الفصل الأول، خصائص التنظيم الكولونيالي، والظروف التي اضطرّت الاستعمار الفرنسي إلى تغيير سياسته الاقتصادية تلك تجاه الجزائر، بما فيها الظروف التي مرّت بها فرنسا و الجزائر أثناء الحرب و بعدها. وتبني سياسة تنموية اقتصادية و اجتماعية، و أهمية منشآت البنية التحتية وبخاصّة قطاع الكهرباء والغاز.

فأما الفصل الثاني، فخصّصته لدراسة وضعية قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين، و أثناء الحرب العالمية الثانية، و التطوّر الذي عرفه بعد تطبيق سياسة التأميمات. و تأسيس **"كهرباء و غاز الجزائر"** كاحتكار عمومي لهذا القطاع، و طبيعة أهدافها، و هيكلها التنظيمي، و أبرز الإنجازات التي قامت بها على كافة الأصعدة: من الإنتاج و النقل إلى التوزيع.

و أما الفصل الثالث، فتناولت فيه الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية المترتّبة عن السياسة الاستعمارية للكهرباء و الغاز في الجزائر: من تطوّر للصناعة الكهربائية، و دورها بالنسبة للصناعات التحويلية و خاصة الأساسية التي أراد الاستعمار الفرنسي أن يجعلها قاعدة للسياسة التنموية الجديدة في الجزائر، وكذلك التأثيرات الاجتماعية لتوزيع خدمة الكهرباء والغاز.

الفصل الأول

تطوّر الاقتصاد الاستعماري في الجزائر
بعد الحرب العالمية الثانية

1.1 أسس التنظيم الاقتصادي الكولونيالي في الجزائر

1.2 دوافع فرنسا لتغيير سياستها الاقتصادية في الجزائر

1.3 السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة

1.1 أسس التنظيم الاقتصادي الكولونيالي في الجزائر

إنّ الاقتصاد الذي كان سائدًا في الجزائر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، و كباقي المستعمرات الفرنسية أو المستعمرات الأوروبية عمومًا، هو تنظيم اقتصادي كولونيالي حيث يتحكّم المعمرون وفروع الشركات الفرنسية في كل عناصر الإنتاج و الثروة[1]. و قد عمل الاستعمار على توطين هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي في المستعمرات ليكون دعمًا لاقتصاد البلد الأم أي البلد الاستعمارّي. ويتميّز هذا الاقتصاد الكولونيالي بأنه اقتصاد تجاري، موجّه لتوفير و تصدير المواد الأولية من أصل نباتي و حيواني أو معدني، رخيصة الثمن، واستيراد المواد المصنعة من البلد الاستعمارّي[2]. و منه فإن الاقتصاد الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي، هو اقتصاد تابع و مكمّل لاقتصاد فرنسا، و ليست له صفة الاقتصاد الوطني الجزائري، ويظهر ذلك من مميّزاته و أسسه التالية:

[1] CÔTE (Marc), L’Algérie ou l’espace retourné, Media-Plus, Constantine, 1993, p.103
[2] CELIER (Charles) et al., Industrialisation de l’Afrique du nord, Librairie Armand Colin, Paris, 1952, p.223; DUMOULIN (Roger), La structure asymétrique de l’économie algérienne d’après une analyse de la région de Bône, Éditions GENIN, Paris, 1959,pp.20-22

1.1.1 تحويل الزراعة الجزائرية لإنتاج المحاصيل التجارية

إنّ النشاط الاقتصادي الأساسي الذي كان سائدًا في الجزائر و الذي كان يعتمد عليه أغلب الجزائريين في معاشهم و حياتهم اليومية قبل الغزو الفرنسي هو الفلاحة. حيث كان معظم السكان الجزائريين يقطنون الأرياف و يمارسون الزراعة المعيشية و تربية المواشي. و لأنّ الجزائر بلد زراعي أساسًا، فإنّ الاستعمار الفرنسي أراد أن يستغل ذلك منذ بداية غزوه لها عندما شجع الاستيطان الأوروبي[3] الزراعي. و قد سهلت القوانين و الإجراءات الاستعمارية على المعمّرين عملية السطو على ممتلكات الجزائريين حتى أحكموا قبضهم على أحسن ما توفّر من أراضي زراعية في الجزائر، و بخاصة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة و ذلك ما يقرّ به نائب مدير الفلاحة في الحكومة العامة للجزائر السيّد ***فيــفيــه****(E. VIVET)* في تقرير له بمناسبة الذكرى المائة للاحتلال عام 1930[4]. فقد تحكم المعمرّون في 3 من أصل 13 مليون هكتار هي مجموع الأراضي الجزائرية الصالحة للزراعة و الغابات القابلة للاستغلال، و منها 2 من 4,5 مليون هكتار المزروعة فعلاً عام 1948[5].

و من ثمة عمد المعمرّون إلى تغيير النمط الزراعي في الجزائر، فأنتجت المزارع التي كانوا يستغلونها المحاصيل التجارية بدلاً عن المحاصيل المعيشية. فهم لم يكونوا يركّزون إلاّ على بعض المحاصيل

---

[3] AGERON (Charles-Robert), Histoire de l’Algérie contemporaine (1830-1973), Collection « Que sais-je ? »n°400, 5ème édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1974, pp.45,49-53; CÔTE,op.cit., pp.104,172-173

[4] VIVET (E.), "La viticulture et la colonisation en Algérie" Rapport présenté au Congrès de la Colonisation. Centenaire de l'Algérie, Ancienne Imprimerie Heintz, Alger, 1930, pp.4-10; GANIAGE (Jean), L’expansion coloniale de la France sous la Troisième République (1871-1914), Payot, Paris, 1968, pp.31,279-280

[5] CELIER,op.cit., p.224; CÔTE, ibid., pp.120-121,173

الموجّهة للتصدير مثل الكروم، و التي وسعوا زراعتها في الجزائر خاصة بعد الوباء الطفيلي ***الفيلوكسيرة*** *(Phylloxéra)* الذي أباد الكروم الفرنسية ما بين 1863 و 1883[6]، و أدى إلى إفلاس المزارعين الفرنسيين، الذين هاجروا إلى الجزائر للاستفادة من الظروف الطبيعة الملائمة و التسهيلات التفضيلية، العقارية و المالية التي توفرها لهم سلطات المستعمرة لتعويض ما خسروه في فرنسا. فتوسعت مساحة الكروم في الجزائر حسب ما ورد في التقرير السابق ذكره و في الإحصاءات الرسمية[7]، بحوالي 5973,8% خلال الفترة1861-1938 أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 77,58%. وبالتالي تطوّر إنتاج الخمور في الجزائر. حيث ارتفع معدّل إنتاجه السنوي فبلغ 9,2 مليون هيكتولتر خلال الفترة 1920-1929، و تضاعف تقريبًا في الفترة 1930-1938 حيث بلغ 17,1 مليون هيكتولتر كمعدّل سنوي[8]. و هذا ما وفّر فرصة تجارية للمعمرين فحقّقوا ثروات هامة من تصدير الخمور إلى فرنسا حيث تراوحت قيمتها ما بين نصف و ثلثي قيمة الصادرات الجزائرية، مع العلم أن الصادرات الفلاحية تمثل حوالي أربع أخماس الصادرات الجزائرية عامة. و هذا التطوّر السريع لإنتاج الخمور خلال الفترة 1867-1938 و بنسبة عظيمة جدا تقدر بحوالي 27687,1% أي بمعدل زيادة

---

[6] أصاب وباء *الفيلوكسيرة (Phylloxéra)* إلى غاية عام 1873 في فرنسا أكثر من 2,42 مليون هـ ، و تقلصت مساحة الكروم الفرنسية إلى حوالي 2 مليون هـ بحلول عام 1883.

[7] تعتبر فترة العشريتين الأخيرتين من القرن 19، الأهم في عملية تثبيت دعائم الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر بسبب هجـرة مزارعي الكروم الفرنسية التي أبادتها الفيلوكسيرة؛ مما سرّع في تحويل الأراضي الزراعة المعيشية الجزائرية إلى مزارع كروم، ففي الفترة 1880-1903 ارتفعت مساحة الكروم بنسبة 635,5% أي بمعدل زيادة سنوية مقدّر بـــ27,6%. و كذلك توسعت هذه المساحة بعد الحرب العالمية الأولى و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 حيث ازدادت بنسبة 76% في الفتـــرة خلال 1929-1938 أي بمعدل زيادة سنوية مقدّر بـــ8,44%.

[8] ISNARD (Hildeber), La vigne en Algérie. Étude géographique, tome II, Éditions Ophrys-Gap, Imprimerie Louis Jean Gap, 1954, pp.118,133,137-138,410 ; A.S.Al. (1938), p.336

سنوية مقدّرة بـــ389,9% يعكس طبيعة الاقتصاد الكولونيالي الذي يركّز على تحقيق الأرباح من خلال تطوير إنتاج المحاصيل التجارية[9].

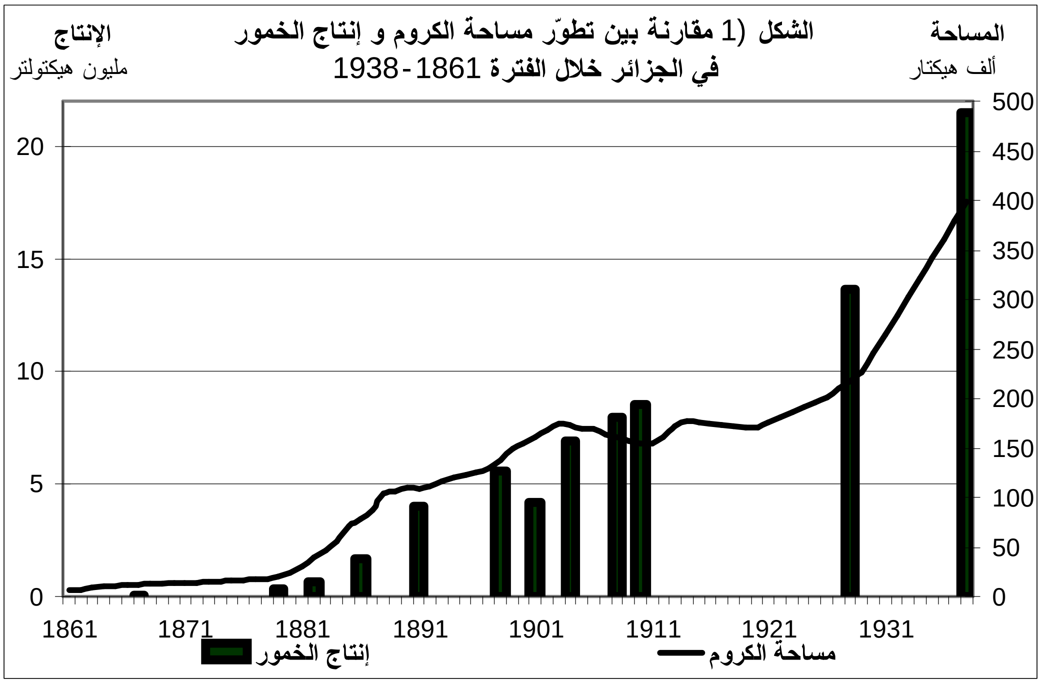

و في مقابل تلك المردودية العالية المسجلة في مستثمرات المعمرين، فإن مردودية أراضي الفلاحين الجزائريين كانت منخفضة جدًا، حيث أنّ مردودية الهيكتار من المنتوج الفلاحي الأساسي لدى الجزائريين و هو القمح الصلب، أقل بكثير من نصف نظيرتها لدى المعمرين؛ أي ما معدّله 3,7إلى4,1ق/هـــ. و يمكن أن نرجع ذلك إلى نوعية تربة الأراضي التي بقيت في حوزة الفلاحين الجزائريين، فهي أقل جودة من الأراضي التي استولى عليها الكولون. كما أن أغلب مزارع الجزائريين تقع ضمن المناطق شبه الجافة أو الجافة، و هم لا يملكون إمكانيات الرّي الحديثة. هذا بالإضافة إلى عدم قدرتهم على استخدام الوسائل المتقدمة أو الأسمدة الصناعية نتيجة لضعف الخبرة

9 LĖONARD (Roger), « L'industrialisation de l'Algérie », DocAl,1954, (pp.101-107), Imprimerie Officielle, Alger, p.101; CELIER, op.cit., p.227; AGERON, op.cit., p.79; ISNARD, ibid., pp.105-117

التقنية و لقلة التمويل لديهم، و هو ما ينعكس سلبيًا على كمية المحصول و بالتالي على المردودية. كما يمكن أن نضيف إلى ذلك، الانخفاض الخطير لنصيب الفرد الجزائري من الأرض المزروعة، و الذي انخفض من 83 آر/نسمة من الجزائري عام 1872 إلى 24 آر/نسمة عام 1948، بل يوجد ما بين 600 ألف و 800 ألف فلاح جزائري لا يملكون أرضًا. و كذلك بالنسبة لرؤوس الماشية فقد انخفض نصيب الفرد الجزائري منها أيضًا؛ و نجد على رأسها الأغنام التي انخفضت من 3 رؤوس/نسمة سنة 1887 إلى 1,5رأس/نسمة فقط في سنة1900. و هذا مما أثّر بشكل خطير على دخل الفلاحين و على وفرة المواد الغذائية للجزائريين وخاصة في سنوات الجفاف[10].

و من خلال العرض السابق نجد أنّ الزراعة في الجزائر في ظل هذا التنظيم الاقتصادي الكولونيالي، كانت تنقسم إلى قطاعين متمايزين اقتصاديًا و اجتماعيًا: فالأول قطاع أوروبي، و هو القطاع الحديث الذي يَحْتكم على أحسن الأراضي الجزائرية، و ينتج محاصيلاً تجارية و صناعية، و يستعمل كل التقنيات الحديثة المتوفّرة و مصادر التمويل الكبيرة التي توفّرها سلطات المستعمرة و أنظمتها المالية. الشيء الذي ساعد المعمرين على تحقيق معدّلات إنتاج عالية و مداخيل مرتفعة، و بالتالي الحصول على ثروات ضخمة. ففي سنة 1912 على سبيل المثال حقّق مصدّرو الخمور أكثر من 235,47مليون فرنك، كما ساهمت التسهيلات الإدارية في احتكارهم لسوق تصدير المنتجات الفلاحية الجزائرية عمومًا[11]. أما القطاع الثاني فهو قطاع تقليدي، يستغل فيه الفلاحون الجزائريون أراض فقيرة، وبوسائل يدوية بسيطة لعدم قدرتهم على استعمال طرق الاستغلال الحديثة. ولذلك كان مردود هذا القطاع الأهلي ضعيفًا، لأنّ أغلب إنتاجه من المحاصيل المعيشية الموجّهة للسوق الداخلية ذات التبادل الضيّق والمحدود، لاقتصارها تقريبًا على المستهلكين الجزائريين الفقراء. ما عدا فيما يخصّ بعض المحاصيل

[10] CELIER, op.cit., pp.229-230; AGERON, op.cit.,pp.58-59
[11] ISNARD, op.cit., p.478; VIVET, op.cit., pp.4-10

التجارية أو المواشي التي كان الأوروبيون يحصلون عليها بأسعار السوق الجزائرية و التي يقومون بتصديرها للحصول على أرباح إضافية. و ذلك ما يفسّر انخفاض دخل الفلاحين الجزائريين مقابل ارتفاع مداخيل المزارعين الأوروبيين، وهو ما عمّق الهوّة الاقتصادية والاجتماعية بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين[12].

2.1.1 الجزائر مجرد مَصْدر للمواد الأولية الرخيصة

إنّ قطاع الصناعة في الجزائر، لم يواكب التطوّر و التوسّع الذي عرفته الزراعة التجارية، خلال مرحلة طويلة من الاقتصاد الاستعماري. فقطاع الصناعة هذا، لم يكن يساهم إلاّ بحوالي ربع الناتج الداخلي الخام للجزائر، بما في ذلك قطاع الأشغال العمومية و البناء، و قد استمرّت هذه الوضعية على صورتها تلك إلى غاية فترة الخمسينيات[13].

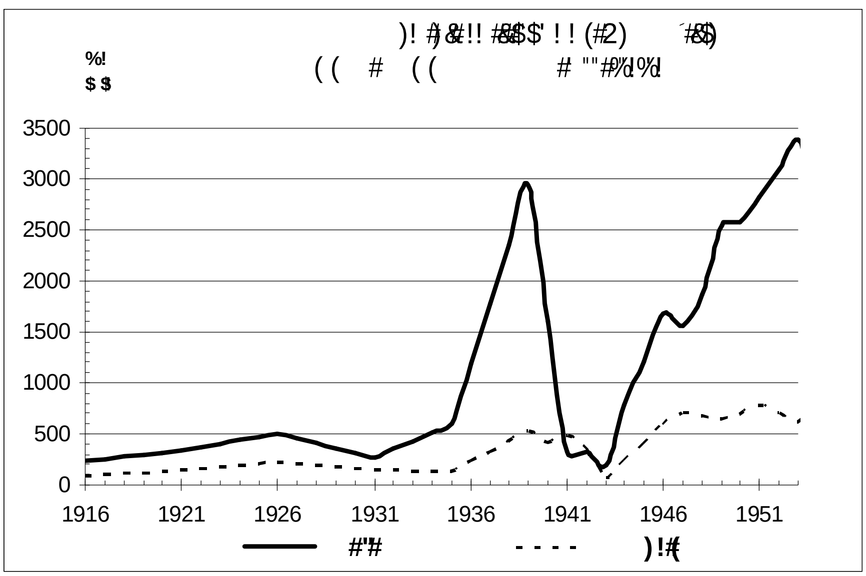

كما أنّ الصناعات التي وُجدت في الجزائر إلى غاية الحرب العالمية الثانية لا تتعدى أن تكون صناعات استخراجية لخامات كالحديد، الفوسفات، الزنك والرصاص و التي كانت محلّ اهتمام

[12] DUMOULIN, op.cit., pp.19-19 ; CELIER, ibid., p.223; AGERON, op.cit., p.59

[13] GENDARME (René), L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, Librairie Armand Colin, Paris, 1959, pp.22-23

الاقتصاد الكولونيالي منذ بداية الاحتلال. و بما أنّه لا توجد صناعة تحويلية محلّية متطوّرة فإنّ هذه الخامات إذًا كانت توجّه للتّصدير إلى السوق الفرنسية أو إلى أسواق خارجية أخرى[14]. و الصناعات التحويلية القليلة الموجودة في الجزائر هي التي كانت تتطلبها السوق الداخلية بإلحاح، كبعض الصناعات الغذائية، أو التي كان يتطلّبها الاقتصاد الكولونيالي مثل مواد البناء أو ورش تصليح الآلات الميكانيكية من وسائل النقل و العتاد الفلاحي[15]. كما قضى النظام الاقتصادي الاستعماري على أغلب الصناعات التقليدية الجزائرية مما أدى إلى تدهور الإنتاج لدى الأهالي و فَقْدهم للكثير من مناصب الشغل و تدهور مستواهم المعيشي[16].

و يمكن إرجاع ذلك العجز الصناعي في الجزائر إلى عدة أسباب منها: معارضة الصناعيين الفرنسيين، و العوائق الضريبية، و كذلك التكاليف الباهظة للطاقة في الجزائر. فقد كان الصناعيون الفرنسيون يعترضون على إقامة أي صناعة منافسة لهم في الجزائر حتى تبقى الجزائر السوق المضمونة و الاحتياطية لتصريف منتجاتهم خاصة حينما تواجه الصادرات الفرنسية صعوبات بسبب المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية[17].

أما العوائق الضريبية، فحسب ما جاء في تقرير ***ماسبتيول*** *(Rapport Maspetiol)* عام 1955 فإنّ الضغط الضريبي على القطاع الصناعي في الجزائر وصل إلى 28,8% مقارنة مع المعدّل العام للقطاعات الخاضعة للضريبة و الذي بلغ 17,2%. و إذا استثنيت قطاعات المناجم و الطاقة و التعدين و النسيج، فإنّ الضغط الضريبي على الصناعات الغذائية و الكيميائية و مواد البناء و الصناعات

---

[14] LĖONARD, op.cit., pp.101-102
[15] CELIER, op.cit., p.234
[16] HOUITI (Ahmed), Industrialization and economic development: The experience of post-independence Algeria (1962-1984), Ph.D. These in Sociology, American University, Washington D.C., 1985, p.41
[17] DJEBARI (Youcef), La France en Algérie bilans et controverses, Volume III, Office des Publications Universitaires, Alger, 1995, pp.612-613; DUMOULIN, op.cit., p.357

الأخرى، و هي تمثّل حوالي 57% من القطاع الصناعي الجزائري، يصل إلى 38,2%؛ و هو مايعيق خلق صناعات أو فرص استثمار جديدة في الجزائر، و يشكّل في ذات الوقت عبءً ثقيلاً على الصناعات الموجودة[18].

و أما العامل الثالث، فهو غلاء أسعار و تكاليف الطاقة في الجزائر، مما أدى إلى ضعف هذا القطاع، و عدم قدرته على التطوّر بالوتيرة المناسبة لتشجيع أي استثمارات صناعية ممكنة. فقد كان إنتاج الطاقة و استهلاكها في الجزائر محدودًا جدًا، و ذلك رغم تعدّد مصادرها، و توفّر الصناعة الفرنسية على التكنولوجيا الضرورية لاستغلالها. فقد قدّر الاحتياطي المعروف من الفحم الحجري في الجزائر بحوالي 40 مليون طن، موزّعة خلال حوض واسع في منطقة الجنوب الوهراني، و تستغلّ منها ثلاثة مناجم هي: "***القنادسة***" و "***بشار - الجديد***" و "***كسيكسو - العبادلة***". و لكنّ الحجة التي كانت تعرقل التطوّر في هذا القطاع، هي الرداءة النسبية لهذا الفحم الحجري الجزائري و البُعد الجغرافي لمناطق الاستخراج عن مراكز الاستهلاك؛ أي صعوبة نقل الفحم الحجري في شكله الخام، و تكلفتها المرتفعة. لذا اعتمد الفرنسيون على الفحم الحجري المستورد، لتزويد المحطّات الحراريّة التي أقاموها أصلاً قرب الموانئ الجزائرية الرئيسية. و قد تسببت تبعية الجزائر للفحم المستورد أثناء الحرب العالمية الأولى؛ في إحداث أزمة طاقة خطيرة في الجزائر، نتيجة لتعطّل حركة المواصلات عبر البحر المتوسّط[19]. و بالرغم من أنّ الحلول التقنية كانت متوفّرة إلاّ أنّ السلطات الاستعمارية لم تعتمد عليها لتحويل الفحم الحجري الجزائري في مناطق استخراجه إلى تيّار كهربائي و هو الشكل المناسب من الطاقة الذي يمكن نقله بسهولة و بتكاليف رخيصة عبر خطوط التوتّر العالي، لتوزيعه على المستهلكين

[18] DJEBARI, ibid., pp.612-613
[19] BOUVERESSE (Jacques), Les délégations financières algériennes (1898-1945), Tome II, Thèse de doctorat d’état en histoire du droit, Université de Nancy II, 1979, pp.2039-2043

في لحظة إنتاجه ذاتها، أو إلى غاز يمكن نقله عبر الأنابيب و بتكلفة قليلة أيضًا[20]. كما أنّ المؤسسات الرأسمالية الفرنسية التي استغلت قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن لتستثمر مبالغ إضافية لتطوير إنتاج أو توزيع هذين النوعين من الطاقة في غياب القدْر الكافي من الطلب؛ أي انعدام النسيج الصناعي القادر على استهلاك إنتاج كبير من الطاقة، فالصناعة الفرنسية محدودة، و اقتصاد الأهالي أغلبه تقليدي و يعتمد على الجهد العضلي للإنسان أو استعمال الحيوانات. كما أنّ الخدمات الاجتماعية أو الاحتياجات المنزلية للطاقة في الجزائر ضئيلة، بسبب قلة فئة السكان الأوروبيين نسبيًا، و هي الفئة التي تملك القدرة على استعمال طاقة الكهرباء أو الغاز، و لأنّ الأغلبية الساحقة من الجزائريين غير قادرة على ذلك. و هو ما ضيّق من آفاق هذا الشكل من الطاقة الحديثة في الجزائر، و هو ما يفسّر انخفاض إنتاجها و استهلاكها. كما يعتبر ضعف قطاع الطاقة أيضًا، أحد أبرز مظاهر التخلف الاقتصادي و الاجتماعي حسب المعايير المعتمدة من طرف العلماء الاقتصاديين و الاجتماعيين و المنظمات العالمية المختصة و على رأسها هيئة الأمم المتحدة. فهي تعتبر أيّ بلد متخلفًا، إذا لم يزد نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة خلال السنة عن 0,25 طن/نسمة،

الجدول (1): مقارنة درجة التقدّم بين الجزائر و بلدان أخرى سنة 1950:

	البلـــــدان	استهلاك الطاقة حسب الأفراد (ما يعادل 1كغ من الفحم الحجري)	نصيب الفرد من الدخل الوطني (بالدولار الأمريكي)
بلــــدان متخلفــة	الهنـــــد	100	56
	الجزائــــر	220	190
	البرازيــل	220	220
بلــــدان متقدمــة	اليابــــان	780	112,6
	فرنســـا	2130	484
	ألمانيا الاتحادية	2550	358
بلــــدان متقدمــة جـــــدا	المملكة المتحدة	4420	591
	كنــــــدا	6470	1026
	الولايات المتحدة	7510	1582

المصدر : *GENDARME, 1959, p.88*

[20] GENDARME, op.cit., p.84

و منه فإن هذه النسبة قد قدّرت في الجزائر عام 1950 بـــ0,22 طن/نسمة و بالتالي هي بلد متخلف حسب المعايير المذكورة أعلاه. و يمكن أن نقارن هذه النسبة الجزائرية العامة، باستهلاك الفرد الفرنسي للطاقة خلال نفس السنة و الذي قدّر بـــ2,13 طن/نسمة، أو في ألمانيا حيث وصل إلى 2,55 طن/نسمة؛ لنحدد مدى التخلف الذي كانت تعرفه الجزائر خلال تلك المرحلة من الاحتلال الفرنسي[21].

3.1.1 اختلال المبادلات التجارية الجزائرية – الفرنسية

و قد أدى ذلك الضعف في النسيج الصناعي للجزائر، إلى تبعيتها المطلقة إلى السوق الفرنسية تصديرًا و استيرادًا. فبالنسبة للصادرات الجزائرية، فإنّ جلّها كان يتكوّن من المواد الفلاحية النباتية و الحيوانية أو من المواد الأوّلية المنجمية الرخيصة. و قد كان أغلبها يوجّه إلى السوق الفرنسية مباشرة لتموين صناعاتها و تشغيل معاملها، أو نحو بعض مستعمراتها.

[21] GENDARME, op.cit., pp.62-63,88

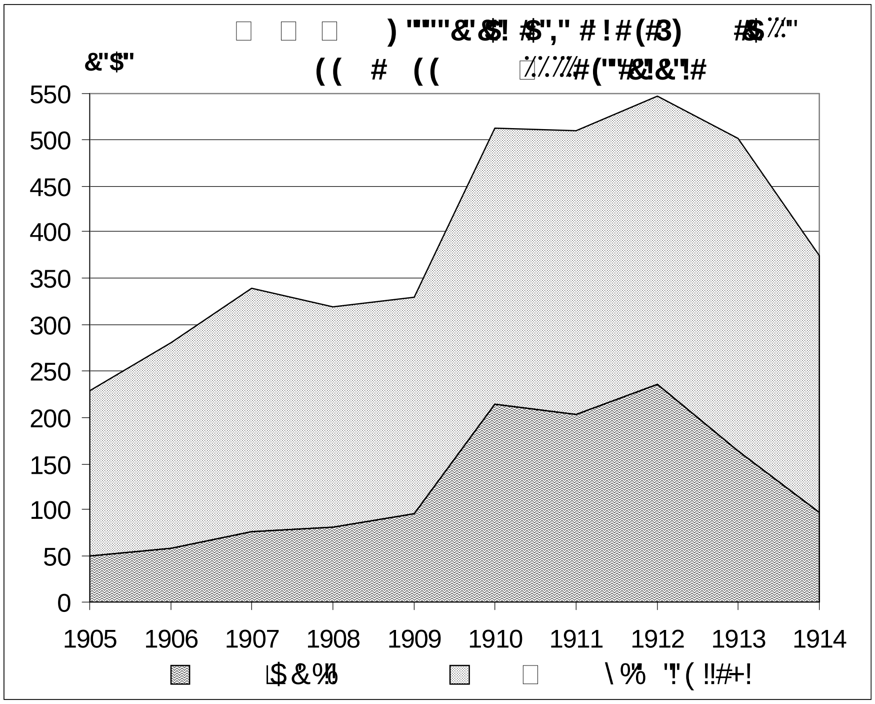

<u>المصدر</u>: تمّ إنشاء الشكل انطلاقًا من الإحصاءات المتوفّرة في
ISNARD, 1954, p.478 ; VIVET, 1930, pp.4-10

و قد كانت مُنْتجات الكروم على رأس صادرات الجزائر تلك، فقد بلغت عائدات تصدير الخمور في بعض الأحيان إلى ما يقارب نصف القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية، ففي سنة 1912 مثلاً قدّرت صادرات الخمور بأكثر من 235,47 مليون فرنك أي ما نسبته 43,12% من إجمالي الصادرات لتلك السنة، و قد استمرّ تطوّر هذا النوع من الصادرات بوتيرة سريعة؛ ففي سنة 1929 مثلاً وصلت إلى 1,647 مليار فرنك أي بنسبة زيادة قدرها 599,7%[22].

و أما بالنسبة للواردات، فإنّ المعامل الجزائرية المتواضعة لم تكن قادرة على توفير جميع احتياجات السوق الداخلية، حيث كانت الجزائر تستورد ثلثي احتياجاتها من الإسمنت مثلاً أو نصف ما تحتاجه من الجبس و نسبة كبيرة من المواد الحمراء، و لم تكن الجزائر أيضًا تصنع قطعة سكر و لا آنية من

[22] ISNARD, op.cit., p.478; VIVET, op.cit., pp.4-10

زجاج أو معدن. فلم تكن الجزائر تملك أي صناعة قاعدية: كالتعدين أو النسيج أو الصناعات الكيميائية إلا بعض الاستثناءات القليلة[23]، و ذلك ما سمح لفرنسا بأن تكون مَصْدر أغلب المواد المصنّعة التي احتاجتها السوق الجزائرية، حتى صارت الجزائر أوّل زبون للصناعة الفرنسية. و لم تتعطّل هذه العلاقة التجارية الخاصة إلاّ في بعض الظروف الاستثنائية القصوى؛ و على رأسها فترة الحرب العالمية الثانية؛ حين تعطّلت الحركة التجارية بين الجزائر و فرنسا. و هو ما اضطرّ السلطات الاستعمارية إلى تشجيع بعض الاستثمارات الصناعية لتعويض شيء من السلع التي كانت توفّرها الصناعة الفرنسية للسوق الجزائرية. فقد حاول الجنرال ***فايغون(WEYGAND)*** الاستعانة بصناعيين فرنسيين خلال الفترة 1940-1942، لإقامة بعض الصناعات الأساسية في الجزائر، مثل شركة ***بونتآ -موسون(Pont-à-Mousson)*** لبناء أفران عالية في عنابة لصهر حديد الونزة، و مؤسستي ***بيغين(Béghin)*** لتكرير البنجر السكري، و ***لوميغر- ديبرويل(Lemaigre-Dubreuil)*** لتكرير الزيوت الغذائية في محيط ميناء مدينة الجزائر، أو مؤسسة ***سانت غوبين(Saint-Gobain)*** لصناعة الزجاج في ضواحي وهران. و لكن أغلب تلك الجهود لم تكلّل بالنجاح، فقد وجد الحلفاء بعد الإنزال في الجزائر صعوبات جمّة لتوفير ما يحتاجون من مواد صناعية أو مصادر الطاقة من أجل إتمام التجهيز لعملية تحرير جنوب أوروبا، و اضطرّوا إلى بذل جهود إضافية[24].

و لاستكمال رسم صورة الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر خلال تلك المرحلة، و توضيح مدى خدمته و تبعيّته للاقتصاد الفرنسي، لا بد من دراسة حالة الميزان التجاري للجزائر. فمثلاً خلال الفترة (1906-1938)، أي 32 سنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، استوردت الجزائر ما مجموعه 80,38 مليار فرنك منها 63,31 مليار فرنك من فرنسا و الباقي من المستعمرات الفرنسية و البلدان

---

[23] CELIER, op.cit., p.234
[24] CELIER, op.cit., pp.240-241; A.S.Al. (1939-1947), p.222

الأخرى. و ذلك في مقابل تصدير الجزائر لما قيمته 68,92 مليار فرنك، منها 54 مليار فرنك نحو فرنسا. و منه يكون الميزان التجاري الجزائري قد حقّق عجزًا في مبادلاته مع فرنسا يصل إلى حوالي 9,31 مليار فرنك خلال الفترة المذكورة سابقًا[25].

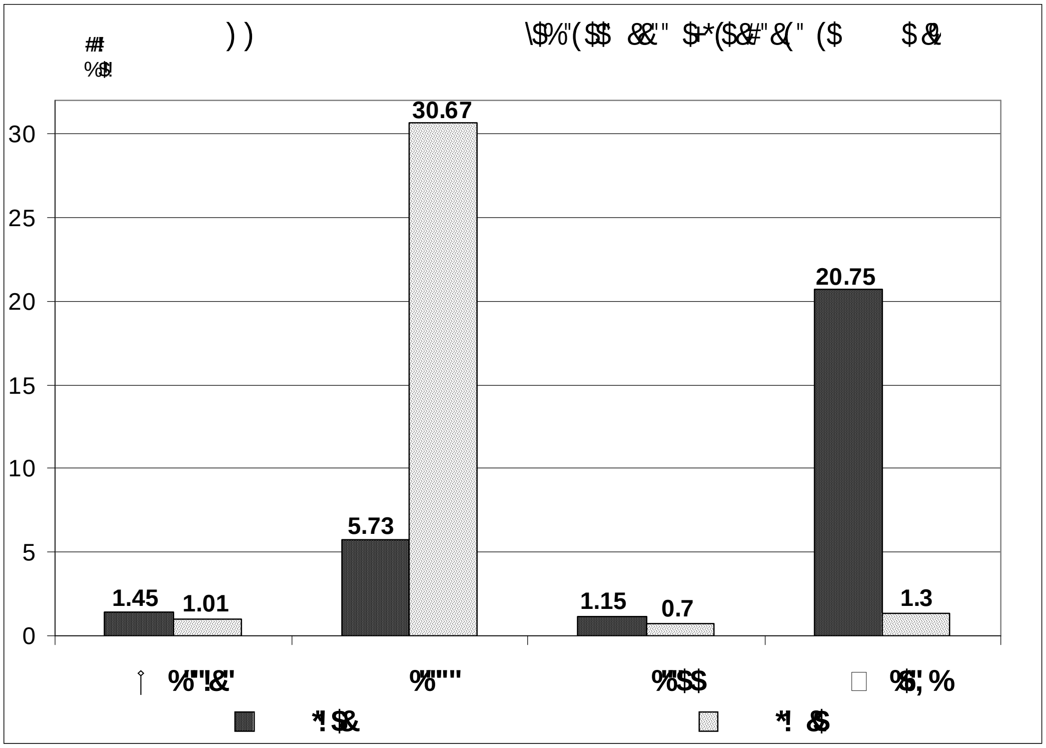

المصدر: تمّ إنشاء الشكل انطلاقًا من: *Annuaire statistique (1939-1947) , p.222*

و تعبّر هذه النتائج الاقتصادية للتنظيم الكولونيالي الفرنسي في الجزائر، بوضوح عن الأهداف الأساسية للاستعمار الرأسمالي الذي مارسته الدول الصناعية الاستعمارية عمومًا، ضدّ البلدان والشعوب الضعيفة الخاضعة لها إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما أنّ لهذه النتائج الاقتصادية انعكاسات اجتماعية؛ فقد حقّقت فئة المعمرين ثروات كبيرة بفضل الصادرات، و هو الشيء الذي سمح لها بأن تتمتع بدرجة عالية من الرفاهية نتيجة لقدرتها على استهلاك كافة أنواع المنتجات الصناعية أو السلع المستوردة. لكن بالنسبة لفئة الأهالي، فإنّه رغم ضخامة الواردات، و توفّر مختلف السلع الفرنسية في السوق الجزائرية، إلاّ أنّها لم تكن تملك القدرة المادية على استعمال و استهلاك تلك

[25] DJEBARI, op.cit., pp.742-745

السلع. فقد كانت الأعداد الكبيرة من الجزائريين، و الذين يعيشون تحت عتبة الفقر في المدن كما في الأرياف، غير قادرين على اقتناء أغلب تلك السلع أو الوسائل و التجهيزات التي من شأنها توفير الرفاهية و تحسين نمط الحياة و المعيشة[26]. و يعود ذلك إلى سبب أساسي: و هو البطالة التي كانت تعاني منها أغلبية من الجزائريين خاصة في المدن و التي استقطبت الأعداد المتزايدة من سكان الأرياف النازحين، الباحثين عن فرص لتوفير لقمة العيش لذويهم. لكنّ الوضعية بالنسبة للجزائريين في المدن لم تكن بأحسن من وضعية الريف، فحتى الذين تحصّلوا على مناصب شُغْل، فإنّ الأجور التي كانوا يتقاضونها، لم تكن لتضاهي أجور العمال الفرنسيين. و قد يعود ذلك من جهة إلى ضعف تأهيل اليد العاملة الجزائرية، و إلى التمييز العنصري الممارس ضدّ الأهالي من جهة أخرى، هي نتيجة أخرى للسياسة الاستيطانية التي ميّزت النظام الكولونيالي الفرنسي في الجزائر[27].

و من خلال العرض السابق للميّزات و الأسس التي بُنِي عليها الاقتصاد الكولونيالي، نخلص إلى أنّ الاستعمار الفرنسي أراد تكوين اقتصاد جزائري يوفّر المواد الأولية للصناعة الفرنسية و يستورد بضائعها، و في الوقت ذاته لا يشكل أيّ خطر عليها؛ فهو اقتصاد هشّ لا يستطيع منافستها. و هذا التصوّر الكولونيالي هو الذي أنتج اقتصادًا ضعيفًا في الجزائر مجردًا من أيّ قاعدة صناعية أو بنية تحتية الشيء الذي جعله غير قادر على الاعتماد على ذاته في حالة تعطّل اتصالاته بفرنسا، كما حدث أثناء الحرب الأولى و بخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

---

[26] Anonyme, « Les problèmes des peuples inadaptés » in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, (pp.10-23), 1957, Alger, p.20
[27] LÈONARD, op.cit., p.105; CELIER, op.cit., p.20; DUMOULIN, op.cit., p.25

2.1 دوافع فرنسا لتغيير سياستها الاقتصادية في الجزائر

لقد اعتبر السياسيون و الصناعيون الفرنسيون و لمدة طويلة، الجزائر و المستعمرات عمومًا، مجرّد غرفة خلفية للاقتصاد الفرنسي؛ لذا كانوا يُعَادون فكرة إنشاء أي صناعة منافسة فيها، كما أنّ المعمرين لم يظهروا أي اهتمام بالاستثمار في المجال الصناعي فيما عدا ما كانت له علاقة مباشرة بممارستهم للزراعة التجارية. لكن ظروف الحرب العالمية الثانية و ما أفرزته من نتائج، حتّمت الحكومة الفرنسية إلى تغيير و تعديل وجهة نظرها السابقة. فقد فضحت الحرب العجز الاقتصادي و بخاصة الصناعي الذي كانت تعاني منه الجزائر و باقي أراضي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، و النتائج السلبية التي ترتبت عن تلك الوضعية و أثّرت تأثيرًا مباشرًا على القدرات الاقتصادية و الدفاعية الفرنسية[28].

[28] CELIER, op.cit., p.19

1.2.1 الضعف اللوجستّي للجزائر و الاعتبارات الاستراتيجية

لقد ترتّب عن ضعف القاعدة الصناعية و تخلّف البنية التحتية في الجزائر، ضعف لوجستّي أثار مخاوف الاستراتيجيين الفرنسيين و المهتمّين بالمسائل الخاصة بالدفاع الوطني الفرنسي و ضمان أمن فرنسا في المستقبل. و قد عبّر عن تلك المخاوف و بوضوح الحاكم العام الفرنسي للجزائر السيّد ***روجيه ليونارد (Roger LĖONARD)*** في العرض الذي قدّمه أمام ***الجمعية الفرنسية للجغرافيا الاقتصادية***[29] بتاريخ 16 فبراير 1954 و تحت عنوان: « ***تصنيـــع الجزائـــر*** »[30]؛ حينما قال: «فلقد رأينا في الحرب الأخيرة، كم كان ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر عائقًا في وجه قواتنا المسلحة، و لا أتمنى أن تتكرّر تلك التجربة؛ لذا يجدر بنا أن نحتاط لذلك. و كما أنه يمكن لقاعدة صناعية في الجزائر أن تسمح بوجود و تجهيز قواتنا المسلحة، يمكن في الوقت ذاته أن تكون مفيدة للمدنيين»[31].

و هكذا فقد اقتنع المخططون الاستراتيجيون للسياسة الفرنسية، بأنّ عدم قدرة فرنسا على تجهيز حوالي 400 ألف جندي احتياطي من بلدان شمال أفريقيا[32] في سنة 1940، و الذين كان تسليحهم و تجهيزهم، و من ثمّ نقلهم إلى الجبهات في فرنسا، سيغيّر ما آلت إليه هذه الأخيرة من انهيار سريع للمقاومة في وجه الاحتلال النازي و هزيمة مريرة[33]. كما أنّ المقاومة الفرنسية اضطرّت إلى اللجوء إلى الجزر

---

[29] التسمية باللغة الأصلية هي : La *Société Française de Géographie Économique*

[30] العنوان باللغة الأصلية هو : « *L'industrialisation de l'Algérie* »

[31] هذه ترجمة عن النص الفرنسي الأصلي:
LĖONARD, op.cit., p.104

[32] انخفض الإنتاج التونسي من التيّار الكهربائي خلال السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية (1939-1940) بحوالي 25,16% ، أنظر:
ARCHIVES NATIONALES TUNISIENNES : Série E, Carton : 440B, Dossier :18/74

[33] CELIER, op.cit., p.140; A.S.Al. (1939-1947), p.222

البريطانية، و لم تتمكّن من استخدام أراضي إمبراطوريتها الاستعمارية و بخاصة القريبة، لتحرير فرنسا إلاّ بمساعدة من الحلفاء. هذا، بالإضافة إلى أنّ انعدام القاعدة الصناعية في شمال أفريقيا، شكّل عائقًا لقوات الحلفاء ذاتها عام 1942 لتوفير جهودها لمحاربة النازية، و أعاق الفرنسيين في عملية إعادة بناء و تجهيز قواتهم المسلّحة قُبيل تحرير فرنسا. فقد تحتّم على الحلفاء توفير الأموال والتجهيزات اللازمة لإقامة بعض الصناعات الأساسية، و التي تطوّرت خاصة ما بين 1944 و1945، و التي استفاد منها الجيش الفرنسي ليس للحرب في أوروبا فحسب بل حتى لتجهيز قواته لجنوب شرق آسيا[34].

هذا، و لتفادي الأخطاء الاستراتيجية السابقة التي وقع فيها القادة الفرنسيون و أدت إلى سقوط الأراضي الفرنسية في قبضة الاحتلال و منه الانهيار التام للدولة الفرنسية، فلا بد من الاعتماد على الجزائر و شمال أفريقيا و المستعمرات عمومًا لرسم خطة للدفاع الوطنّي. ففي حال تعرّض فرنسا مرة أخرى إلى عدوان على أراضيها، و تعرّض صناعاتها إلى التدمير كما حدث في الحرب العالمية الثانية؛ فإنها ستعوّض احتياجاتها بالمنتجات الصناعية الجزائرية أو الشمال-أفريقية عمومًا، و التي ستكون في مأمن عن التدمير[35]. و بذلك أيضًا لا تقع فرنسا في حاجة إلى الاعتماد الكلّي على مساعدة الحلفاء، كما حدث في الحرب العالمية الثانية، و هو الشيء الذي جعلها في موقف ضعف أمام حلفاءها؛ و بالتالي تفقد حرية قراراتها السياسية لصالح الحلفاء الأقوياء[36].

[34] 1H 1104/2, « Note sur les besoins en énergie électrique crées en Algérie par l'installation des Forces Alliées entre 1942 et 1945 », p.2

[35] تعرضت الجزائر خلال شتاء1941-1942 لأزمة طاقة حادة، بسبب ندرة الفحم الحجري المترتّبة عن تعطّل حركة النقل عبر البحر المتوسّط و تحويل الفحم المتوفر إلى الاستخدامات العسكرية.

[36] CELIER, op.cit., p.140

و فيما يخصّ الدفاع المشترك للحلفاء الغربيين بعد الحرب العالمية الثانية، و استباق إمكانية حدوث أي نزاع مسلّح في أوروبا و بخاصة بعد تأزم العلاقات بين الشرق و الغرب في إطار الحرب الباردة. فقد خَلُصت ***لجنة الدراسات الاقتصادية و السياسية للاتحاد الفرنسي***[37] إلى نتيجة مفادها: ضرورة تعزيز القوة الدفاعية، بالإسراع في تزويد شمال أفريقيا بالبنية التحتية اللازمة، و توفير الصناعات الثقيلة والخفيفة المتعلقة باحتياجات الدفاع الوطني[38] أي تطوير صناعات حربية متنوعة، تقام في مناطق آمنة بعيدة عن مدى نيران العدّو المحتمل من أوروبا الشرقية. و هذه المناطق الآمنة تقع في التخوم الجزائرية - المغربية أي في المنطقة الصحراوية الجبلية وراء الأطلس، و ذلك لاعتبارات عسكرية استراتيجية. كما أوصت اللجنة بتزويد تلك الصناعة الحربية المقترحة بالطاقة الكهربائية الضرورية، والتي لا يمكن سحبها من شبكات الكهرباء الجزائرية الضعيفة و العاجزة أصلاً عن تلبية الحاجات المدنية في زمن السلم. و لتفادي تلك المشكلة اقترحت اللجنة إقامة محطّات حرارية جديدة تشتغل على الفحم الحجري المستخرج من مناجم بشار المجاورة للمنطقة المقترحة؛ حيث تنتج تلك المحطّات في مرحلتها الأولية 200.000 kw. كما اقترح المشروع استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء في مرحلة أخرى على اعتبار أن المنطقة الصحراوية مثالية لذلك النوع من الطاقة الجديدة[39].

كما أنّ سواحل شمال أفريقيا تحتلّ أهمّية بالغة في استراتيجية هذا الدفاع الغربي المشترك؛ لأنّ سواحل جنوب أوروبا على البحر المتوسط ستصبح خطيرة جدًا في حال اندلاع حرب أخرى. بحيث يهدّد هذا الخطر خطوط و عمليات النقل البحري التي ستكون تحت سطوة طائرات و غوّاصات العدّو كما حدث في الحرب العالمية الثانية. و هو ما يهدّد بقطع الاتصالات الاستراتيجية بين المحيط الأطلسي

---

[37] التسمية باللغة الأصلية هي: La *Commission des Études Économiques et Politiques de l'Union Française*

[38] CELIER, op.cit., p.141

[39] ibid., p.147;1H 1104/3,«Programme d'équipement électrique de l'Algérie pour1951»,pp.1-2

والمناطق الحيوية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط أو في منطقة الشرق الأوسط. و هنا تكمن أهمية مرافئ شمال أفريقيا الأطلسية و المتوسطية، كمرافئ آمنة أو أقل خطورة لبعدها النسبي عن نطاق نيران العدّو، فتلجأ إليها أساطيل الحلفاء كما تتوفّر لها فيها المؤن و الذخائر و الصيانة، مثل موانئ: الدار البيضاء، المرسى الكبير، وهران، تونس و بنزرت. و كذلك بالنسبة النقل أو القوة الجوية، التي تحتاج إلى مطارات ربط و تموين على طول الجبهة الموازية للساحل الجنوبي من البحر المتوسط[40].

[40] CELIER, op.cit., pp.139-141

2.2.1 نموّ فكرة الشراكة الأوروبية

لقد أدى هاجس الأمن الاستراتيجي بالفرنسيين إلى مراجعة الكثير من أسس و مبادئ الدولة الفرنسية، بما فيها مفهوم الاقتصاد الوطنيّ الذي كان مبدأً ثابتًا من مبادئ السياسة الاقتصادية الفرنسية والأوروبية عمومًا، و كذلك ما يترتّب عنه على مستوى السياسة الخارجية القارية و الدولية. فقد أدرك الفرنسيون أنّ الحشود العسكرية و حدها غير كافية لدرء الخطر الذي قد يهدّد فرنسا في المستقبل، وخاصة على حدودها الشرقية حيث ما فتئت ألمانيا تشكّل أكبر تهديد لها و ذلك منذ حروب الوحدة إلى غاية الحرب العالمية الثانية. فلابد إذًا من وضع حدّ لأسباب الصراع و لو عن طريق التنازل عن قدسية مبدأ الاقتصاد الوطنيّ؛ و ذلك ما سمح في بضع سنوات من ظهور و تطوّر فكرة جديدة ما لبثت أن انتشرت في أوروبا الغربية، و هي فكرة الشراكة الاقتصادية الأوروبية[41] و الأمن الأوروبي المشترك.

[41] مجموعة من الأساتذة السوفييت، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية)، ترجمة: القزويني (علي محمد تقي عبد الحسين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص.56-58

هذا الطرح الجديد الذي شكلت فرنسا و ألمانيا محوره الأساسي[42]، هو الذي انتهى إلى توقيع اتفاقية روما سنة 1957 و تكوين السوق الأوروبية المشتركة. هذا المجال الاقتصادي الواسع الذي من شأنه أن يضع حدًّا للتنافس الاستعماري العسكري الذي عانت منه القارة الأوروبية، و يفسح المجال أمام تنافس تجاريّ سلميّ، تُلغَى فيه الحواجز الحدودية و الحماية الجمركية. فهذا الأمن الاستراتيجي الذي تطمح إليه فرنسا أكثر من غيرها، يتطلّب فتح الحدود الفرنسية أمام شركائها مما يسمح بترويج منتجاتهم و منافسة الصناعة الفرنسية على أرضها، و كذلك دخول المستثمرين الأوروبيين و خاصة الألمان منهم و منافستهم للمستثمرين الفرنسيين في فرنسا. و بما أنّ الوضعية القانونية التي يفرضها الواقع الاستعماري في تلك المرحلة، ترى أنّ المستعمرات امتداد لإقليم الدولة الاستعمارية أو هي أراض تابعة لها، فإنّ ما يجري على الأرض الفرنسية من انفتاح على الشركاء الأوروبيين ينبغي أن يجري أيضًا على الجزائر و باقي المستعمرات الفرنسية.

لكن إذا كانت الصناعة الفرنسية متجذّرة في بلدها الأم فرنسا و لا تخشى فيه منافسة كبيرة، فهي غائبة تقريبًا عن الساحة الجزائرية مما يشكل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل فرنسا في الجزائر. فالتضحيات الفرنسية في سبيل أمنها الاستراتيجي لا ينبغي أن تضرّ بمستقبلها كقوة استعمارية، و هو ما يتطلّب إعادة هيكلة للاقتصاد الفرنسي بما فيه تنظيمه الكولونيالي خوفًا من أن تفقد فرنسا سيطرتها على الاقتصاد الجزائري[43]. فلابد إذًا من تشجيع المستثمرين الفرنسيين للإسراع في ملء الفراغ، و في هذا الصدد يقول الحاكم العام الفرنسي للجزائر السيّد ***روجيه ليونارد (LĖONARD,Roger)*** في عرضه السابق الذكر: «إذا لم تسارع الصناعة الفرنسية إلى التوطّن في الجزائر، فعليها أن تخشى لأن غيرها لن يتوان عن ذلك، و منذ الآن نتلقى عدة زيارات إلى الجزائر، و خاصة المستثمرين الألمان الذين هم

[42] يشكّل إعلان وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان *(Robert Schuman)* ليوم 9 مايو 1950 بداية مسلسل الشراكة الأوروبية بتأسيس المنظمة الأوروبية للفحم و الفولاذ *(Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier)*.

[43] DUMOULIN, op.cit., p.357

على اطلاع واسع على الآفاق التي ستفتح أمامهم في مجالات المناجم و التعدين و النسيج، و بذلك ستخسر الصناعة الفرنسية المبادرة و الأسبقية في الجزائر»[44].

و بالتالي فإنّ هاجس دخول الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الجزائرية في إطار العلاقات الأوروبية الغربية الجديدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هو ما خوّف سلطات الجمهورية الفرنسية الرابعة من أنه ستضيع عن الصناعة الفرنسية، قطاعات استراتيجية و بشكل نهائي[45]. كما ستضيع منها السوق الجزائرية التي مثّل نصيب فرنسا منها خلال الفترة (1949-1957) ما معدّله 92,28مليار فرنك سنويًا أي 71,6% من الصادرات الجزائرية، و 139,6 مليار فرنك سنويًا أي 75,17% من وارداتها[46]. و ذلك مع العلم أنّ الجزائر كانت هي الأكثر أهمية بين جميع المستعمرات الفرنسية الأخرى، حيث أنّ نصيب الجزائر من المبادلات التجارية الفرنسية مع مستعمراتها خلال الفترة المذكورة ذاتها قارب 30,4%، أي 31,83% للواردات و 32% بالنسبة للصادرات. كما ساهمت الجزائر خلال الفترة ذاتها بحوالي رُبع المبادلات التجارية التي تمّت بين مجموع المستعمرات الفرنسية و باقي بلدان العالم[47].

---

[44] هذه ترجمة عن النص الفرنسي الأصلي في:
LÉONARD, op.cit., p.106

[45] CELIER, op.cit., p.43

[46] DJEBARI, op.cit., pp.742-745

[47] ibid., pp.733-734

3.2.1 ثقل الديمغرافيا الجزائرية و تطوّر الحركة الوطنية

و بالإضافة إلى العوامل الأمنية و السياسية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للكيان الفرنسي ذاته، فقد أخذت السلطات الفرنسية العامل الديمغرافي في الجزائر بعين الاعتبار أيضًا، و ذلك لما له من تأثيرات اقتصادية و سياسية على الوجود الاستعماري الفرنسي فيها. فمن الناحية الاقتصادية و في ضوء المعطيات الجديدة، لا يمكن لفرنسا أنْ تستمرّ في الاعتماد على السوق التي أفرزها الاستعمار

الاستيطاني و التي تضمّ فئة المعمرين[48] و هم عبارة عن أقلية في الجزائر، بل رأت أنّ السوق ينبغي أنْ تحتوي الغالبية الجزائرية أيضًا؛ لتضمّ هذه السوق حوالي 10 ملايين نسمة[49].

لكنّ رغم ضخامة هذه السوق من الناحية الديمغرافية، و كذا النمو السكاني السريع الذي يقدّر بحوالي 2% سنويًا[50]، أي ما يقارب زيادة 250 ألف نسمة كل عام. إلاّ أنّ السوق الجزائرية عاجزة عن استيعاب كميّات إضافية من السلع الفرنسية، و السبب الأساسي هو انخفاض القدرة الشرائية لدى الأغلبية الساحقة من السكان و هم فئة الجزائريين. و يرجع ذلك الانخفاض إلى عامل الفقر و تدنّي المستوى المعيشي الذي تعرّض له الشعب الجزائري بسبب سياسة الإفقار التي مارسها ضدّه النظام الكولونيالي منذ بداية الاحتلال. فقد ضاعت أغلب فرص العمل التي كان يوفّرها الاقتصاد الجزائري التقليدي في مجالات الفلاحة و الحرف، الشيء الذي أدى إلى تفشي البطالة بشكل واسع في أوساط الجزائريين في الريف كما في المدن. و كنتيجة لهذه السياسة أنّ فئة عريضة من السكان الجزائريين صارت دون دخل أو تعتمد على دخل ضعيف، و هو ما لا يشجّع على زيادة الاستهلاك. و منه فرغم نمّو عدد السكان في الجزائر، إلاّ أنّ ذلك لم يفتح أي آفاق جديدة لتصريف المنتجات الفرنسية، و بقي ذلك التوسّع الديمغرافي للسوق مجرّد توسّع نظرّي[51]. و لترويج السلع الفرنسية، رأى المسؤولون الفرنسيون أن الحلّ يكمن في توفير مناصب شغل للأعداد المتزايدة من البطالين؛ لتوفير دخل يرفع القدرة الشرائية و المستوى المعيشي للسكان الجزائريين مما سينشط الحركة التجارية في الجزائر[52].

---

[48] DJEBARI, op.cit., p.733
[49] LÉONARD, op.cit., pp.101-105; KADDACHE (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien question nationale et politique algérienne 1919-1951, Tome 2ème, Entreprise Nationale du Livre, 2ème Édition, Alger,1993, pp.736-740
[50] A.S.Al. (1963-1964), p.21
[51] LÉONARD, op.cit.., pp.101-105
[52] ibid., pp.101-102

كما يرى السيّد ***روجيه ليونارد (Roger LĖONARD)*** أيضًا، بأنّ التوازن الهشّ لميزان المدفوعات الجزائري، و الذي يقوم على التخصيصات التي تعتمدها الحكومة الفرنسية لميزانية الجزائر و نفقات الدفاع الموجّهة إليها كمرتبات للجنود و عمليات تجهيز، لا يمكن أنْ يحقّق التعادل إلاّ بفضل تحويلات المهاجرين الجزائريين. و قد قُدِّرَ عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا، بحوالي 250 ألف من العمال[53]، يساهمون في إعالة حوالي مليون نسمة من أهاليهم في الجزائر. و ذلك بإرسال تحويلات الأموال التي يوفّرونها إلى عائلاتهم في الجزائر، و التي بلغت حسب السيّد ***ليونارد*** دائمًا حوالي 30 مليار فرنك و ذلك خلال سنة 1954 وحدها، و هو ما يساوي تخصيصات الحكومة الفرنسية نفسها[54]. و للتخفيف من مشكلة ميزان المدفوعات هذه، يرى الحاكم العام الفرنسي للجزائر أنّه لابد من السماح بمجال لتحقيق قيمة مضافة في الجزائر تساهم في خلق ثروة و مناصب عمل جديدة[55].

أما من الناحية السياسية، فإنّ الثقل الديمغرافي الجزائري يتعلّق بالتركيبة البشرية حيث أنّ النموّ الديمغرافي السريع لعدد السكان الجزائريين قابله ثبات أو نموّ ضعيف لعدد الأوروبيين في الجزائر[56]. كما أنّ عدد السكان الجزائريين في المدن يرتفع باستمرار نتيجة للنزوح الريفي، حيث أنه ارتفع من 11,6% من مجموع السكان الأهالي في سنة 1936 إلى 14,7% في سنة 1948. و ذلك ما غيّر التركيبة البشرية للمدن الجزائرية[57]، وأفشل السياسة الكولونيالية التي حرصت طوال قرن أو أكثر من الاحتلال، على تغليب فئة المعمرين على فئة الأهالي و إعطاءهم دور الأفضلية على جميع الأصعدة.

---

[53] KHANDRICHE (Mohamed), Développement et réinsertion L'exemple de l'émigration algérienne, Office des Publications Universitaires, Alger, 1982, p.314
[54] LĖONARD, ibid., p.102
[55] ibid., p.102; GIRARD (Alain) & STOETZEL (Jean), « Nouveaux documents sur l’immigration en France »,DocNA, n°170 (12 février 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris, (3 pages)
[56] A.S.Al. (1963-1964), p.21
[57] AGERON, op.cit., pp.53,77,83

كما نتج عن ذلك النموّ الديمغرافي السريع و عن النزوح الريفي، اكتظاظ في الأحياء الشعبية و تضخم للأحياء القصديرية الواقعة على هوامش المدن و أحياء الأوروبيين، و هذا ما زاد من تفشي ظواهر البطالة و البؤس في أوساط المجتمع الجزائري. و هو ما بات ينذر بخطر انفجار اجتماعي قريب[58]، خاصة و أنّ التطوّرات السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لا يبدو أنها في صالح الإمبراطوريات الاستعمارية.

فقد أفرزت الحرب العالمية الثانية ظروفًا سياسية دولية مختلفة، و على رأسها تقهقر القوّتين البريطانية و الفرنسية، و بروز قوّتين عظميين جديدتين، و كذا أسس جديدة تحكم العلاقات الدولية. فحينما نشبت الحرب الباردة بين الشرق و الغرب، تراجع التنافس الاستعماري التقليدي الذي كان سائدًا في فترة ماقبل الحرب العالمية الثانية، و ظهر الصّراع الإيديولوجي و تنافس كل من الولايات المتّحدة والاتحاد السوفييتي على مناطق النفوذ في العالم، و هذا ما أدى إلى انهيار نظام الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدي. و ذلك في مقابل بلوغ الحركات الوطنية في المستعمرات الأوروبية مرحلة من النضج سمحت لها من استغلال الظروف الدولية كتأسيس ***هيئة الأمم المتّحدة*** و تبنيها مبدأ المساواة بين الشعوب وحقّ تقرير المصير و بالتالي ظهور و تطوّر فكرة تصفية الاستعمار و هو ما ساعد على انتشار موجة التحرّر في البلدان المستعمرة.

فخلال الحرب العالمية الثانية حدث تطوّر سياسي مهم للحركة الوطنية الجزائرية، عندما تقاربت اتجاهاتها المختلفة و خاصة بعد عملية الإنزال الأنجلو-أمريكي. و هو ما أثمر تجربة البيان الجزائري، الذي وحّد الحركة الوطنية حول مطالب مشتركة وجدت صدى واسعًا لدى الأوساط الشعبية الجزائرية.

---

[58] Anonyme, « Le problème du chômage en Algérie », DocNA, n°173 (5 mars 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris, 5pages

و ما زاد من تشذيب تلك التجربة السياسية محنة مجازر 8 ماي 1945، التي تعبّر عن تخبّط المتمسكين ببقايا النظام الكولونيالي الذين حاولوا الحفاظ على المكتسبات التي حقّقوها منذ بداية الاحتلال، كما تعتبر في ذات الوقت نقطة تطوّر أساسية للنضال السياسي الجزائري ضدّ الاستعمار الفرنسي[59]. و قد رأت فيها السلطات الفرنسية إنذارًا قبل وقوع انفجار اجتماعي قد يكون تهديدًا لمستقبل فرنسا في الجزائر، خاصة بعد تبني دعاة الإدماج لطرح تحرريّ و تمسّكهم بمطلب دولة جزائرية مستقلة في إطار شراكة ضمن الاتحاد الفرنسي[60]. و أبرز مثال عن ذلك المشروع الذي اقترحه فرحات عباس على ***المجلس الوطني التأسيسي***[61] بتاريخ 2 أوت 1946، كما تبنت ***مجموعة المسلمين المستقلين***[62] الطرح نفسه بتاريخ 20 ماي 1947. و الذي تضمّن إنشاء برلمان جزائري يتمتع بصلاحيات تشريعية سيادية، بما فيها الصلاحيات الاقتصادية و المالية و منها استعمال المساعدات المالية و القروض التي تقدمها فرنسا للجزائر. فيكون للبرلمان الجزائري المقترح الحقّ في تخطيط الميزانية و المصادقة عليها و مراقبتها. لكنّ هذه المشاريع المقترحة و التحرّرية في نظر الفرنسيين، لم تؤخذ بعين الاعتبار، لأنّ السلطات الفرنسية تبنّت لصياغة قانون 20 سبتمبر 1947 مشروعًا إدماجيًا مستوحى من مشروع الجبهة الشعبية قبل الحرب، و مرتكزًا على مشروعي **ديبـــرو** ***(DEPREUX)*** و **بيـــدو** ***(BIDAULT)*** و يتضمّن بعض الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية[63] لإفراغ شحنة الغضب و التذمّر التي ما لبثت تتطّور لدى الشعب الجزائري، خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945.

---

59 AGERON, op.cit., pp.92-94; PELLEGRIN (Henri), Le statut de l'Algérie, La maison des livres, Alger,1953, p.101

60 ABBAS (Ferhat), J'accuse l'Europe, CAHIERS DES « AMIS DU MANIFESTE ET DE LA LIBERTE », CAHIER N°1, Alger, s.d., (10 pages)

61 التسمية الأصلية هي : L'*Assemblée Nationale Constituante*

62 التسمية الأصلية هي :
Le *Groupe Musulman Indépendant pour la Défense du Fédéralisme Algérien*

63 KADDACHE, op.cit., pp.745-753 ; PELLEGRIN, op.cit., pp.102,149-155,179-181

الفصل الأول ـــــــ

3.1 السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة

قام الفرنسيون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بتقييمٍ للآثار التي تركتها هذه الحرب على بلادهم، آخذين في الاعتبار التغيّرات الجيوسياسية و التطوّرات الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت جارية على الساحة الدولية و بوادر تفكّك النظام الكولونيالي[64]. و ذلك لدراسة كل العوامل المتعلّقة بأمن بلادهم وضمان مصالحهم في أوروبا والعالم. وقد دفعت نتائج تلك الدراسات السلطات الفرنسية، و خاصة منها: الدوافع الجيوسياسية الأمنية من جهة، و الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ثانية، إلى تبنّي خيارات جديدة من شأنها ضمان أمن فرنسا و حماية مصالحها. حيث صمّمت حكومة الجمهورية الرابعة، سياسة جديدة لاستعادة مكانة فرنسا على الساحة الأوروبية و العالمية، و للحفاظ على المكتسبات التي حقّقها الاستعمار الفرنسي طيلة عقود من الزمن. فمستقبل فرنسا، في قناعات و مبادئ السياسة الفرنسية، مرتبط بمستقبل إمبراطوريتها الاستعمارية، و هو ما جعل الساسة الفرنسيون يتبنّون مشروع الاتحاد الفرنسي و خيار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لصالح المستعمرات، و ذلك لتفادي نتيجة أخرى قد تكون نهايتها فقْد فرنسا لإمبراطوريتها الاستعمارية.

فكان الخيار الاستراتيجي الذي تبنّته الحكومة الفرنسية، هو تنفيذ مخطّطات للتحديث و التجهيز في المستعمرات، و خاصة منها تلك ذات الأهمية الاستراتيجية و على رأسها الجزائر. و كذا توفير الاستثمارات العمومية الضرورية، و استحداث قطاع عام يضمن تقديم الخِدمات العمومية الأساسية، والتركيز على إنشاء صناعة أساسية و بنية تحتية متقدّمة فيها.

[64] القزويني، المرجع السابق، ص.15.

1.3.1 تصنيع الجزائر أساس للتنمية

لقد عزّز الفرنسيون اهتمامهم بمسألة التحديث و التجهيز بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، بإصدار مجموعة من التشريعات و تأسيس عدة تنظيمات و أجهزة متخصّصة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. و من أهم تلك التشريعات الجديدة: مرسوم 3 جانفي 1946، الذي أقرّ بأهمية التحديث و التجهيز الاقتصادي لفرنسا و كذلك في المستعمرات. كما استحدث هذا المرسوم أيضًا هيئتين للإشراف على عمليات التخطيط و مراقبة تنفيذ برامج التحديث و التجهيز و هما: ***مجلس التخطيط***[65] و ***المحافظة العامة للتخطيط***[66] و ألحقهما برئاسة الحكومة الفرنسية. و قد قامت ***المحافظة العامة للتخطيط*** خلال مدّة الستّة أشهر التي حدّدها المرسوم المذكور، و عن طريق مجموعة من اللجان بدراسات للقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية الفرنسية المختلفة و إعداد المقترحات المناسبة لتجهيز الميتروبول. و هي التي تناولها مجلس الوزراء الفرنسي و صادق عليها[67] بتاريخ 14 جانفي 1947 تحت اسم: ***المخطط الأول للتحديث و التجهيز***[68].

أما بالنسبة للمستعمرات، فقد استحدثت لها لجنة خاصة بموجب قرار ***رئيس الحكومة المؤقتة***[69] المؤرخ في 29 إبريل 1946، و هي: ***لجنة تحديث أقاليم ما وراء البحار***[70] التي ترأسها السيّد ***رونيه بلوفين (René PLEVEN)***، و التي كُلّفت ببحث المشاكل الخاصة بأقاليم ما وراء البحار. و قد قدّمت تلك اللجنة نتيجة عملها على شكل تقرير تضمّن مخطّطًا لتحديث البنية الاقتصادية في

---

65 التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Conseil du Plan*

66 التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Commissariat Général du Plan*

67 CELIER, op.cit., pp.291-292

68 التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Premier Plan de Modernisation et d'Équipement*

69 التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Président du Gouvernement Provisoire*

70 التسمية باللغة الأصلية هي : La *Commission de Modernisation des Territoires d'Outre-mer*

المستعمرات الفرنسية، و الذي نشرته ***المحافظة العامة للتخطيط*** في جانفي 1948. و قد وجد ذلك المخطّط موافقة من الحكومة، فمع نهاية تلك السنة زوّدت المستعمرات الفرنسية ببرامج خاصة للتحديث و التجهيز، ومتوافقةً مع المخطط الفرنسي لــ14 جانفي 1947، و على رأسها بلدان شمال أفريقيا و بخاصة الجزائر[71].

و قد كان تطوير وسائل الإنتاج في المستعمرات الثلاثة الأقرب جغرافيًا من فرنسا، هو الهدف الرئيس لبرامج التحديث و التجهيز، و ذلك من أجل ضمان توفير المواد الاستهلاكية و الغذاء اللازم، لعدد السكان المتنامي بمعدّل 400 ألف نسمة سنويًا في بلدان شمال أفريقيا. و كذلك توفير مناصب الشغل لليد العاملة المتزايدة في سوق العمل. و تحسين المستوى المعيشي لهؤلاء السكان، و ذلك بخلق صناعات تُثمّن ثرواتهم المنجمية و الفلاحية، و من ثم سدّ الحاجات المحلّية من المواد المصنعة. و كذا رفع مساهمة هذه البلدان في المبادلات التجارية الدولية، الشيء الذي يوفّر لها مصادر دخل جديدة من العملة الصعبة، يمكن أن تساهم في تمويل عملية التجهيز نفسها، و بالتالي تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل الميتروبول[72].

إنّ فكرة تصنيع الجزائر إذًا، مرتبطة بظروف و نتائج الحرب العالمية الثانية، و بحاجة فرنسا لتعزيز موقعها في أوروبا و العالم، و وجودها كإمبراطورية استعمارية. و هو ما تؤكّده تصريحات عدة مسؤولين فرنسيين و منهم الحاكم العام الفرنسي للجزائر السيّد ***روجيه ليونارد*** في عرضه المذكور آنفًا، حينما يقول أنّ الحرب العالمية الثانية هي التي استعجلت ظهور الاحتياجات الصناعية للجزائر، بل و أحدثت بعض الصناعات الحيويّة فيها و التي يمكن اعتبارها نقطة انطلاق

---

[71] KADDACHE, op.cit., pp.743-744 ; CELIER, op.cit., pp.291-292
[72] CELIER, ibid., p.298

لصناعة جزائرية حديثة[73]. كما أنّ نائب مدير الطاقة و الصناعة في الحكومة العامة للجزائر السيّد ***مورا (MURAT)***، يذكر في مقال له نُشر سنة 1956: أنّ الحكومة الفرنسية المؤقّتة، هي التي صَمّمت مبادئ مخطّط التصنيع في الجزائر سنة 1944؛ للاستفادة من الاحتياطي البشري و الثروات الطبيعية المتوفّرة فيها، و ذلك لحاجة فرنسا للأمن اللوجستي[74]. وبالتالي يكون الهدف الأساس من وراء مخطّط التصنيع ذاك، هو تحديث البنية التحتية و التّجهيز الاقتصادي للجزائر لتعزيز الإستراتيجية الأمنية الفرنسية.

كما أكّد السيّد ***إيف شاتينيو (CHATAIGNEAU Yves)*** عام 1946 و هو الحاكم العام الفرنسي في الجزائر بُعيد انتهاء الحرب، و في أكثر من مناسبة على: الضرورة الملحّة و العاجلة لتصنيع الجزائر، و الذي حسب رأيه سيحمل الطاقة المحرّكة الضرورية للزراعة و لتحسين وسائل الإنتاج، و امتصاص اليد العاملة المتزايدة، و يكون ذلك نقطة انطلاق لازدهار اقتصادي في الجزائر[75]. كما أضحت الأوساط المعنية في فرنسا، مقتنعة بضرورة الإسراع في تثمين الإمكانات الاقتصادية للجزائر لتحقيق مردوديتها الكاملة و المرجوة، و كذلك لباقي بلدان شمال أفريقيا في إطار الاتحاد الفرنسي. و ألاّ يقتصر ذلك على القطاع الكولونيالي أي القطاع الزراعي و الصناعات المتعلقة به، بل يتعداها إلى إقامة صناعات حديثة، و الاهتمام بتطوير قاعدة صناعية تشمل صناعة التعدين و الفولاذ و الصناعات الميكانيكية و الكيميائية، علمًا أن بلدان أفريقيا الشمالية غنية بالمواد الأولية الضرورية لذلك[76]. كما أنّ توفير مناصب الشغل الجديدة و بأعداد كبيرة ليس ممكنًا إلاّ في إطار تطوير القطاعات الصناعية

---

73 LĖONARD, op.cit., p.102; 1H 1104/2, op.cit., p.2

74 MURAT (P.R.), « La situation énergétique et industrielle de l'Algérie » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°72 (janvier1956), Alger, p.15

75 DocAl, n°3, 1946, p.102

76 CELIER, op.cit., p.28; DocAl, ibid.

المختلفة و الخدمات المتعلقة بها، لأن القطاع الزراعي محدود، و هو يشغّل أقصى ما يمكن من اليد العاملة التقليدية، و البسيطة في مزارع المعمرين، مع العلم أن الميكنة الزراعية المتزايدة تقلّص الحاجة لهذه اليد العاملة الفلاحية البسيطة و تزيد من البطالة و النزوح الريفي[77].

[77] LÈONARD, op.cit., pp.101-102

2.3.1 الاستثمار العمومي في تطوير البنية التحتية

إنّ التوجّه الجديد الذي تبنّته حكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة و المتمثّل في سياسة تأمين مرافق وخدمات عمومية للمجتمع و الاقتصاد الفرنسيين، تطلّب خلق قطاع عام قوّي و تأميم القطاعات الحسّاسة[78] و على رأسها منشآت البنية التحتية. و هو ما جعل الحكومة الفرنسية توجّه استثمارات ضخمة لتمويل هذين القطاعين: العام و المؤمّم، في فرنسا و كذلك في المستعمرات المهمّة بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية. فقد استحدثت الحكومة الفرنسية صناديق و هيئات خاصّة لتوجيه الاستثمارات و القروض العمومية لتمويل مشاريع ***مخطّط التحديث و التجهيز*** في المستعمرات. حيث تمّ إنشاء ***صندوق التحديث و التجهيز***[79] و ذلك بموجب القانون الصادر في 7 جانفي 1948، بالإضافة إلى ***لجنة الاستثمارات***[80] التي استحدثها مرسوم 10 جوان 1948، و مهمّتهما توفير رؤوس الأموال الضرورية لتحمّل جزء من الأعباء المترتّبة عن عملية التجهيز العمومي[81].

---

[78] المعداوي (محمد يوسف)، مذكرات في الأموال العامة و الأشغال العامة، الجزء الأول: الأموال العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص ص.37-38

[79] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Fonds de Modernisation et d'Équipement*

[80] التسمية باللغة الأصلية هي : La *Commission des Investissements*

[81] CELIER, op.cit., p.108

و قد استفادت الجزائر من ***صندوق التحديث و التجهيز*** هذا، خلال سنة 1949 بحوالي 32 مليار فرنك لصالح القطاعين العام و المؤمّم. و كذلك استفادت من ***صندوق الترقية الاجتماعية***[82]، الذي تحصّلت منه الجزائر خلال السنة ذاتها، على حوالي 18 مليار فرنك. و لكنّ تلك الاستثمارات المباشرة في ***مخطّط التحديث و التجهيز*** لم تكن كافية لتمويل كل العملية التنموية في الجزائر، و ذلك نتيجة للاستقلالية المالية التي تمتّعت بها هذه الأخيرة، ففي سنة 1949 على سبيل المثال لم تتجاوز هذه الاستثمارات المباشرة نسبة 9% من مجموع نفقات التجهيز[83]. فالجزائر إذًا لم تستفد من الدعم المباشر الكافي لتمويل عملية التحديث و التجهيز، مما جعل الحكومة العامة في الجزائر، تلجأ إلى جملة من الإجراءات كتقديمها ضمانات قروض للمستثمرين الصناعيين، بغرض تمويل مشاريعهم الإنتاجية من البنوك التجارية الفرنسية، و كذا اعتماد إعفاءات ضريبية مؤقتة لمدة 5 سنوات و تمدّد إلى 10 سنوات فيما يخصّ الصناعات المستحدثة في الجزائر بعد 31 ديسمبر 1945[84].

لكنّ تجهيز بلدٍ متخلّف، تعمّد الاستعمار الفرنسي حرمانه من أي صناعة أساسيّة أو بنية تحتّية و لمدة تجاوزت القرن من الاحتلال، لم يكن إذًا بالأمر الهيّن لا من الناحية التقنية و لا من الناحية المالية. وبخاصة في مثل الظروف التي عرفتها فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية و فترة إعادة إعمار الأرض الفرنسية. فمن الناحية التقنية، لم تكن الصناعة الفرنسية التي خرّبتها الحرب العالمية الثانية، قادرة على تزويد الجزائر بالمعدّات الضرورية في عملية التحديث و التجهيز، لأنّها كانت عاجزة حتى عن تزويد فرنسا نفسها بما تحتاجه في عميلة إعادة الإعمار. أما من الناحية المالية، فإنّ تدهور قيمة العملة

[82] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Fonds de Progrès Social*
[83] CELIER, op.cit., p.108
[84] ibid., pp.294-297; MURAT, op.cit., p.16; FANTANEAU (Pierre), « Facteurs économiques de l'industrialisation » in Encyclopédie Mensuelle d'Outre-Mer, Volume III, Fascicule 41(janvier1954), Paris,1954, pp.3-4

الفرنسية أمام الدولار الأمريكي و عملات أخرى، أدى إلى عجز فرنسا عن استيراد المواد الضرورية لإعادة الإعمار. و كذلك أدى تراجع إيرادات الخزينة، المترتّب عن تدمير البنية الاقتصادية الفرنسية، بالحكومة إلى العجز عن توفير الأموال الكافية للإنفاق على المشاريع التي أحجمت أو عجزت المؤسسات الرأسمالية الفرنسية عن الاستثمار فيها. و هو ما جعل فرنسا في أمسّ الحاجة إلى مساعدة خارجية، و خاصة لتعديل ميزان مدفوعاتها و تمويل قطاعاتها الاستراتيجية.

و قد تلقّت فرنسا في هذا الإطار كعدة بلدان أوروبية أخرى، مساعدة مالية و تقنية من حلفاءها الأمريكيين، عن طريق ***مشروع مارشال (Plan MARSHALL)***، أي ضمن الاستراتيجية الأمنية الغربية لمنع انتشار الشيوعية في العالم، و خاصة في أوروبا الغربية التي تُعتبر الحليف الأوّل للولايات المتّحدة الأمريكية. و قد وُجّه هذا المشروع إلى إعادة إعمار ما خرّبته الحرب و بعث الصناعة الأوروبية، و حماية العملات و القدرة الشرائية عند المواطنين الأوروبيين من الانهيار، وبالتالي منع انتشار الأفكار الشيوعية بينهم. و هكذا سمحت اعتمادات ***مشروع مارشال***[85]، للسلطات الفرنسية بتطوير قطاعاتها الإنتاجية و بنيتها التحتية التي خرّبتها الحرب، و تنفيذ السياسة الجديدة التي رسمتها لإمبراطوريتها الاستعمارية. فقد خصّصت الحكومة الفرنسية لمستعمراتها، ما نسبته 11,7% من إجمالي اعتمادات ***مشروع مارشال***، أي ما يعادل 316 مليون دولار، وُزّعت على مجموع المستعمرات الفرنسية حسب أهمية كل مستعمرة في السياسة و المخطّطات الاستراتيجية الفرنسية. حيث نجد أنّ بلدان شمال أفريقيا الثلاثة المطلّة على البحر المتوسّط، تحصّلت على حوالي 60% مما خصّص لمجموع المستعمرات الفرنسية، أي ما يقارب 190 مليون دولار. و قد كانت الجزائر هي

[85] تحصّلت فرنسا عبر "مشروع مارشال" على 2702 مليون دولار، خصّص 2003 مليونًا منها لتطوير قطاع الإنتاج و من بينها أكثر من 738 مليون دولار لقطاع الطاقة الكهربائية و الغاز.

أولى المستعمرات استفادة من تلك الاعتمادات المالية، حيث تحصّلت على حوالي 55,6% ، مقابل 29,2% للمغرب و 15,1% لتونس؛ و هو ما يمكن تفسيره بالأهمية التي حظيت بها الجزائر في الاستراتيجية الأمنية و الاقتصادية الفرنسية. و قد استعملت السلطات الاستعمارية اعتمادات ***مشروع مارشال*** تلك، لاقتناء معدّات أمريكية و كندية لتجهيز القطاعات الأساسية في الجزائر. حيث خصّص لقطاع الكهرباء و الغاز حوالي 55% من اعتمادات التجهيز، و 28,4% لقطاع الرّي، و 11,3% لقطاع النقل، و 5,2% لتمويل عمليات الاستكشاف و التنقيب عن النفط و الثروات المنجمية[86].

[86] Anonyme, « L'Afrique du Nord et les attributions du Plan Marshall », DocNA, n°127 (27 février 1954), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris, 4 pages ; CELIER, op.cit., pp.106-107

3.3.1 أهمية قطاع الطاقة في عملية التنمية

لقد ركّزت برامج التحديث و التجهيز في الجزائر، على إنشاء بنية تحتية عصرية و متكاملة، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي اختارها الاستعمار الفرنسي للجزائر. و يمكن إعادة ذلك الأمر، إلى أهمية مثل تلك المنشآت في مسألة تحسين الإنتاج و رفع مستوى الخدمات، من حيث الكمية أو الجودة. كما أنّ تأثير خدمات البنية التحتية لا يقتصر على قطاع بعينه، بل يمسّ جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. و بالتالي لا يمكن إحراز أي تقدّم يذكر في أيّ من تلك المجالات

الإنتاجية من دون وجود بنية تحتية عصرية و متكاملة[87]. كما لا يمكن تحقيق الرفاهية الاجتماعية أورفع المستوى المعيشي للسكان في الجزائر من دون تلك المنشآت و الخدمات الأساسية التي تقدّمها. و هو ما دفع السلطات الفرنسية إلى الاهتمام بتطوير قطاعات البنية التحتية في الجزائر، كقطاعي المواصلات و الاتصالات على سبيل المثال؛ و ذلك بتطوير و توسيع شبكات المواصلات: البرية، والبحرية و الجوية، أو شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية: الهاتف و التلغراف و التيلكس، وغيرهما من الخدمات.

لكنّ الخدمة التي اكتست أهمية خاصة في مسألة البنية التحتية الجزائرية، هي ما يتعلق بقطاع الطاقة، إنتاجًا و نقلاً و توزيعًا، لأنّه من المُحتّم على كل بلدٍ يريد تحسين أداءه الاقتصادي، أنْ يطوّر قطاع الطاقة لديه. بحيث أنّ أي حركة تصنيع، تتطلّب كميّات معتبرة من الطاقة، التي لا بد من توفيرها بالكمّية المطلوبة و الأسعار المناسبة. و نظرًا لتلك الأهمية الحيوية التي يحظى بها قطاع الطاقة، بالنسبة لعملية تطوير اقتصاد متخلّف كالاقتصاد الجزائري، فإنّ مخطّطات التحديث و التصنيع، أوْلته مكانة خاصّة. فالصناعات الأساسية المُزمع تطويرها في الجزائر، كقطاع المناجم و صناعة التعدين والصناعات الكيميائية، تستهلك كميّات ضخمة من أنواع الوقود المختلفة و بخاصة الطاقة الكهربائية[88]، لأنّ عملية رفع الإنتاجية تتطلّب تشغيلاً مكثفًا للمزيد من الآلات الصناعية الحديثة. و يعتبر ذلك تحوّلاً مهمًا في السياسة الفرنسية التي رفعت استثماراتها لتجهيز قطاع الكهرباء و الغاز الجزائري، فتطوّرت من 1,46% سنة 1939 و هي نسبة ضئيلة جدًا إلى 17,03% من الميزانية التكميلية لسنة 1946[89].

[87] BETTELHEIM (Charles), "Sous développement et planification" in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, 1957, Alger, (pp.2-9), pp.5-7

[88] GENDARME, op.cit., p.87

[89] A.S.Al. (1939-1947), p.278

كما يعتبر الاقتصاديون حجم استهلاك الطاقة الكهربائية، معيارًا أساسيًا لقياس درجة التقدّم الاقتصادي و الرخاء الاجتماعي لأي بلدٍ أو مجتمعٍ في العالم الحديث. و بذلك فإنّ قطاع الكهرباء، يعكس بصورة دقيقة نوع اقتصاد هذا البلد أو ذاك، حيث أنّ البلدان الأكثر تصنيعًا في العالم هي الأكثر إنتاجًا واستهلاكًا للطاقة الكهربائية[90]،بينماالبلدان الأكثر تخلّفًا كالجزائر هي الأقلّ إنتاجًاواستهلاكًا للكهرباء[91].

كما أنّ التقدّم العلمي الذي عرفه العالم منذ مطلع القرن العشرين، أو ما يمكن أن نسميه "**عصر الكهرباء**"، أعطى للطاقة الكهربائية دورًا أساسيًا في مجالات كثيرة و على رأسها العمليات الصناعية المختلفة. و قد تعاظم دور الكهرباء هذا، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نجد أنّ الوسائل الكهربائية، قد عوّضت أغلب الآلات أو التقنيات الصناعية القديمة. فصناعة التعدين مثلاً استعاضت بالأفران الكهربائية بدلاً عن أفران "**الكوك**" التي تعود إلى بداية الثورة الصناعية. كما جُهّزت أغلب المصانع في البلدان المتقدّمة بالقوة المحرّكة الكهربائية، بدلاً من الآلات البخارية أو حتى المحركات ذات الاحتراق الداخلي، لأن استعمال الطاقة الكهربائية يوفّر لمستعمليه عدة امتيازات لا يمكن لأيّ نوع آخر من الطاقة أن يوفّرها. فالتيّار الكهربائي يتميّز بسهولة و سرعة نقله، و هذا ما لا يتوفّر في أشكال الطاقة الأخرى سواء في الوقود الصلب كالفحم الحجري، أو السائل كمشتقّات النفط. كما أنّه لا حاجة لوجود مخازن للفحم أو صهاريج للنفط، فالطاقة الكهربائية متوفّرة على شبكة التوزيع و على مدار الساعة. وهي تستعمل بصورة مباشرة في الآلة، و ذلك ما يوفّر أموالاً كانت ستصرف على عملية التخزين لو استعمل الوقود الصلب أو السائل[92].

[90] TCHAPGA (Flavien), L'ouverture des réseaux électriques des pays d'Afrique Subsaharienne aux capitaux prives. Choix organisationnels et contraintes institutionnelles, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Paris 13, Paris, 2002, p.2
[91] BOUVERESSE, op.cit., pp.2039-2044
[92] TCHAPGA, op.cit., p.2

فهذا التقدّم هو الذي دفع بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، إلى الاهتمام بتطوير قطاع الكهرباء والغاز، لتحديث اقتصاده الاستعماري عن طريق استعمال تلك التقنيات الحديثة. و ذلك من أجل تحقيق مكتسبات جديدة، مع الحفاظ على مكتسبات الاقتصاد الكولونيالي القديمة، بل و تطوّيرها إلى أقصى حدّ ممكن، كقطاعات الزراعة التجارية و المناجم أو نقل المواد الأولية و تصديرها. و قد عبّر السيّد ***إيف شاتينيو (Yves CHATAIGNEAU)*** الحاكم العام الفرنسي للجزائر، عن ذلك التطوّر في السياسة الاقتصادية الكولونيالية، بمناسبة تشغيله للتوربينات و مولّدات التيّار الكهربائي سنة 1946، في المحطّة الكهرومائية الجديدة على سـدّ "**الحميز**"، بأنّ هذا الحدث يُعتبر تاريخًا مُهمًا في حركة التصنيع في الجزائر[93]. فقد حظي هذا القطاع في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، باهتمام خاص من بين جميع أنواع البنية التحتية التي اهتمت بها السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة. حيث أنّ ***مخطّط التحديث و التجهيز الكهربائي في الجزائر***، جعل من هذا القطاع، دعامة أساسية للاقتصاد الفرنسي في الجزائر، و للتنمية الاجتماعية فيها[94].

و هكذا حتى قبل وجود صناعات تحويلية حديثة في الجزائر، فإنّ القطاعات الأساسية للاقتصاد الكولونيالي، أصبحت تحتاج إلى كميّات أكبر من الطاقة الكهربائية و الغاز. ففي القطاع الزراعي، تُطلب الكهرباء لاستعمالها في مجال ضخّ المياه و الرّي، و هي ضرورية لسلسلة التبريد و حفظ المواد النباتية أو الحيوانية سريعة التّلف، بالإضافة إلى عدم قدرة الورش الفلاحية على الاستغناء عن هذه الطاقة. كما أنّ المناجم الرئيسية الواقعة في الشرق الجزائري: كمناجم "**الكويف**" و "**مزيتة**" و "**جبل**

[93] DocAl, n°15, op.cit., p.103
[94] 1H 1104/1, « État des opérations du plan de modernisation et d’équipement à la fin de 1950- Afrique du Nord », p.50

العنق" مثلاً، و أيضًا مناجم "**تجروين**" و "**قفصة**" التونسية المحاذية للأراضي الجزائرية، لابد من ربطها بشبكة الطاقة الكهربائية حتى تُستغل إلى أقصى قدراتها. و هكذا هو حال جميع الصناعات التي استفادت من التقدّم التقني، بل حتى الصناعات الحرفية الجزائرية يمكن تزويدها بهذا الشكل من الطاقة لتحسينها و رفع إنتاجيتها. و أيضًا قطاع النقل، و بخاصة النقل بالسكك الحديدية، فيمكن تطويره باستعمال القاطرات الكهربائية[95]. أما الأهمية الاجتماعية للكهرباء، فهي تحسين المستوى المعيشي للسكان باستخدام الإنارة و تشغيل الآلات الكهرومنزلية الحديثة، و ذلك بتزويد الأحياء و المساكن في المدن بالتيّار الكهربائي، و كذا تعميمه على القرى و المداشر و المزارع المعزولة في الريف[96].

[95] DocAl, n°3, op.cit., pp.98-100
[96] ibid. p.99; GENDARME, op.cit., pp.152-153

الفصل الثانـي

نموّ قطاع الكهرباء و الغاز
في الجزائر بعد 1946

1.2 واقع قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر قبل التأميم

2.2 تأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر

3.2 دور "كهرباء و غاز الجزائر" في تحديث قطاع الطاقة

1.2 واقع قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر قبل التأميم

إنّ لمصادر الطاقة أهمية بالغة بحيث لا يمكن لأي تنظيم اقتصادي أو اجتماعي الاستغناء عنها، مهما كان شكله أو درجة تقدّمه، فينطبق ذلك على التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي الكولونيالي الذي كان سائدًا في الجزائر إلى غاية فترة الحرب العالمية الثانية. و يتعلق الأمر بجميع مصادر الطاقة الحديثة وخاصة الأحفورية من الفحم الحجري و النفط التي كانت وراء التقدم الكبير الذي حقّقته الدول الصناعية الأوروبية و كل من الولايات المتّحدة و اليابان. ذلك التقدّم الاقتصادي و الاجتماعي الذي أفاد من التقدّم العلمي و التقني في مجال الآلات التي أصبحت أكثر كفاءة و مردودية بفضل اعتمادها على طاقة الكهرباء و الغاز، أي الطاقة الجديدة المحوّلة عن المصادر الأحفورية أو الكهرباء المحوّلة عن الطاقة المتجددة للمياه الجارية.

فكيف كان واقع هذا القطاع الاستراتيجي في الجزائر تحت التنظيم الاقتصادي الكولونيالي؟ وهل أولته السلطات الاستعمارية الاهتمام الذي يستحقّه كما تهتم به البلدان المتقدّمة؟ و كيف تطوّر هذا القطاع خلال فترة مابين الحربين و ما هي تأثيرات ظروف الحرب العالمية الثانية عليه؟

1.1.2 نظام الاستغلال في قطاع الكهرباء و الغاز

لقد ازداد اهتمام السلطات الاستعمارية الفرنسية بمسألة توفير مصادر مضمونة للطاقة في الجزائر، وذلك منذ الأزمة التي عرفتها هذه الأخيرة خلال الحرب العالمية الأولى، و النقص الشديد الذي حدث في مواد الوقود، نتيجة لتعطّل حركة المواصلات عبر البحر المتوسط. و هو ما انعكس سلبيًا على النشاطات العادية في الجزائر، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية، بالإضافة إلى الإخلال بقدرات الجيش الاستعماري فيها. و قد دفع ذلك الحكومة العامة للجزائر إلى ترشيد استهلاك الوقود و الاهتمام بإمكانيات توفير مصادر طاقة محلية؛ كاستثمار فحم الجنوب الوهراني، و العمل على استكشاف مصادر نفط محتملة، بالإضافة إلى تعزيز استعمال الطاقة الكهرومائية. هذه الطاقة التي طُرحت مسألة استغلالها على المجالس المالية حتى قبل الحرب و منذ 1907، حيث كان الأمر يتعلّق بتهيئة حوض التافنة في عمالة وهران، ثم حوض الشلف و منطقة جرجرة في عمالة الجزائر، و حوضي أغريون والوادي الكبير في عمالة قسنطينة. كما تمّ غداة الحرب العالمية الأولى، وضع جرد عام لإمكانيات الطاقة المائية المتوفّرة في الجزائر، من أجل استغلالها لتوليد التيّار الكهربائي. و لذلك الغرض، تمّ تكييف قانون 16 أكتوبر 1919 المتعلّق باستعمال الطاقة المائية، عن طريق قانون 18 أفريل 1924[97].

[97] BOUVERESSE op.cit., pp.2039-2043; FONTANEAU (Pierre), L'Électrification de l'Algérie, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1952, p.322

و قد يسّرت تلك النصوص القانونية الجديدة نظام منح امتيازات الاستغلال في قطاع الطاقة الجزائري، و هو ما شجّع الشركات الفرنسية المختصّة على الاستثمار فيه و إنشاء فروع لها في الجزائر قصد التوسّع في سوق جديدة و واعدة. و ذلك ما أدى إلى تطوّر سوق الكهرباء و الغاز في الجزائر خلال تلك الفترة إلى غاية الحرب العالمية الثانية، حتى ضمّت 14 شركة متفرعة عن شركات متروبولية عاملة في مجال الطاقة الكهربائية. كما أنشأ رأس المال المحلّي شركتين جزائريتين، و شركتين من نوع المصلحة الجماعية الفلاحية *(Intérêt Collectif Agricole)* بالإضافة إلى 14 مؤسسة محلية صغيرة لإنتاج التيّار الكهربائي. و كذلك الأمر بالنسبة لقطاع الغاز، فقد تكوّن من 10 معامل لإنتاج الغاز الصناعي، و قد كانت تنتمي إلى 5 شركات متفرعة عن شركات متروبولية أيضًا. و قد عرفت فترة العشرينيّات في الجزائر تركيزًا على إنشاء المعامل و المحطّات الحرارية الكبيرة، أي خلال مرحلة الازدهار التي عرفها اقتصاد الدول العظمى قبل الأزمة الاقتصادية لعام 1929، و تحوّل ذلك التركيز إلى المنشآت الكهرومائية خلال فترة الثلاثينيات[98].

لكنّ تعدد الامتيازات في مناطق معيّنة، و الممنوحة لشركات متنافسة على استغلال قطاعي الكهرباء والغاز في الجزائر، أدى في أغلب الحالات إلى تداخل تلك الامتيازات، مما نتج عنه وجود شبكات متطابقة على بعضها البعض و من دون أيّ ربط فيما بينها[99]. و هو ما يُعتبر استثمارًا مكررًا في مناطق صغيرة مقابل خلو مناطق أخرى من أيّ أثر لتلك الشبكات. كما يخلق ذلك التداخل من جهة أخرى صعوبات لتلك المؤسسات، بسبب التقطيع و الحواجز التي تشكلها الامتيازات المنافسة. و قد تركّز ذلك النوع من النتائج السلبية في عمالتي وهران و الجزائر، كعدم تمكّن معامل مدينة وهران من تزويد منطقتي تلمسان و مستغانم، رغم أنهما ضمن امتياز الشركة ذاتها و التي اضطرت إلى إنشاء

[98] E.G.A., Électricité et Gaz d'Algérie célèbre son dixième anniversaire (1947-1957), Imprimerie Baconnier, Alger, s.d., p.5

[99] GENDROT (Jacques), « Le réseau algérien d'interconnexion », in Modernisation, n°19-20 (4eme trim.1955), Paris, (pp.160-173), p.161

محطّة خاصة بمنطقة تلمسان و أخرى بمنطقة مستغانم. و هذا إضافة إلى تجاور الشبكات في نفس المدينة: شبكتين في وهران، و أخريين في مدينة الجزائر، و ما يترتّب عنه من مشاكل في عملية التوزيع. كما أقيمت المعامل الكهرومائية في منطقة جبال القبائل على السفحين الشمالي و الجنوبي لجبال جرجرة عن طريق شركتين تنقلان الكهرباء إلى منطقة الجزائر عبر خطين مستقلين؛ فلا يمكن أن تقدم إحداهما المساعدة للأخرى إذا حدث أي طارئ. أما عمالة قسنطينة، فمشكلتها من مستوى آخر فهي كانت تعاني من قلة معامل الإنتاج و ضآلة شبكات التوزيع. فقد أقيمت عبر مناطقها المختلفة محطّتان حراريتان فقط؛ الأولى في سكيكدة و الثانية في عنابة بالإضافة إلى بضعة وحدات محليّة صغيرة[100].

أما في الجانب المالي، فلم يكن هناك أيّ استثمار كبير على مستوى التراب الجزائري، يمكن أن يرقى إلى درجة توفير مستوى الخدمة المطلوب، و الذي يطمح له كلّ مهتمّ في المجالين الاقتصاديّ والاجتماعيّ. فلم تكن المؤسسات المتفرّعة عن الشركات الرأسمالية الميتروبولية و لا الشركات الجزائرية تسعى إلاّ إلى تحقيق اكتفائها في حدود منطقة امتيازها، و لم يكن هناك أيّ نوع من تجمّع هذه الشركات في الجزائر. كما أنّ الوضعية المالية لتلك الشركات كانت معقّدة خاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية؛ فبالكاد كانت مؤسسات قطاع الكهرباء تحقّق توازنها، بينما المؤسسات المنتجة للغاز كانت تعاني من العجز. و قد تكون هذه العوامل هي التي سهلّت تنفيذ سياسة التأميمات والإصلاحات العميقة و السريعة التي تبنّتها الحكومة الفرنسية في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على غرار السياسة المنتهجة في الميتروبول، فلم يكن هناك من يحتج عن هذه السياسة[101].

---

[100] E.G.A., (1947-1957), p.5
[101] ibid., p.7

2.1.2 الصعوبات الطبيعية المؤثرة في قطاع الطاقة

لقد اعتُبرت الجزائر بلدًا فقيرًا لمصادر الطاقة، و ذلك إلى غاية اكتشاف حقول النفط في الصحراء، بحيث لم تكن تملك إلى غاية عام 1954، إلاّ حقلاً منتجًا واحدًا من النفط[102] و هو حقل ***وادي القطريني*** *(Oued Guettrini)*[103] في عمالة الجزائر، و الذي بلغ إنتاجه 72 ألف طن خلال نفس السنة، و صُدّر أغلبه إلى فرنسا. أما بالنسبة للفحم الحجري، فإنّ المناجم الجزائرية في الجنوب الوهراني لم تكن تنتج إلاّ ما يقدّر بحوالي 300 ألف طن سنويًا، و ذلك نظرًا لصعوبة الاستخراج الناتج عن ضآلة سمك طبقة الفحم، و الذي يقدّر متوسطه بحوالي 40 سم في كل من منجمي ***القنادسة*** و ***بشار - الجديد***، و تصل إلى 80 سم في منجم ***كسيكسو - العبادلة***. كما أنّ نوعية الفحم الجزائري من درجة متوسطة مقارنة مع الفحم المستورد من أوروبا، و أنّ تكاليف نقله مرتفعة بسبب بُعد المسافة بين مواقع الاستخراج ومراكز الاستهلاك. و يضاف إلى ذلك، أنّ الإنتاج من الفحم الجزائري لم يكن يغطي إلاّ حوالي نصف الاستهلاك المحلّي، لذا لا بد من تغطية العجز عن طريق استيراد حوالي 290 ألف طن سنويًا.

---

[102] CORNET (Pierre), Du mirage au miracle pétrole saharien, Nouvelles Editions Latines, Paris, 1960, p.76

[103] تقع بالقرب من "سور الغزلان" بولاية البويرة الحالية

أما بالنسبة للطاقة المائية، فإنّ ضعف المغياثية في الجزائر و تذبذبها، حرم الجزائر من أن توجد بها أنهارًا غزيرة، و هو ما جعل الإمكانات الكهرومائية فيها متواضعة نسبيًا. فأغلب التساقط في الجزائر يتوزّع على المناطق الجبلية، حيث أنّ أهم خزّانين للمياه هما سلاسل جبال القبائل في الوسط و الشرق، و جبال تلمسان في الغرب. و هذين الخزّانين هما اللذين يتوفّران على أهمّ قدرة كهرومائية في الجزائر، مقارنة مع باقي جهاتها الأخرى شبه الجافة أو الجافة. و هذا التوزيع الطبيعي للمياه، هو الذي حتّم على إقامة أغلب السدود في المناطق الجبلية، ما عدا في مناطق ***حوض الشلف*****، حوض لغريب** و ***وادي الفضة***[104].

و قد بيّنت الدراسات المناخية و الهيدروغرافية للجزائر، بأنّ المناخ السائد في الصحراء، و هي تشكّل أغلب مساحة البلاد هو مناخ صحراوي جافّ، و أنّ الجزائر الشمالية يسودها مناخ شبه جافّ، وخاصة في الجهات الغربية. كما بيّنت أنّ مياه الأمطار التي تتلقّاها الجزائر كل عام و المقدّرة بعدّة مليارات من الأمتار المكعبة، لا تتوزّع بشكل منتظم على جهات البلاد المختلفة، بالإضافة إلى تذبذبها من سنة إلى أخرى[105].

[104] GENDARME, op.cit., p.84
[105] T.E.A. (1958), pp.13-14

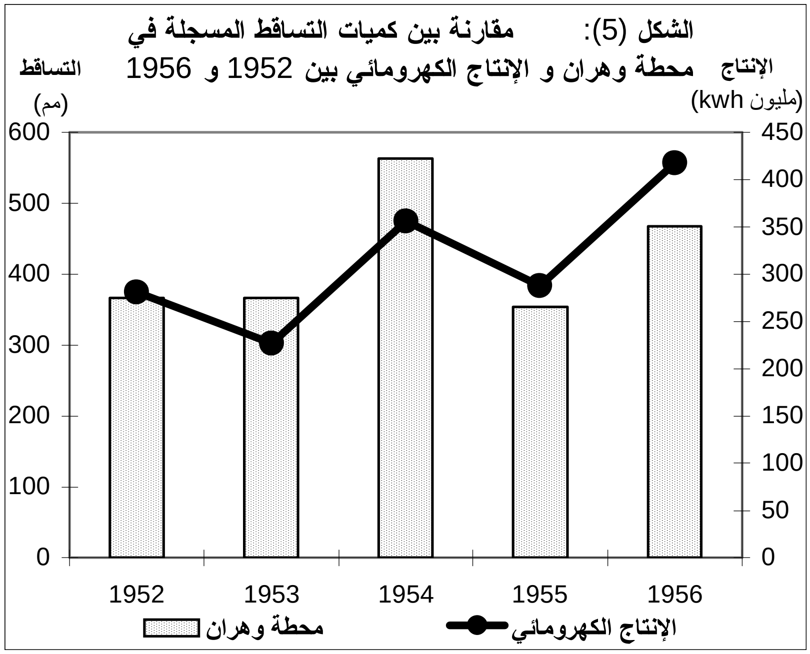

و هو ما انعكس على نظام جريان الأودية الجزائرية، التي يرتفع منسوب مياهها خلال فترة قصيرة من السنة، أي خلال فصل الشتاء و قد يمتدّ ذلك بالنسبة لبعض الأودية إلى فصل الربيع، كما انّه عادة ما يأخذ شكل فيضانات، بينما ينخفض منسوبها خلال باقي السنة. و بالتالي فإن تطويع هذه المياه يتطلّب إنشاء سدود على مجاري هذه الأودية لتنظيم جريانها خلال موسمي الأمطار و الجفاف، ولتوفير مياه الرّي للزراعة، و تحويل الطاقة المائية إلى طاقة كهربائية ضرورية للتصنيع في الجزائر. و من ثم نقلها عبر خطوط التوتّر العالي kv150 من مناطق الإنتاج التي يتركّز أهمها في منطقة القبائل الكبرى و الصغرى إلى مناطق الاستهلاك المختلفة و البعيدة نسبيًا خاصة ذات الاحتياجات الكبيرة للكهرباء[106].

[106] DocAl n°3, op.cit., p.100

3.1.2 تطوّر إنتاج الكهرباء في الجزائر فيما بين الحربين

لقد عرف إنتاج الكهرباء منذ استخدامها في الجزائر، تطوّرًا مهمًا خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، و ذلك بتأثير من عدة عوامل و معطيات داخلية و خارجية، فقد جرى تطوير سريع نسبيًا للقدرة المقامة في محطّات إنتاج الطاقة الكهربائية الجزائرية. فخلال الفترة المذكورة، ارتفعت تلك

القدرة بحوالي 161,51% بين 1930 و 1940 أي بمعدل سنوي قدره 20,19%، كما كان أغلب ذلك التطوّر في كل من عمالتي الجزائر و قسنطينة.

فمن أجل تزويد أكثر المناطق كثافة سكانية و أكثرها نشاطًا اقتصاديًا في الجزائر قاطبة، تمّ دعم القدرة في محطّات عمالة الجزائر، حيث رُفعت بنسبة 182,85% خلال الفترة 1930-1940 أي بمعدّل سنوي قدره 18,29%. و كان أغلب التركيز في هذه العمالة على المحطّات الكهرومائية، التي رُفعت قدرتها خلال الفترة ذاتها من 440 kva إلى 23,5 ألف Kva أي بمعدّل نمو سنوي قدره 525,75% و هي نسبة عالية تعكس مدى الاهتمام بتطوير هذا المصدر الرخيص لتوليد الطاقة الكهربائية. أماالقدرة المقامة في المحطّات الحرارية، فقد ارتفعت من 61,8 ألف Kva إلى 152,5 ألف Kva أي بنسبة نمو قدرها 146,73% خلال عشرية الثلاثينيات تلك، أو بمعدل نمو سنوي قدره 14,67%.

أما في عمالة قسنطينة، فقد ارتفعت القدرة الكهربائية خلال الفترة 1930 - 1938 بما نسبته 215,9% أي بمعدّل سنوّي قدره 26,99%. و قد كان التركيز فيها على المحطّات الحرارية التي رفعت قدرتها خلال نفس الفترة من 18,3 ألف Kva إلى 76,7 ألف Kva أي بنسبة زيادة قدرها 318,97% أو بمعدّل سنوي قدره 31,9%.

أما قدرة المحطّات الكهرومائية في الجزائر، فقد رُفعت من 8,9 ألف Kva إلى 9,3 ألف Kva أي بنسبة زيادة بسيطة[107] قدّرت بحوالي 4,74% خلال السنوات الثمانية (1930-1938). فقد تمثّلت الطاقة المائية المستعملة في توليد التيّار الكهربائي في الجزائر فترة ما بين الحربين، في بعض المحطّات الصغيرة أو المتوسطة القدرة، و المنتشرة على طول المجاري المائية، و خاصة في منطقة القبائل الكبرى مثل: ***شلالات بوغني- الأعلى*** *(Boghni-amont)* و ***مشدالة*** *(Maillot)*[108]، و في

---

[107] أنظر الملحق: (II)

[108] تقع في ولاية البويرة الحالية

عمالة قسنطينة ***شلال الوادي البارد*** و ***معمل الرمال***، و بعض المحطّات الصغيرة و الأقل أهمية في عمالة وهران مثل ***عين فكّان*** *(Ain Fekkan)* و ***وادي تيارت*** و ***وادي التافنة*** بالإضافة إلى ***وادي الشلف***. فقد كان إنتاج المحطّات الكهرومائية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية ضعيفًا جدًا، حيث لم يكن يتجاوز 40 kwh، كما أنّ معظمه لا يحصّل إلاّ خلال فصلي الشتاء و الربيع[109].

و نتيجة لرفع القدرة في المحطّات الحرارية و الكهرومائية، فقد تطوّر إنتاج التيّار الكهربائي بحيث تضاعف إلى حوالي تسعة مرات في الفترة ما بين 1922 و 1938، أي أنّه ارتفع من 28 مليون kwh إلى 288,17 مليون kwh، خلال ستة عشر عامًا. و يمكن إرجاع ذلك، إلى الطلب الملّح لهذا الشكل الجديد من الطاقة، و الذي تزايد باطراد في القطاعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة. و ذلك ما شجّع شركات الصناعة الكهربائية المتروبولية على الاستثمار في الجزائر، و استغلال فرصة التسهيلات التي تقدّمها السلطات الاستعمارية و الجماعات المحلّية في دفاتر شروط الامتيازات التي تمنحها. كما نشطت في هذا القطاع شركات محلّية، بالإضافة التعاونيات الفلاحية، و ذلك منذ وقت مبكّر[110].

4.1.2 تأثيرات الحرب العالمية الثانية على قطاع الكهرباء و الغاز

يعود إنجاز أغلب محطّات توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر إلى فترة العشرينيات، و بخاصة منها المحطّات الحرارية، حيث تعود أولى المحطّتين الحراريّتين في وهران، إلى عام 1913 و الثانية عام 1923، و تعود محطّتا الجزائر إلى عام 1930، و سكيكدة لعام 1927، و عنابة عام 1930، و كذلك الحال بالنسبة لمعامل إنتاج الغاز انطلاقًا من مادة الفحم الحجري. و بذلك كانت الحظيرة الجزائرية عشية الحرب العالمية الثانية، تتكوّن من محطّات حرارية قديمة؛ كما أنّه لم يعد من الممكن توفير

[109] DocAl, n°110, 1955, p.79
[110] BOUVERESSE, op.cit., pp.2042-2044

الاستثمارات الضرورية لهذا القطاع في الجزائر بسبب الظروف الصعبة التي عرفتها فرنسا أثناء تلك الحرب.

فمنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، أصبحت الشركات المستغلة لقطاع الطاقة في الجزائر، عاجزة عن تجديد التجهيزات المهتلكة في محطّاتها و معاملها بسبب تعطّل عمليات الصيانة العادية كنتيجة مباشرة لعدم توّفر قطع الغيار اللازمة. و قد أدى ذلك و بخاصة لقطاع الكهرباء، إلى انخفاض القدرة في محطّات الإنتاج و على رأسها محطّات عمالة الجزائر التي كان الانخفاض فيها بنسبة -14,8%. فقد أصبح استهلاك تلك الآلات القديمة من الوقود كبيرًا، و صارت إنتاجيّتها ضعيفة، كما لم تكن شبكات النقل و التوزيع كافية، و قد توقفت عمليات تمديدها و صيانتها أيضًا[111]. و الصناعة الغازية هي الأخرى، كانت في أمس الحاجة إلى التجديد، فالمعامل قديمة و تجهيزاتها تجاوزها الزمن و لم تكن في الجزائر شبكة لنقل الغاز إطلاقًا، ماعدا بضع شبكات ضئيلة للتوزيع[112].

و هكذا تكون الظروف التي مرّت بها الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، قد أثّرت على عمليتي إنتاج و توزيع التيّار الكهربائي، حيث تراجع إنتاج الكهرباء في الجزائر حتى وصل إلى 253,7 مليونkwh سنة 1941،أي بانخفاض قدره -11,96% مقارنة مع مستوى الإنتاج سنة 1938. و قد ترتّب ذلك عن تعطّل عمليات الصيانة الدورية التي حدث بسبب النقص المزمن في قطع الغيار، و عدم تجديد التجهيزات المهتلكة في الوقت المناسب. و هو ما أدى إلى انخفاض القدرة الكهربائية في محطّات توليد التيّار الكهربائي، التي تقهقرت من 322,27 ألف kva سنة 1938، إلى 271,14 ألف

---

[111] E.G.A., (1947-1957), p.7 ; WECKEL (M.), «Introduction du directeur de l'E.G.A » in Modernisation, n°19-20 (4[eme] trim.1955), Paris, (pp.147-148), p.147
[112] E.G.A., ibid.

kva سنة 1941، أي بانخفاض قدره -15,87%. غير أنّ الإنزال الأنجلو-أمريكي في الجزائر حسّن وضعية هذا القطاع تحسنًا طفيفًا، عن طريق ما أجراه الحلفاء من عمليات تجهيز كهربائي في الجزائر، و التي كانت تهدف إلى تزويد قواتهم بالطاقة الكهربائية الضرورية لإتمام الاستعدادات لتحرير أوروبا[113].

كما اعتبرت الطاقة المائية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية مهمّة جدًا، و لابد من تطويرها باستخدام مخزونات السدود من مياه الرّي الزراعي التي أقامتها ***مصالح الاستيطان و الرّي***[114] خاصّة و أنّ استغلال هذه المخزونات يكون في فصل الجفاف أي خلال فصل الصيف، مما يسمح بإنتاج كمية مهمّة من الطاقة الكهربائية. ففي عام 1940، وُضع برنامج للتهيئة الكهرومائية، و قد تضمن تهيئات جديدة على طول المجاري المائية بطاقة متوسطة مثل ***شلالات بوغني- الأسفل*** *(Boghni-aval)*، و***سوق الجماعة*** قرب ***عين الحمام***[115]*(Michelet)* ، و***قورية*** *(Gouriet)* قرب ***مشدالة*** *(Maillot)*. و تضمّن هذا البرنامج من جهة ثانية، إنشاء محطّات أسفل خزانات مياه الرّي مثل سدّ ***وادي الفضة*** و***لغريب*** و ***الحميز*** في عمالة الجزائر، و ***بخدة*** و ***بوحنيفية*** و ***بني بهدل*** في عمالة وهران، و محطّات أخرى خلال قنوات جرّ مياه السقي كما في ***المحمدية*** *(Perrégaux)*[116] و ***عين تموشنت***. و أدى إنجاز هذا البرنامج إلى تحقيق إنتاج إضافي من الطاقة الكهربائية يقدّر بحوالي 120 مليون kwh. وفي سنة 1942 تمت خطوة جديدة و في اتجاه مختلف و هو إنتاج الطاقة الكهرومائية و على نطاق

---

[113] 1H 1104/2, op.cit.

و أنظر أيضًا الملاحق : (II) ، (III) ، (IV)

[114] التسمية الأصلية هي : Le *Service de la Colonisation et de l'Hydraulique*

[115] تقع في ولاية تيزي وزو الحالية

[116] تقع في ولاية معسكر الحالية

واسع، و ذلك عن طريق إنشاء سدود كبرى مهيأة لهذا الغرض. ففي هذه السنة، وُضع مخطط التجهيز الكهربائي للجزائر[117] الذي يفترض أن يغطي مدّة 20 سنة القادمة[118].

أما بالنسبة لإنتاج معامل الغاز في الجزائر، فقد انخفض هو الآخر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تراجع الواردات الجزائرية من الفحم الأوروبي، و استعمال فحم الجنوب الوهراني الأقل جودة. هذا، فضلاً عن اهتلاك تجهيزات المعامل الجزائرية، و ضعف صيانتها بسبب الصعوبات التي عانت منها فرنسا أثناء الحرب حيث لم تعد قادرة على توفير مثل هذه التجهيزات لأسواق مستعمراتها. و قد أدى ذلك إلى انخفاض مردودية معامل الغاز في الجزائر؛ حيث ارتفع إنتاج المواد الثانوية أي القّار و الكوك، و ذلك على حساب إنتاج مادة الغاز، على عكس ما كانت قد حققته هذه الصناعة خلال فترة الثلاثينيات، و استمرّ ذلك الوضع إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مع ارتفاع نسبي لكمية الإنتاج منذ 1942.

[117] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Plan d'Équipement Électrique de l'Algérie*

[118] DocAl, n°110, 1955, p.79

الشكل (6): تذبذب قدرة محطات توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية

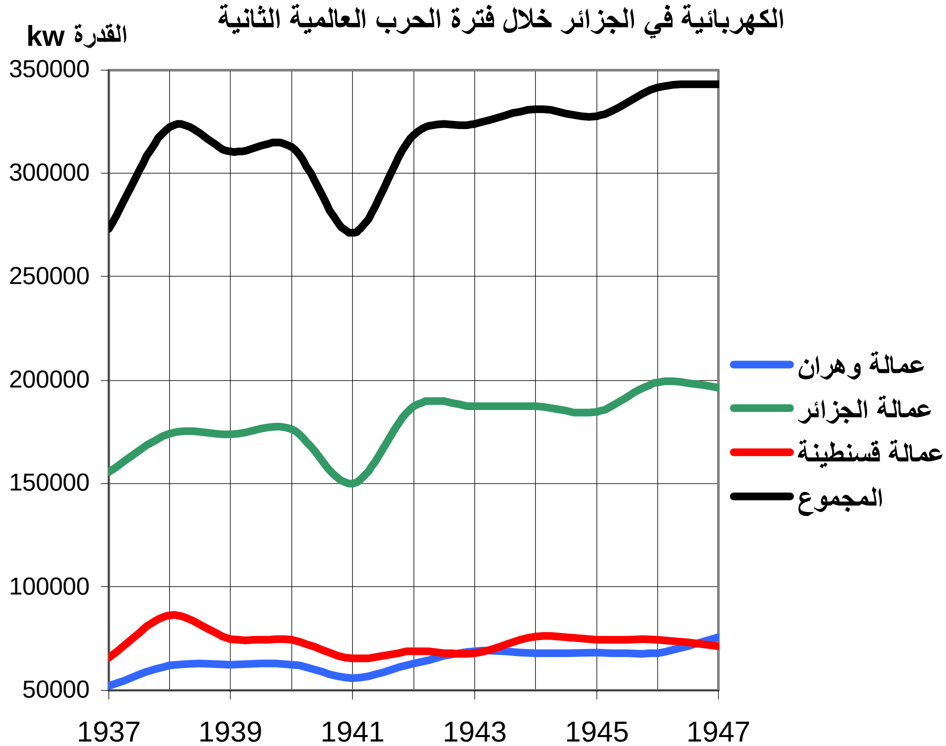

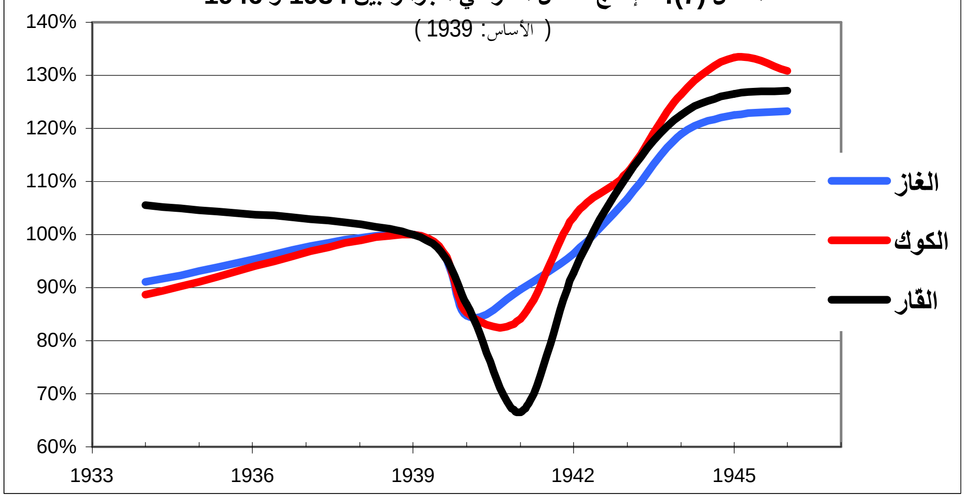

الشكل (7): إنتاج معامل الغاز في الجزائر بين 1934 و 1946
(الأساس: 1939)

و قد أثّرت الحرب العالمية الثانية على باقي بلدان شمال أفريقيا، فيما يخصّ قطاع الصناعة الكهربائية و إن كانت وضعية الجزائر أفضل قليلاً مقارنة مع البلدين الآخرين. فإنتاج المغرب الأقصى من

الطاقة الكهربائية خلال سنة 1938 مثلاً، لم يشكّل إلاّ ما يقارب 52% من الإنتاج الجزائري خلال السنة نفسها، بينما لم يتجاوز إنتاج تونس نسبة 24,19% منه. لكن هذا القطاع، عرف تغيّرات مختلفة خلال فترة الحرب، في كل من البلدان الثلاثة، فقد كان لها تأثير مختلف على الإنتاج الكهربائي، بحيث أنّ إنتاج تونس كان هو الأكثر تضرّرًا، بسبب تدمير منشآت الطاقة الكهربائية فيها، خاصة خلال الفترة 1942-1943. و ذلك ما أدى إلى انخفاض الإنتاج التونسي إلى أقل من النصف في السنتين المذكورتين، كما أنّ نسبة تطوّره خلال فترة الحرب عامة، كانت هي الأضعف بين بلدان شمال أفريقيا. فقد قدّرت بحوالي 7,46% في الفترة ما بين 1938 و 1944، بينما بلغت نسبة التطوّر في الجزائر حوالي 11%، و في المغرب الأقصى بلغت 47,22%. و يبدو أنّ تأثيرات الحرب العالمية الثانية على قطاع الكهرباء، و خاصة في المغرب الأقصى، لم تكن كما حدث في تونس بل يبدو أنها كانت إيجابية، و لو بطريقة غير مباشرة. و ذلك بعد الإنزال الأنجلو-أمريكي في شمال أفريقيا، ودعمه لإنشاء بنية تحتية فيها، لتوفّر له خلفية يمكنه الاعتماد عليها خلال مرحلة اجتياح جنوب أوروبا. كماأنّ الإمكانات الطبيعية التي يتوفّر عليها المغرب الأقصى، وفّرت له الفرصة للانطلاق بعد نهاية الحرب، في عملية لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية، حيث استطاع تحقيق نسب نموّ معتبرة مقارنة مع ما كانت تحقّقه الجزائر خلال الفترة نفسها. ففي الفترة ما بين 1946 و 1950، حقق المغرب نموًّا بنسبة 83,56%، بينما لم تحقق الجزائر إلاّ حوالي 68%، كما حققت تونس نموًّا بنسبة 52,93%، و هي النسبة الأضعف. و بذلك يكون المغرب الأقصى، قد ضاعف إنتاجه مرتين خلال عقد الأربعينيّات، بينما لم تحقّق الجزائر و تونس إلاّ نصف النسبة التي حققها المغرب. و يظهر جليًا، أنّ ضُعف الإمكانات الطبيعية في تونس و الجزائر، مقارنة مع الإمكانات المغربية، و على الخصوص في مايتعلق بالطاقة الكهرومائية، كانت العامل الأساسي في تحقيق تلك النتائج. و يمكن أن نستشف ذلك من أسعار المبيعات من التيّار الكهربائي في كل بلد من البلدان الثلاثة لشمال أفريقيا، حيث أنّ سعر وحدة

الطاقة الموجّهة لاستعمالات الإنارة قدّرت عام 1949 بـــ11,95 فرنك/kwh في المغرب الأقصى، بينما سعر الوحدة المماثلة لها في الجزائر كلّفت حوالي الضعف أي 21,34 فرنك/kwh، و في تونس أكثر من ذلك فقد قدّرت بـــ25,40 فرنك/kwh. و نفس الشيء بالنسبة لمبيعات التيّار الموجّه لإنتاج القوة المحركة، حيث قدّر خلال السنة نفسها، بـــ6,80 فرنك/kwh في المغرب الأقصى، و8,50فرنك/kwh في الجزائر، و أخيرًا 8,60 فرنك/kwh في تونس. و من خلال أسعار البيع في كل من البلدان الثلاثة، يمكن أن نستنتج تكاليف الإنتاج في كل منها، فيكون إنتاج الطاقة الكهربائية الأقل كلفة، هو إنتاج المغرب الأقصى، و في تونس هو الأكثر كلفة[119].

الجدول (2): تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في شمال أفريقيا: الوحدة:مليونkwh

السنوات	المغرب	الجزائر	تونس
1938	144	277	67
1939	159	272	71
1942			87(1)
1943(2)			40(1)
1944(2)	212	310	72
1946	261,5	348	92,2
1947	328,1	408	109,5
1948	392	455,3	119,7
1949	434	431,7	134
1950	480	585	141

المصدر: *CELIER, 1952, p.30*

(1) آثار الحرب و تدمير المنشآت.
(2) تطوير الإنتاج لسدّ حاجات قوات الحلفاء.

[119] CELIER, op.cit., pp.29-30

2.2 تأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر

إنّ العلاقة التفاعلية التي تربط السلطات الحكومية و الإدارية بواقع مجتمعها أو الظروف التاريخية التي قد يمرّ بها في مراحل معيّنة، هي التي تجعلها تستجيب بشكل أو بآخر لتحقيق متطلّبات تلك المرحلة بما يخدم المصلحة العامة لمجتمعها. و ربما ذلك، هو الهدف الأساس الذي حدا بالحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تبني سياسة التأميمات في القطاعات الاستراتيجية و منها قطاع الكهرباء والغاز. و هو ما يغيّر طبعًا من نمط التسيير نتيجة لتغيير أهداف هذا القطاع: من مؤسسات رأسمالية تسعى لتحقيق أكبر ريع ممكن لصالح حملة الأسهم، إلى خدمة عمومية لصالح كل فئات المجتمع بما فيها الطبقات محدودة الدخل.

و بما أنّ التأميمات قد تمّ تعميمها على المستعمرات الفرنسية، و على الجزائر بصفة خاصة و هي التي ذكرها نصّ قانون 8 أفريل 1946 بالاسم و أرفق بها باقي المستعمرات، فهل جرى تطبيق أحكام ذلك القانون على الحالة الجزائرية كما جرى تطبيقه في الميتربول؟ و ما هي التغييرات التي جرت على الشبكات الموروثة عن نظام الاستغلال السابق؟

1.2.2 قانون 8 أفريل 1946

لقد أدت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي عانت منها فرنسا أثناء الحرب و عقب تحريرها من الاحتلال النازي، و خاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها[120]، إلى تحوّلات جذرية في المجتمع و الاقتصاد الفرنسيين. فقد حدّدت حكومة ديغول و حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة من بعدها، تصورًا جديدًا لأسس و أهداف الاقتصاد الفرنسي آخذة في الحسبان مبدأين أساسيين:

أوّلهما هو حالة الدمار الشامل الذي لحق بالاقتصاد الفرنسي، و خاصة منشآت البنية التحتية التي يعجز القطاع الرأسمالي الفرنسي على إعادة تأهيلها بسبب افتقاره لمصادر التمويل الكافية أو لإحجامه عن الاستثمار فيها بسبب ضآلة هامش الربح مقارنة مع ضخامة الاستثمارات. و هو ما جعل الطبقة السياسية الفرنسية ترى أنّ الأمر يستدعي تدخّل الدولة بإمكاناتها الضخمة للاستثمار في هذا القطاع الأساسي لعملية إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي لتحقيق التقدّم الاقتصادي الذي يعيد فرنسا إلى مصاف الدول الكبرى، و لتقوم بدورها و التزاماتها الدولية.

أما المبدأ الثاني فهو مبدأ الخدمة العمومية، أي أنّ الدولة ترعى كل فئات المجتمع و خاصة الطبقات الضعيفة منه، و بالأخصّ بعد الدور الذي قامت به تلك الفئات الشعبية البسيطة و على رأسها الطبقات العمالية، في عملية المقاومة ضدّ الاحتلال النازي، بعد أن فشلت المقاومة الرسمية بسقوط الحكومة

---

[120] أي انتهاء الحرب في الشرق الأقصى باستسلام اليابان للقوات الأمريكية

الفرنسية في باريس. و لذلك رأت الحكومات الفرنسية أنّه أصبح من الضروري تكييف الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي ليكون اجتماعيًا أكثر و ليخدم المصلحة العليا للأمة الفرنسية، و بالتالي يكون في صالح تلك الفئات الشعبية البسيطة التي ساهمت في دفع الاحتلال الأجنبيّ.

فأدت تلك المبررات و غيرها بالحكومة الفرنسية، إلى تبني مبدأ تأميم القطاعات الاستراتيجية؛ فجاء قانون 8 أفريل 1946 الذي حوّل قطاع الطاقة الكهربائية و الغاز في فرنسا إلى القطاع العام. وبموجب ذلك أنشأت مؤسسة عمومية تضمّ و تحتكر جميع العمليات المتعلّقة بإنتاج و نقل و توزيع الكهرباء و الغاز في الإقليم الفرنسي. و على الأسس و الأهداف ذاتها سمح القانون المذكور للسلطات الفرنسية، بتأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر و في باقي المستعمرات الفرنسية، و ذلك عن طريق مراسيم خاصة، فقد صدر المرسوم رقم:1002-47 الذي ينظم العملية في الجزائر يوم 5 جوان 1947[121].

[121] ESTOUBLON (Robert) et LEFEBURE (Adolphe), Code de l'Algérie annoté (année1947), La Maison des livres, Alger, 1951, pp.108-116

2.2.2 استحداث مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر"[122]

بعد أن حوّل **قانون 8 أفريل 1946** المنشآت و النشاطات المتعلقة بإنتاج و نقل و توزيع الكهرباء والغاز إلى ملكية الأمة الفرنسية، صدر **مرسوم 5 جوان 1947** الذي حدّد كيفية و إجراءات تطبيق قانون 8 أفريل 1946 على الجزائر. وبالتالي تمّ إنشاء مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**على شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالاستقلالية المالية والتقنية و التجارية[123]، فحسب المادة الأولى من المرسوم المذكور فإنّ هذه المؤسسة العمومية يجري على تسيرها المالي ما يجري على عموم الشركات الصناعية والتجارية؛ فيترتب عن ذلك ما يلي[124]:

- ـــ خضوع المؤسسة العمومية لنظام الضرائب الذي تخضع له الشركات الرأسمالية،
- ـــ تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية و تجارية، و بالتالي خضوعها للقواعد المحاسبية وفق المخطط المحاسبي الوطني.

---

[122] "***Électricité et Gaz d'Algérie***"
[123] E.G.A., (1947-1957), p.3 ; ESTOUBLON, op.cit.
[124] FONTANEAU, 1952, p.109

أما بالنسبة لنظام الاستغلال الخاص بمؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، فإنّ التشريعات الجديدة و على رأسها قانون 8 أفريل 1946 و مرسوم 5 جوان 1947، قد خوّلت لها احتكار هذا القطاع في الجزائر. و بموجب ذلك الاحتكار، تمّت عمليات تحويل ممتلكات و حقوق و مستحقات المؤسسات التي يدور نشاطها الأساسي حول إنتاج و نقل أو توزيع الكهرباء، كليةً إلى المؤسسة العمومية، ما عدا المؤسسات الصغيرة التي لم يتجاوز إنتاجها 5 ملايينkwh خلال الفترة 1942-1943[125]. و بذلك شملت عملية التأميم في الجزائر 32 مؤسسة عاملة في مجال الطاقة الكهربائية و 10 معامل غاز، و كانت من بينها مؤسسات كبيرة و أخرى صغيرة، و منها المتفرعة عن شركات متروبولية و منها التابعة للرأسمال أوالجمعيّات المحلّية[126]. و قد انطلقت عملية التأميم و التكفّل بمصير المؤسسات المؤمّمة، ابتداءً من الفاتح سبتمبر 1947، و خلال فترة شهرين تمّت المرحلة الأولى بضمّ عدد من الشركات و التي ستتلوها مراحل أخرى تدريجية. و بذلك شرعت المؤسسة الجديدة **"كهرباء و غاز الجزائر"**في النشاط الفعلي يوم الفاتح من نوفمبر1947[127].

كما لم تترتّب عن تلك العملية، أي مراجعة آلية لدفاتر شروط امتيازات الاستغلال التي كانت تتمتع بها المؤسسات المؤممة، و كذلك تحتفظ الدولة الفرنسية والجزائر والجماعات المحلية في الوقت ذاته بجميع الحقوق المترتّبة عن دفاتر الشروط السابقة وجميع الاتفاقيات إلى غاية نهاية آجالها[128]. ولكنّ القانون الجديد الذي استحدث القطاع المؤمّم في فرنسا كما في الجزائر أو في المستعمرات، لم يُلغ المبدأ القانوني القديم: وهو نظام الاستغلال عن طريق الامتياز. وإنما أصبح الامتياز إجباريًا لصالح

[125] E.G.A., (1947-1957), p.7
[126] E.G.A., (1947-1957), p.5
[127] ibid., p.7 ; E.G.A., (1947-1948), p.35
[128] FONTANEAU, 1952, pp.110-111

"كهرباء و غاز الجزائر"، وبذلك حُرمت الجهات المانحة للامتياز[129] من فرصة تحقيق شروط أفضل ، كانت تحقّقها في السابق بفضل توفّر المنافسة بين الشركات الطامحة في الحصول على الامتيازات. فأصبحت السلطات المانحة للامتياز مجبرة على منحه إلى المؤسسة الوحيدة المحتكرة لهذا القطاع أوتجديده معها؛ وهي بالتالي مجبرة أيضًا على تقبّل شروط مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** لأنها هذه الجماعات المحلية ملزمة أيضًا بتوفير هذه الخدمة الأساسية لصالح سكانها و مؤسساتها الاقتصادية الأخرى[130].

[129] و هي الحكومة العامة للجزائر أو الجماعات المحلية

[130] FONTANEAU, 1952, pp.110-111

3.2.2 نظام تسيير مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر"

إنّ نظام تسيير **"كهرباء و غاز الجزائر"** كغيرها من مؤسسات القطاع العمومي، يرتكز على مجموعة من الأسس التي جعلته مختلفًا عن أسلوب التسيير السائد في الشركات الرأسمالية، حيث أنّ جوهر الاختلاف بين نمطي التسيير يكمُن في غاية كل منهما. فشركات القطاع الخاص تسعى إلى تحقيق المنفعة الرأسمالية للمستثمر أو للمساهمين قبل أي اعتبار آخر، بينما غاية القطاع العام هي توفير خدمة عمومية، و إشباع أكثر ما يمكن من حاجات أفراد المجتمع بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطبقية، و بذلك يمكن تحقيق درجة مقبولة من العدالة الاجتماعية. و منه فإنّ ملكية الأمة لأصول المؤسسة العمومية وغاية المجتمع لتحقيق مصلحة كافة فئاته عن طريقها، هي التي جعلت تسيير مؤسسات القطاع العام تخضع لوصاية المؤسسات السياسية و الإدارية للدولة و رقابتها، و كذلك مشاركة ممثلي الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين في عملية التسيير[131].

[131] FONTANEAU, 1952, p.108

و يمكن ملاحظة تلك الميزة التي صبغت تسيير مؤسسات القطاع العام بصبغة اشتراكية، و ذلك من خلال تركيبة أعلى هيئات مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** و هي ***مجلس الإدارة*** أي هيئة المداولة والرقابة الرئيسية. فنجد أنّه من بين الخمسة عشر عضوًا الذين تشكّل منهم المجلس في بداية نشاط المؤسسة، كان ثلثهم يمثّلون المصلحة الوطنية أي المؤسسات السياسية و الإدارية، و هم ثلاثة أعضاء يعينهم وزراء الداخلية و الصناعة و الطاقة في الحكومة الفرنسية، و اثنان يعينهما الحاكم العام للجزائر. بينما يمثّل الثلث الثاني فئة المستهلكين، فأربعة منهم يمثلون الجماعات المحلية و هي المجالس المنتخبة أي أنّهم يمثلون مواطني البلديات المختلفة، و العضو الخامس يمثل المصالح الاقتصادية في الجزائر، أما الثلث الأخير فيمثّل فئة عمال وموظفي المؤسسة ذاتها، و تختارهم التنظيمات النقابية، و ذلك بموجب الحقّ الذي منحه الأمر رقم: 280-45 المؤرخ في 22 فيفري 1945 لإشراك العمال في إدارة الاقتصاد و المؤسسات[132].

و تتركّب الإدارة المركزية لمؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** من ستة مديريات متخصّصة تحت إشراف ***المدير العام*** و الذي يعيّن بمرسوم بعد استشارة ***مجلس الإدارة*** المذكور سابقًا، ويساعده ***أمين عام***، ***مراقب عام***، بالإضافة إلى المديرين المركزيين الستة. كما نلاحظ بأنّ المديريات المركزية تتوزّع على أربع مجالات من مجالات الإدارة[133]، و هي:

1- <u>المالية</u>: و تتمثّل في ***مديرية المصالح المالية*** التي تهتم بكل ما يتعلق باستثمارات المؤسسة ومداخيلها، والضرائب و القروض، و الميزانية ومراقبة المصاريف.

---

[132] E.G.A., (1947-1957), p.11 ; FONTANEAU, 1952, p.108

[133] FONTANEAU, ibid., pp.88-92; E.G.A., (1947-1957), p.12

2- التجهيز: و يشمل ***مديرية التجهيز الكهربائي*** و قسم التجهيز في ***مديرية التجهيز و إنتاج الغاز***، وتقوم بتصميم و تنفيذ مخطّط التجهيز عن طريق الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالإنتاج والنقل والتوزيع.

3- الاستغلال : و هو الإشراف على عمليات إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء و الغاز، و يضمّ هذا المجال كل من ***مديرية الإنتاج الكهربائي*** و قسم الإنتاج في ***مديرية التجهيز و إنتاج الغاز*** و ***مديرية التوزيع***، و هذه الأخيرة تتفرّع إلى أربعة مديريات جهوية بالجزائر، وهران، قسنطينة و عنابة.

4- الشؤون الاجتماعية: و تتمثّل في ***مديرية الشؤون الاجتماعية*** و التي تهتم بكل ما يتعلق بالمستخدمين، المنح، التأمين الاجتماعي، التكوين المهني و غير ذلك.

أما بالنسبة للرقابة، فإنّ مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** قد أُخضعت كغيرها من المؤسسات العمومية، إلى رقابة هيئات معينة. بحيث تحوّل جميع حساباتها في آجال محدّدة إلى:

* ***محافظا الحسابات***[134]، اللذان يدقّقان في الحسابات قبل أن توجّه إلى الهيئتين المركزيتين التاليتين و المكلفتين بمراقبة عمل وتطور هذه الخدمة العمومية،
* ***لجنة تدقيق الحسابات***[135]
* ***المجلس الأعلى للكهرباء والغاز***[136] أو الفرع الجزائري منه والذي أنشئ بموجب المادة 28 من مرسوم 5 جوان 1947.

- فأما ***محافظا الحسابات***، فهما معيّنان لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، و يتم اختيارهم من قائمة المحافظين المسجلين لدى محكمة الاستئناف، من طرف وزير المالية الفرنسي والحاكم العام للجزائر.

---

[134] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Commissaire Aux Comptes*
[135] التسمية باللغة الأصلية هي : La *Commission de Vérification des Comptes*
[136] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Conseil Supérieur de l'Electricité et du Gaz*

ومهمتهما حسبما جاء في **المادة 3 من مرسوم 5 جوان 1947** تجاه مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، هي نفس المهمّة تجاه شركات المساهمة أي الرأسمالية. فيقوم محافظو الحسابات بإعداد تقرير مشترك وتقارير منفصلة، و التي تنشر في ***الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية*** وتضاف إلى ***الجريدة الرسمية للجزائر*** رفقة حصيلة حساب الاستغلال لمؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، وتُحال تقاريرهم رفقة حسابات التسيير إلى ***لجنة تدقيق الحسابات*** خلال الأشهر الستة الموالية لغلق لتلك الحسابات[137].

- ***لجنة تدقيق الحسابات***: عَوَّضت هذه اللجنة ***غرفة الحسابات***[138] التي سبق و أنشئها قانون 8 أفريل 1946 في المادة 25 منه، ثم عدّلتها المادة 56 من القانون 24-48 المؤرخ في 8 جانفي 1948، التي أحدثت ***لجنة تدقيق الحسابات***. و يترأس هذه اللجنة، رئيس معيّن بمرسوم بعد تقرير من وزير المالية والوزير المكلّف بالشؤون الاقتصادية. و تتشكّل هذه اللجنة من قضاة من محكمة الحسابات، و ممثّلين عن الوزارات الفرنسية المعنية، و مفتّش الدولة عند هذه المؤسسة و ممثّل عن ***المحافظ العام للتخطيط***[139]. و تدرس هذه اللجنة تقارير التسيير و النشاط السنوية التي تصدرها مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"**، بالإضافة إلى تقارير محافظي الحسابات و الوثائق المرفقة، وتعطي رأيًا على نظاميتها وعلى تسييرها. و انطلاقًا من ذلك الرأي و التقارير المختلفة، يُصدر الحاكم العام للجزائر تقريره الذي يعرضه على مكتب ***المجلس الجزائري*** و وزير الداخلية، كما يوضع تقرير عن حالة الكهرباء والغاز في الجزائر على البرلمان الفرنسي. و هكذا، فمن خلال تركيبة تلك اللجنة و الجهات المعنية بالإطلاع على تلك التقارير، يمكن أن نستنتج أنّ السلطات التنفيذية و هيئات المداولة المختلفة

---

[137] FONTANEAU, 1952, pp.112-113

[138] التسمية باللغة الأصلية هي : La *Chambre des Comptes*

[139] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Commissaire Générale du Plan*

تُحكم سيطرتها على هذه الهيئة الرقابية التي تهدف إلى المحافظة على المال و المرفق العامّين، وضمان استمرارية تلك الخدمات العمومية[140].

- ***المجلس الأعلى للكهرباء والغاز***: لقد أُنشأ الفرع الجزائري من هذا المجلس بموجب أمرية 22 أفريل 1948، و يتكوّن من ممثّلي ستة فئات بالتساوي و هم ثلاثة أعضاء من المنتخبين في المجلس الجزائري أو في تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي، و مثلهم من المنتخبين في الجماعات المحلية، وثلاثة أعضاء عن المصالح الإدارية العامة في الجزائر و ثلاثة عن إدارة مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"** بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء يمثّلون مستخدمي المؤسسة ذاتها، و أخيرًا ثلاثة ممثّلين عن المستهلكين. و تدخل مسألة تعيين هؤلاء الأعضاء الوزارات المعنية، و الحاكم العام للجزائر والجهات الاقتصادية و الاجتماعية التي لها علاقة بالموضوع. و من مهام هذا المجلس، إبداء الرأي على كل النصوص القانونية المتعلّقة بالكهرباء و الغاز، كاستشارة أو تفسير. كما أنّ تركيبته المتساوية الأعضاء بين المؤسسة المعنية، الإدارة و المستخدمين و كذلك المستهلكين، تخوّل له التحكيم في حال حدوث خلافات بين المتعاملين، المؤسسة المعنية من جهة و السلطات أو المستهلكين من جهة أخرى[141].

لكن الملاحظ على هذه الهيكلة الإدارية للمؤسسة و أجهزة الرقابة المختلفة في قطاع الكهرباء والغاز الجزائرّي، هو خلوّ القوائم الاسمية التي كانت تنشرها مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** لأعضاء ***مجلس الإدارة*** في تقاريرها السنوية، من أسماء الجزائريين، مما يدّل أنّهم لم يشغلوا أي مقعد في ذلك المجلس إلى غاية سنة 1954، حينما أُدرج اسمان جزائريان و هما السيّدان: ***محند الصالح بوعكوير***

[140] FONTANEAU, 1952, p.305
[141] FONTANEAU, 1952, p.305

و***مصطفى قليل***، من بين 22 عضوًا الذين أصبح يتشكّل منهم المجلس[142]. وقد كان السيّد **بوعكوير** ممثلاً عن الحكومة العامة للجزائر وقد كان يشغل حينها منصب مدير التجارة والطاقة والصناعة في الحكومة العامة، أما السيّد ***قليل*** فقد ممثلاً عن عمال المؤسسة. لكن ذلك المجلس عاد وخلى مرة أخرى سنة 1957 من الأسماء الجزائرية حسب ما جاء في القائمة المنشورة في تقرير التسيير للمؤسسة لسنة 1956[143]. أما آخر مجلس لإدارة المؤسسة قبل الاستقلال أي لسنة 1961، فقد تكوّن من ستة أعضاء جزائريين وهم السادة: ***حسين علواش***، ***الشيخ امحمد***، ***مقران موهوب***، ***صدوق مواس*** وهم ممثّلون عن الجماعات المحلية، والسيّد ***يوسف وليد عيسى*** مدير الفلاحة و الغابات، و السيّد ***عبد القادر زروقي*** عن فئة العمال و الموظفين في المؤسسة[144].

أما من الناحية التقنية، فإنّ التنظيمات الجديدة التي تبنّتها الحكومة الفرنسية و التي تنصّ على توحيد جميع مقاييس إنتاج و نقل و توزيع الكهرباء و الغاز لأغراض صناعية و تجارية في فرنسا و جميع مستعمراتها، جعلت من المقاييس التي تعتمدها مؤسسة **"كهرباء فرنسا/غاز فرنسا"**[145] مرجعًا لجميع المؤسسات المماثلة. لكن رغم تلك التبعية التقنية، فإنّ مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** كانت تتمتّع باستقلالية كبيرة على عكس المؤسسات الرأسمالية التي تستغلّ القطاع في الجزائر قبل التأميم و التي كانت في غالبيتها فروعًا للشركات ميتروبولية، فهي لم تكن تحظى بالشخصية المستقلّة بل كانت تابعة ماليًا و إداريًا لمراكز الشركة الأم في فرنسا.

[142] E.G.A.-R.G.E. (1953), p.I
[143] E.G.A.-R.G.E. (1956), p.I
[144] E.G.A.-R.G.E. (1960), p.I
[145] **"EDF/GDF"**

فلم تكن تلك المؤسسات الرأسمالية إذًا، تملك الطواقم التقنية الضرورية لإجراء الدراسات حول المشاريع الجديدة، و حلّ الإشكاليات أو تصليح الأعطاب الطارئة، بل كانت تنتظر حتى ترسل لها الشركة الأم الفرق المتخصّصة. و بالتالي فإنّ مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** تتمتّع باستقلالية كبيرة في هذا المجال[146]، فقد ركّزت منذ نشأتها على عملية التكوين، و ذلك بافتتاح مركز تكوين للأعوان التقنيين و الإداريين في مدينة البليدة ابتداءً من أكتوبر 1949[147]. و أيضًا عن طريق التعاون مع مؤسسة **"كهرباء فرنسا/غاز فرنسا"** و مراكز التكوين التابعة لها في فرنسا، و ذلك بإرسال عدد من العمال لمتابعة دورات تدريبية خاصة لرسكلتهم أو تكوين المرشحين للعمل في فروع المؤسسة المختلفة في الجزائر، أو حتى عن طريق متابعة الدروس بالمراسلة[148]. و قد وصل عدد المسجلين لمتابعة تلك الدورات التكوينية بالتعاون مع مؤسسة **"كهرباء فرنسا/غاز فرنسا"** خلال سنة 1960 إلى 291 متربصًا[149].

---

[146] FONTANEAU, 1952, pp.262, 264-265
[147] E.G.A.-R.G.E. (1949), p.19
[148] E.G.A.-R.G.E. (1956), pp.66-68 ; KHENNAS (Ismail) et al., Politique énergétique et production d'électricité en Algérie, Centre de Recherche en Économie Appliquée (C.R.E.A.), Imprimé sur presses spéciales U.A.F.A., Alger, 1982, p.63
[149] E.G.A.-R.G.E. (1960), pp.63-65

4.2.2 التعديلات الأولية على الشبكة الموروثة

إنّ عملية التحوّل من نُظم التسيير و المقاييس التقنية المتضاربة التي كانت تتّبعها شركات الكهرباء والغاز السابقة في الجزائر، إلى نمط جديد من الإدارة و الاعتماد على مقاييس تقنية موحّدة، لم تَجْرِ من دون صعوبات واجهتها مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** في بداية نشاطها. فقبل عملية التأميم التي طالت القطاع، و خاصة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك سياسة لقطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر، فعمليات الكهربة أو توزيع الغاز، كانت تتّم حسب الإمكانيات، و هذه

الأخيرة تحت طائلة الظروف الطبيعية و البشرية. و هو ما تطلّب من **"كهرباء و غاز الجزائر"** في بداية نشاطها، القيام بعدة دراسات دقيقة لتشخيص الوضعية التي وُجد عليها قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر. و بذلك يمكن تحديد الأهداف القريبة و المتوسطة أو البعيدة، التي تسمح بوضع و ضبط برنامج عمل، و التصدي لكل الصعوبات التي قد تعيق هذا القطاع الحسّاس. و يمكن تلخيص الأهداف[150] الرئيسة لهذه العملية في ما يلي:

- تجديد الشبكات الموجودة، و إخضاعها لمقاييس موحّدة، و تعزيز القطاع بمنشآت حديثة،
- ربط تلك الشبكات ببعضها، عن طريق خطوط نقل رئيسة، تكون محاورًا للتوزيع،
- تمديد شبكة التوزيع، لتلبية طلبات الاشتراك الجديدة.

فرغم نجاة معظم النقاط الحساسّة من منشآت الطاقة الكهربائية و الغازية في الجزائر، من التدمير أثناء الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ الظروف المترتّبة عنها أنهكت هذا القطاع، فجميع معامل الإنتاج وشبكات التوزيع، أصابتها شيخوخة مبكرة. و يمكن أن نرجع ذلك إلى عاملين أساسيين، أولهما تعطّل أو انعدام الصيانة الدورية بسبب ندرة قطع الغيار خلال الفترة بين 1941 و 1945، و ثانيهما الاستعمال الاضطراري لوقود من نوعية رديئة، بسبب ندرة الفحم في السوق العالمية خلال الحرب والفترة التي تلتها مباشرة. فأزمة الفحم العالمية تلك، كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري، خاصة و أنّ الفحم الحجري حينها، كان يشكّل المادة الأولية الأساسية لتوليد الكهرباء و لإنتاج الغاز الصناعي المعروف ***غاز المدينة***. و المشكلة الأخرى، هي الغياب التامّ لشبكة عامة للربط، و نقل الطاقة الكهربائية، مما أدى إلى منع استعمال جميع الشحنة المتوفّرة على مستوى محطّات الإنتاج، لسدّ

---

150 DOCAL, n°3, p.97; Anonyme, « Électricité et Gaz d'Algérie efforts et réalisations » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°77(juillet1956), Alger, (pp.2-29), pp.12-14

الاحتياجات و استغلال الطاقة المتاحة بشكل أفضل، و في ذات الوقت توزيع عبء ارتفاع الاستهلاك في فترات معيّنة، على جميع المحطّات الموجودة[151].

فكان على **"كهرباء و غاز الجزائر"** في بداية الاستغلال إذًا، الاستعداد لمشكلة التعطّلات التي قد تطرأ و تتكرّر، في أيٍ من المعامل القديمة، و مشكلة إهدار الوقود في المحطّات الحرارية و أفران الكوك المنهكة. و تهرّي شبكة التوزيع و عدم كفايتها، و الانقطاعات المتكررة التي يعاني منها الزبائن. فلابد من إجراء تصليحات و تجديدات لمُعدّات تلك المعامل و شبكات التوزيع القديمة، لرفع إنتاجيّتها نسبيًا، و ضمان استمرارية الخدمة[152].

فقد كانت المؤسسة الجديدة، مجبرة على تجديد منشآت كانت قد وصلت إلى آخر عمر استعمالها، تجديدًا كليًا، و تعديل تلك التي لم تكن تتماشى مع المقاييس التقنية أو التنظيمات القانونية المعمول بها[153]. كل ذلك، مع ضمان استمرارية تزويد زبائنها بالطاقة دون انقطاع، و كذا تلبية طلبات التوصيل الجديدة. و تضاف إلى جميع المتطلبات التقنية و التجارية المذكورة سابقًا، التزامات خِدمية كمرفق عام مهمّته نشر استعمال الطاقة الكهربائية و الغاز إلى أقصى حدّ ممكن، من أجل تحقيق الرفاهية في كل مسكن، و القوّة المحرّكة في كل ورشة، إلى جانب المساهمة بفعالية في عملية التصنيع الجارية في الجزائر[154].

لكن أيّ من عمليات التجديد في المنشآت القديمة، لن تكون إلاّ كإجراءات استعجالية، الهدف منها الحفاظ على الحدّ الأدنى الممكن من الخدمة. فهي لن تكون كافية لسدّ الحاجات المتزايدة في الجزائر

[151] FRANÇOIS (Jean-Eugène), « Aspects algériens de la production et du transport de l'énergie électrique en 1951 », DocAl, pp.51-77, Imprimerie Officielle, Alger, 1952, p.52
[152] ibid., pp.52-55 ; E.G.A., (1947-1957), p.7
[153] E.G.A.-Rapport de gestion du premier exercice (1947-1948), pp.45-48

[154] R.R.E.A., n°77, op.cit., p.6

من هذه الطاقة، و الآخذة في التزايد بوتيرة سريعة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمن أجل تلبية كل تلك المتطلّبات، كان لا بد من تكامل جهود عدة أطراف معنية بهذه المسألة: و هي السلطات الاستعمارية في الجزائر و مصالحها المتخصّصة، و الجماعات المحلية، إضافة إلى مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"** المخوّلة قانونيًا بإنتاج و نقل و توزيع الكهرباء و الغاز في الإقليم الجزائري. حيث أعدّت مصالح التجهيز في المستعمرة، برامج و مخطّطات، لتجهيز الجزائر و تزويدها بهذه الخدمة التي تعتبر القاعدة الأساسية لأيّ بنية تحتية عصرية. و تعود أولى مبادرات التخطيط في هذا المجال، إلى فترة الحرب، حيث أشرف السيّد ***بول كروسنييه (CROSNIER,Paul)*** رئيس ***مصلحة الكهرباء***[155] في الحكومة العامة للجزائر عام 1944[156]، على وضع ***مخطط عام للتجهيز الكهربائي***[157].

3.2 دور "كهرباء و غاز الجزائر" في تحديث قطاع الطاقة

كُلّفت هذه المؤسسة المستحدثة في الجزائر بمهمّة تغطية هذا الجانب الاستراتيجي من قطاع الطاقة وتحديثه للوصول إلى أعلى درجات التقدّم التقني العصرية، ليكون قادرًا على تلبية متطلّبات المرحلة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الاستعمارية الجديدة في الجزائر. فواجهت تلك

[155] التسمية باللغة الأصلية هي : Le *Service de l'Eletricité*

[156] GENDROT, 1955, p.161

[157] E.G.A., (1947-1952), p.35

المؤسسة جملة من الصعوبات، منها المتعلّق بالجانب المالي و الصعوبات الاقتصادية و الطبيعية وحتى الديمغرافية منها.

و في ذلك الإطار، هل تمكّنت مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"** من تحقيق الإنجازات المطلوبة منها؟ أي خلال فترة حوالي الأربعة عشر سنة من النشاط إلى غاية استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية واستقلالها، و كيف تعاملت مع المعطيات الطبيعية و البشرية و حالة الاقتصاد المتخلّف الذي كان يصبغ الاقتصاد الجزائري؟

1.3.2 تحديث و تجهيز محطّات الإنتاج

فصُمّمت مخطّطات التجهيز الكهربائي في الجزائر، لتحقيق جملة من الأهداف العامة و الأساسية، وذلك حسب الأولوية و الإمكانات المالية المتاحة، و المرصودة من الميزانية العادية للجزائر، والميزانية الاستثنائية، و ضمانات القروض، و غيرها. و قد ركّزت هذه المخطّطات على ما يلي:

- **المخطّط الأول (1948-1952)**:

تركّزت جلّ المجهودات من خلال هذا المخطط على رفع إنتاج الطاقة الكهربائية من 346 مليون kwh لعام 1946 إلى 667 مليون kwh عام 1951، أي ارتفاع بنسبة 92,7%. و قد تمّ من خلاله:

- إنشاء و استكمال عدة تهييئات كهرومائية في الجزائر، و كانت على رأسها، تهيئة وادي أغريون في منطقة خراطة. و ذلك بإنجاز ثلاثة سدود لتجميع المياه السطحية، منها السدّ الرئيسي "إغيل"، بطاقة تخزينية قدرها 160 مليون م3، و هو يضمن تنظيم جريان المياه عبر التهيئة كلها. و تمديد 14 كم من أنفاق تحويل المياه، لزيادة سرعة هذه الأخيرة و ضغطها بسبب الانحدار و تأثير الجاذبية الأرضية[158]، ومن ثمّة توجيهها إلى محطّات الإنتاج الكهرومائي و التي تبلغ قدرتها 95000 kw، وتنتج في المجموع 200 مليون kwh سنويًا. و كذا، ربط هذه التهيئة مع شبكة النقل بمحوّل 150kv. بالإضافة إلى إتمام مجموعة من تسعة معامل كهرومائية متوسطة القدرة في منطقة القبائل، منها سبعة بدأت بها الأشغال قبل التأميم، و تجهيزها بتوربينات في أسفل السدود و على طول قنوات تحويل المياه، لتنتج مجتمعة 75 مليون kwh سنويًا[159].

[158] G. (J.), «Perspectives énergétique de l'Algérie», Nouvelles Réalités Algériennes, n°1, 1957, Alger, (pp.3-8), p.5

[159] 1H 1104/1, op.cit., pp.51-56

- إنجاز محطّتين حراريتين حديثتين، إحداهما في وهران و الأخرى في عنابة، حيث تتكوّن كل منهما، من مجموعتين من المولّدات الكهربائية بقدرة 25000 kw، أي بطاقة 50000 kw، مع إمكانية التوسّع. كما تضمن التقنيات الحديثة المستعملة فيهما، مردودية عالية لهاتين المحطّتين مع استهلاك أقلّ من الوقود، مما يخفّض من تكاليف الإنتاج[160].

- و كذلك رفع إنتاج مادة الغاز، عن طرق إتمام معمل ***سانت-هوبير*** *(St-Hubert)* للغاز و الكوك في وهران، و معملاً جديدًا للغاز بجسر قسنطينة في مدينة الجزائر. أما بالنسبة لنقل الغاز، فقد تمّ تمديد خطّ للضغط العالي، من الجزائر إلى البليدة[161].

- و بالنسبة لعملية نقل الطاقة الكهربائية، فقد شُرع في إنشاء خطّ رئيس ***شرق-غرب*** ذي توتّر عالٍ قدره 150kv، و بطول حوالي 900 كم، يمتدّ من عنابة شرقًا إلى وهران غربًا -على أنْ يُستكمل هذا الخطّ الرئيس في المخطّطات اللاحقة-. و يتمّحور هذا الخطّ حول خمسة محوّلات كبرى من نوع 150/60kv و التي تعتبر عُقدًا أساسية لتوزيع الطاقة على مناطق الاستهلاك الكبرى في الجزائر. لذلك تتوزّع هذه المحوّلات على طول خطّ 150kv من الغرب إلى الشرق في مناطق كل من: ***زهانة***[162]*(Saint Lucien)*، ***غليزان***، ***الأربعاء***، ***درغينة*** *(Darguinah)*، و ***الحجّار***[163]*(Duzerville)*، وتتفرع منها خطوط التوّتر العالي 60kv والتي تغذي بدورها محوّلات 60/30/10kv. و بهذا يكون خطّ 150kv بمثابة محورٍ رئيسيّ لنقل الطاقة الكهربائية، أو شبكة لربط لكل تلك الإمكانات الإنتاجية المذكورة، و توزيعها بالطريقة الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. و كذا ربط شبكة الطاقة

[160] 1H 1104/1, op.cit., pp.56-59
[161] ibid., pp.64-66

[162] تقع في ولاية معسكر الحالية
[163] تقع في ولاية عنابة الحالية

الكهربائية الجزائرية بالشبكتين المغربية و التونسية، و توفير وسيلة لتصدير فائض الإنتاج الجزائري، أو من أجل استيراد الطاقة في حالة العجز[164].

و قد حقّق هذا البرنامج القاعدة الأساسية الموجهة للتجهيز الكهربائي و الغازي في الجزائر. و ذلك رغم المعوّقات المتتالية، و التي عرقلت عملية إتمام سدّ ***إغيـــل***، الضروري لتنظيم جريان ***وادي أغريون***. كما انتهت سنة 1952، بدَين قدره 7ملايير فرنك من القروض قصيرة الأجل، و التي استُنزِفت من الغلاف المالي الذي خصص للبرنامج الموالي (1953- 1956)، و بذلك يكون البرنامج الأول قد تكلّف بـــ16مليار فرنك كمعدّل سنوّي[165].

- المخطّط الثاني (1953-1956):

و قد بُني هذا المخطّط على هدفٍ رئيسٍ هو رفع حجم استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر، و بنسبة لا تقلّ عن 10% سنويًا، و هي الوتيرة الضرورية لمسايرة النمو الاقتصادي، مع الأخذ بالاعتبار النمو الديمغرافي المتسارع في الجزائر. و هذا ما سيساهم في تزويد القطاعات الاقتصادية النامية في الجزائر، و خاصة الصناعية منها، بما تحتاجه من طاقة ضرورية لرفع الإنتاج و تنويعه. و كذا من أجل تحسين المستوى المعيشي للسكان و تكريس البُعد الاجتماعي للخدمة العمومية. كما تضمّن هذا المخطّط، رفع إنتاج الطاقة الكهربائية من 800 مليون kwh لعام 1953 إلى 1100 مليون kwh عام

[164] 1H 1104/1, op.cit., pp.60-63

[165] Rapport général sur le deuxième plan quadriennal de modernisation et d'équipement de l'Algérie (1953-1956), Imprimerie Officielle, Alger, 1953, pp.75-76; R.R.E.A., n°77, pp.2-5; E.G.A., (1947-1957), p.19; MURAT, op.cit., p.16

1956، و إلى 1400 مليون kwh عام 1959 أي ارتفاع بنسبة 75% خلال ستة سنوات[166]. وقدتضمّن هذا البرنامج ما يلي:

- إنجاز مشاريع كبرى جديدة، و على رأسها التهيئة الكهرومائية ***لوادي جنجن*** الأعلى في القبائل الصغرى، و التي تضمّ سدّا يخزّن 200 مليون م3، و أنفاق تحويل للمياه بطول 15 كم، و محطتين كهرومائيتين، تقع أهمهما قرب زيامة المنصورية. و قد زوّدت هذه التهيئة بقدرة إجمالية وصلت إلى 112000 kw. و تمّ إنجاز هذه التهيئة على شطرين: دخل الأول مرحلة الإنتاج سنة 1957، و هو بطاقة إنتاجية قدرها 190 مليون kwh سنويا، و الثاني سنة 1958 بقدرة إضافية مقدرة بـــ120 مليون kwh سنويا. و كذلك تحويل مياه ***وادي بوسلام*** *(Bou-Sellam)* إلى ***وادي أغريون***، مما يرفع من طاقته الإنتاجية بـــ75 مليون kwh بعد استكمال الأشغال به في عام 1959.
- و بالنسبة للمحطّات الحرارية، تمّ إنجاز محطّة حرارية حديثة بقدرة 22000 kw في ***سانتا-كروز*** *(Santa-Cruz)* قرب وهران، مجهزة بتوربينتي غاز بقدرة 11000 kw لكل منهما. بالإضافة إلى شطرين من محطّة حرارية بطاقة 50000 kw في مدينة الجزائر، بما فيها تزويدها بتوربينة غازية. و قد دخل الشطر الأول منها، مرحلة الإنتاج سنة 1958، و الثاني سنة 1960.
- و تضمّن البرنامج، أشغالاً تكميلية على شبكة الربط و النقل، و خاصة منها إنجاز محوّلين 150kv: الأول في ***الخروب***، و الثاني في ***العوينات*** *(Clairfontaine)*[167]، و خطّ150kv بين هاتين الأخيرتين، و خط مماثل بين ***الأربعاء*** و ***درغينة***. بالإضافة إلى أشغال ربط الشبكة الجزائرية مع الشبكة التونسية بخط من نوع التوتّر العالي 90kv، و عدة أشغال بـــ60kv.
- أما بالنسبة لقطاع إنتاج الغاز، فقد تمّ استكمال الأشغال بمعمل الغاز و الكوك، في مدينة الجزائر.

[166] Rapport du 2eme plan quadriennal, op.cit., p.75

[167] تقع في ولاية تبسة الحالية

- و قد ركّز هذا البرنامج على الأشغال الخاصة بتوزيع الطاقة الكهربائية، و التي من شأنها أن تساهم في رفع الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة: المنجمية، الفلاحية و الصناعة التحويلية. وهذا التوزيع ستضمنه مجموعة جديدة من المحوّلات بقدرة kw60، التي تزوّد شبكات التوتّر المتوسط الموجودة، و التي تشتغل بأقصى طاقتها. كما تضمّن المشروع تحسينات على شبكة التوتّر المنخفض. و قد قدّر الغلاف المالي لهذا البرنامج إذا حذفت المليارات السبعة التي استعملت لتسديد ما ترتب عن البرنامج السابق، بحوالي 11 مليار فرنك سنويًا، أي أن الغلاف الإجمالي مقدّر بحوالي 52,2 مليار فرنك[168].

- مشروع قسنطينة (1958):

قال الجنرال **ديغول** في خطابه يوم 3 أكتوبر 1958 في قسنطينة، أنّه لابد من أن يكون للجزائر بأسرها نصيب ممّا تعطيه الحضارة العصرية للناس من رفاهية و كرامة[169]. و قد قامت حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة بتصميم هذا المشروع لمدى خمس سنوات (1959-1963) و الذي أعلنت له عدة أهداف اقتصادية و اجتماعية[170]، ولصالح كل سكان الجزائر و خاصة الفئة المحرومة منهم وهي فئة الجزائريين. و من أبرز هذه الأهداف لإيجاد فرص عمل لامتصاص البطالة من بين صفوف الجزائريين، و توزيع أراضي فلاحية على الفلاحين، و بناء مدن جديدة و مساكن مجهّزة لتوفير الرفاهية لسكانها[171].

---

[168] Rapport du 2eme plan quadriennal, op.cit., pp.75-76 ; E.G.A. (1947-1957), p.23 ; MURAT, op.cit., p.16

[169] Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, Plan de Constantine 1959-1963 rapport général, Imprimerie Officielle, Alger, 1960, p.33

[170] Anonyme, « Le développement industriel de la région de Bône » in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3 (octobre 1958), Alger, (pp.15-24), pp.18-19

[171] ibid., pp.42-45 ; DUMOULIN, op.cit., pp.18-19

و قد كانت لقطاع التجهيز بالكهرباء و الغاز في الجزائر أهميّة معتبرة في مشروع قسنطينة، فبالإضافة إلى أنابيب نقل النفط و الغاز الطبيعي[172] التي شُرع في إنجازها منذ مطلع سنة 1960، نجد تلك الاستثمارات الكبيرة التي سجلتها الحكومة الفرنسية لتطوير شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر خلال فترة السنوات الخمس للمخطّط. فقد قدّر المبلغ الإجمالي بحوالي 925,5 مليون فرنك جديد إلى غاية سنة 1963، منها 868 مليونًا لقطاع الكهرباء و 57,5 مليونًا لقطاع الغاز، حيث خصّص منها مبلغ 482 مليون فرنك جديد لتطوير و توسيع قطاع إنتاج الكهرباء و النقل عبر خطوط التوتّر العالي من نوع 150 kv. و كذلك ما قيمته 68 مليونًا لخطوط 60 و 90 kv، أما خطوط التوتّر المنخفض أي شبكة التوزيع فقد سجّل لها مبلغ 318 مليون فرنك جديد، و هو مبلغ ضخم لمثل هذه العملية بحيث صار يقارب المبلغ المخصّص لقطاع الإنتاج و النقل[173].

أما الاستثمارات التي سجّلها مشروع قسنطينة لقطاع الغاز للسنوات الخمسة، فقد وصلت إلى 57,5مليون فرنك جديد، منها 28 مليونًا لقطاع الإنتاج المتمثّل معامل الكوك بالإضافة إلى 4,5 مليون فرنك ابتداءً من سنة 1961 إلى غاية 1963، و هي مخصّصة لعملية استبدال الغاز الصناعي المنتج من الفحم الحجري أو من النفط بالغاز الطبيعي المنقول من حقل حاسي الرمل عبر الأنابيب و توزيعه على الزبائن المشتركين في شبكة **"كهرباء وغاز الجزائر"**. و يضاف إلى ذلك مبلغ 25 مليون فرنك مسجّل لصالح عملية توسيع شبكة التوزيع و بالتالي زيادة عملية التغطية بخدمة الغاز و رفع عدد المشتركين[174].

---

[172] CORNET, op.cit., pp.249-254
[173] Plan de Constantine, op.cit., pp.158-165
[174] ibid.,p.167

2.3.2 تطوير الطاقة الكهرومائية الرخيصة

لقد اهتمّت مخطّطات التجهيز الكهربائي المتتالية في الجزائر منذ الحرب العالمية الثانية، بتطوير مصادر رخيصة للطاقة الكهربائية و هو ما جعلها تركّز على تجديد و توسيع المحطّات الكهرومائية الموجودة، بل و إضافة تهيئات جديدة، و على رأسها في منطقة جبال القبائل، حيث الظروف الطبيعية مناسبة لهذا النوع من الإنتاج. و تدلّ التهيئات الضخمة[175] التي أنجزت في كل من ***وادي أغريون*** و***وادي جنجن الأعلى***، بوضوح على المكانة التي اكتساها قطاع الطاقة الكهرومائية في برامج **"كهرباء وغاز الجزائر"**. و ذلك نظرًا لانخفاض تكلفة التيّار المنتج عن طريق مياه السدود، مقارنة مع الإنتاج الحراري سواء المولّد بالفحم أو بالنفط. لكن المشكلة التي كان لا بد على المؤسسة أن تتغلب عليها لتطويع هذا النوع من الطاقة و استغلالها إلى أقصى حدّ، هي المشكلة المناخية. و هي توزيع التساقط خلال فصول و شهور السنة، حيث أنّ الأمطار تتساقط في فترة خمسة أشهر من السنة تقريبًا، بينما باقي شهور السنة يندر فيها التساقط أو يكون فيها المناخ جافًا. و هذا بالإضافة إلى تذبذب المناخ في الجزائر، بحيث أنّ معدّلات التساقط تتفاوت بنسب مهمّة من سنة إلى أخرى. و هذا ما دفع مهندسي **"كهرباء و غاز الجزائر"**، إلى تصميم عدة حلول و طرق هندسية، لاستغلال الإمكانيّات المائية المتوفّرة في الجزائر إلى أقصى حدّ ممكن. و ذلك بتجميع المياه الجارية خلال الأودية الكبيرة، عن طريق سلسلة من السدود أو الخزّانات، و ربطها أو تحويل مياه أودية أصغر إليها. و استغلال الطوبوغرافيا أو التضاريس الطبيعية، لزيادة قوّة هذه المياه بفعل الانحدار و الجاذبية الأرضية، و منه

[175] KHENNAS , op.cit., pp.16-19

إقامة عدة مجموعات توليد للتيّار الكهربائي متوالية انطلاقًا من أسفل السدّ، ثم على طول قنوات تحويل المياه.

الشكل (8): الإنتاج الشهري للطاقة الكهرومائية في الجزائر خلال سنة 1951

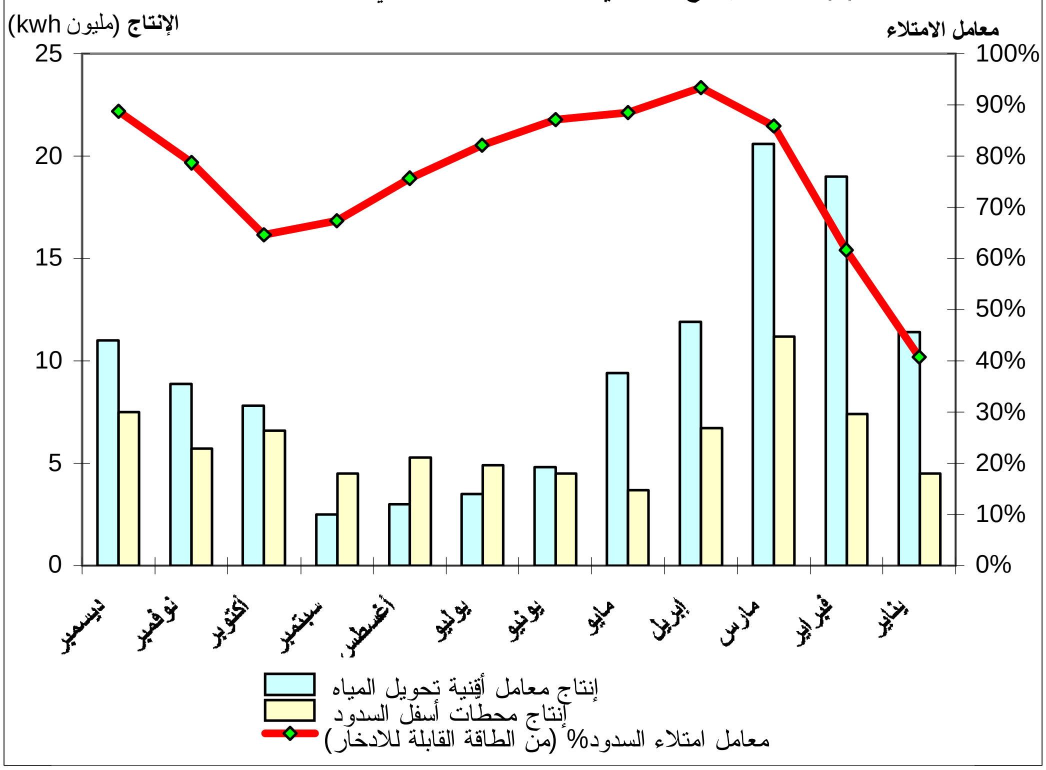

و إذا أخذنا عيّنة عن نتائج تلك الحلول التقنية، كتطوّر الإنتاج الشهري خلال سنة معيّنة، و على سبيل المثال سنة 1951، التي كان مجموع إنتاجها 186,3 مليون kwh. فإننا نلاحظ أنّ الإنتاج العام للمولّدات المقامة على طول قنوات تحويل المياه، كان هو الأهمّ بحيث قدّر بحوالي 113,8 مليون kwh، في حين بلغ إنتاج المعامل المقامة أسفل السدود خلال السنة نفسها 72,5 مليون kwh. و إذا تتبّعنا توزيع الإنتاج الشهري للمولّدات المقامة على طول قنوات التحويل تلك، فإننا نلاحظ توافُقه مع

مُعامل امتلاء السدود، بحيث يزداد إنتاج هذه المولّدات خلال الشهور المطيرة من شهر أكتوبر إلى مارس. و ذلك كنتيجة لاستغلال كتلة الماء الكبيرة المتكوّنة عن طريق تساقط الأمطار و ذوبان الثلوج، و المنحدرة من المرتفعات بفعل الجاذبية الأرضية. كما أنّ هذه الكتلة من الماء تفيض عادة عن حجم التخزين في السدود و يمكن أن يستمر استغلالها إلى غاية شهر ماي تقريبًا، بتمريرها عبر قنوات تحويل المياه حيث تُدوّر توربينات المولّدات الكهربائية[176]. و من ثمة تبدأ فترة الفصل الجاف و التي يتحوّل فيها الاعتماد على المعامل المقامة عند أسفل السدود و التي تحافظ على معدّل مقبول من الإنتاج[177].

[176] 1H 1104/1, op.cit., p.52

[177] E.G.A.- R.G.E. (1951), p.80

و انظر أيضًا : (Annexe XIX) من المصدر ذاته

3.3.2 رفع إنتاجية الكهرباء و الغاز

ارتفعت إنتاجية قطاعي الكهرباء و الغاز خلال السنوات العشر الأولى من نشاط مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"**، بمعدّلات عالية حيث قدّرت بـــ123,06% للكهرباء، و بـــ130,58% للغاز. و يمكن أن نرجع ذلك التحسّن في الأداء إلى عاملين مهمّين، أحدهما بشري و الآخر تقني:

- فبالنسبة للعامل البشري، فإنّ **"كهرباء و غاز الجزائر"**، قد عوّلت على يدّ عاملة تتميّز بكفاءة مهنية و خبرة تقنية عالية، بحيث تكون قادرة على تسيير التجهيزات المتوفّرة، و قادرة في الوقت نفسه على مسايرة التطوّر التكنولوجي المستمر و التأقلم معه. و لهذا الغرض سطّرت **"كهرباء و غاز الجزائر"** برنامجًا لتكوين مستخدميها في الأسلاك و الاختصاصات المختلفة، و تضمّن ذلك البرنامج تكوينًا مستمرًا أو رسكلة دورية، لتجديد المعارف و التدريب على التقنيات الجديدة. كما ركّزت

المؤسسة على استثمار خبرات مهندسيها و تقنييها في إجراء أبحاث لتحسين طرق العمل، و تطوير مواد و وسائل جديدة مكيّفة حسب الظروف الطبيعية و الاقتصادية للجزائر.

لذلك فرغم تقليص عدد اليّد العاملة في قطاع إنتاج الغاز بنسبة كبيرة قدّرت بـــ37,96%، أو الزيادة الضعيفة لعدد عمال قطاع الكهرباء و التي قدّرت بحوالي 1,73%، فإنّ مردودية العامل في إنتاج الكهرباء أو الغاز قد ارتفعت بنسب معتبرة خاصة خلال الفترة ما بين 1947 و 1956[178].

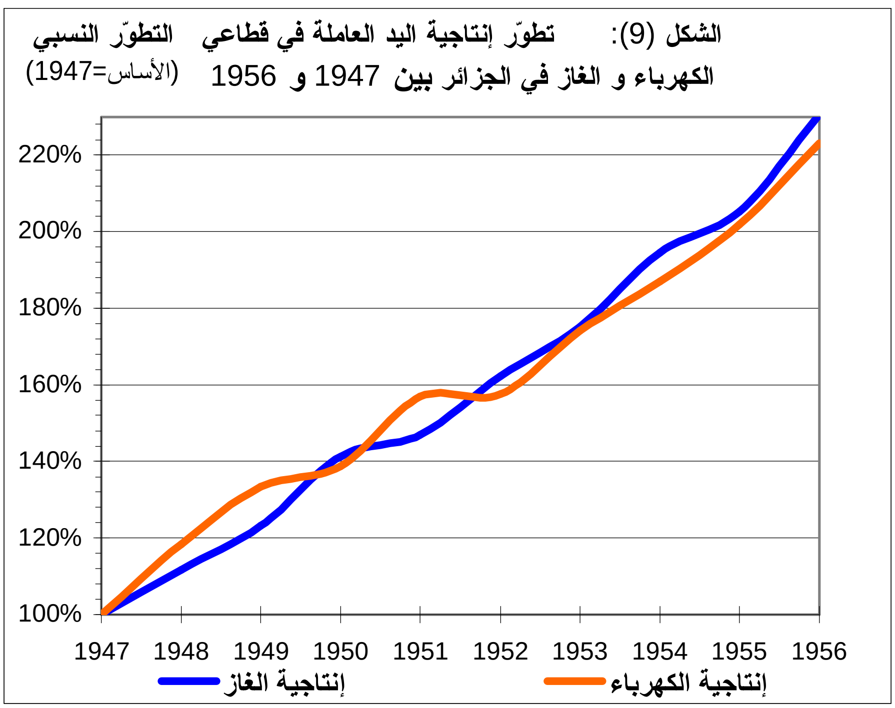

[178] E.G.A., (1947-1957), pp.50-51

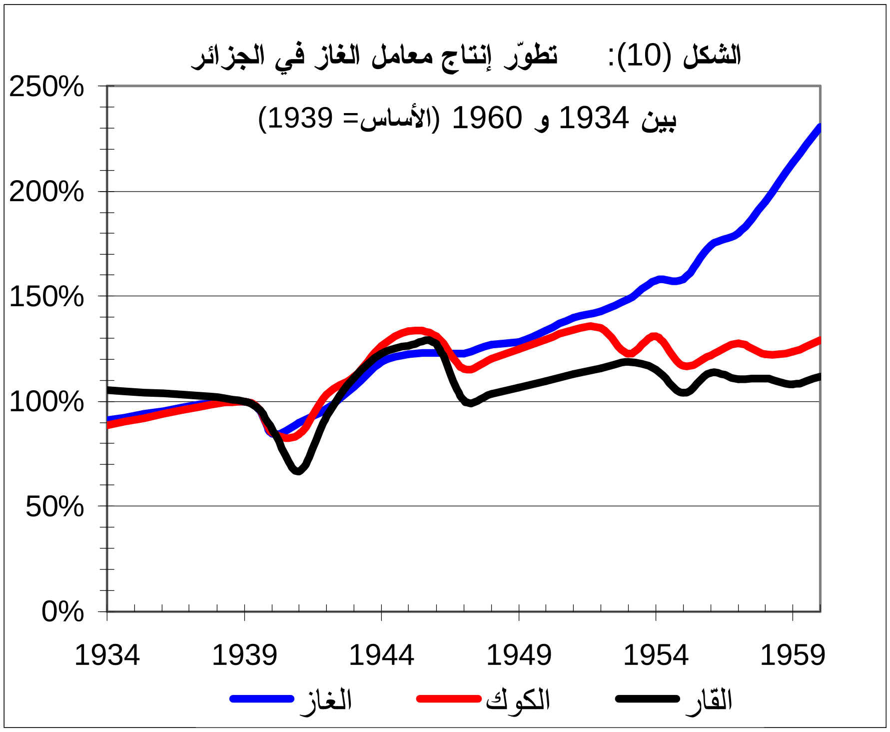

كما أنّه بالنسبة لارتفاع مردودية قطاع إنتاج الغاز، رغم تقليص عدد عماله و إغلاق معامل الكوك القديمة. و خاصّة معملي الغاز في كل من البليدة و سيدي بلعباس، اللذين تمّ إغلاقهما نهائيًا، و تعويض إنتاجهما من المعملين الجديدين، المقامين في مدينة الجزائر و وهران، و اللذين تُستعمل فيهما تقنيات حديثة من أجل إنتاجية أكبر من الغاز، و تخفيض المنتجات الثانوية من غبار الكوك و خاصة من القّار. و كذلك معملي قسنطينة و سكيكدة، المعوّضين بآخرين جديدين و آليين، يستعمل فيهما الوقود السائل أي النفط بدلاً عن الفحم. و الملاحظ أنّ هذه التقنيات الحديثة، خفّضت عدد اليّد العاملة و تكاليف الإنتاج عمومًا. فالمعامل القديمة كانت تحتاج في المتوسط إلى 853 عاملا يقومون بحوالي 400 عملية شاقة يوميًا، أما المعامل الحديثة فلا تحتاج إلاّ لحوالي 300 عامل يؤدون 60 عملية فقط و أغلبها آلية. كما أنّ آفاق استعمال الغاز الطبيعي المكتشف خلال أواخر الخمسينيات ستعوّض ذلك النوع المصنّع من الغاز، و بالتالي التخلّص من أغلب معامل الغاز – الكوك المكلفة[179]. كما قدّرت مؤسسة **"كهرباء**

[179] E.G.A., (1947-1957), p.38 ; R.R.E.A., n°77, p.7

وغاز الجزائر" أنّ احتياجات الجزائر يمكن أن تصل إلى 3 ملايير م^3 من مادة الغاز الطبيعي سنويًا. و هو ما جعلها تساهم في مشروع مدّ أنبوب ∅ 60سم ينطلق من حاسي الرمل إلى منطقة غليزان حيث تتمّ عملية التوزيع، و قد ساهمت المؤسسة بـــ100 مليون فرنك من قيمة المشروع المقدّرة بـــ220 مليونًا[180].

- فأما العامل التقني، فإنّه يتمثل في تجديد تجهيزات المعامل القديمة التي ورثتها **"كهرباء وغاز الجزائر"** عن المؤسسات المؤممة، بالتخلص من الآلات القديمة المهتلكة التي تجاوزت مدّة خدمتها بسنين. و كذا تجهيز المعامل المستحدثة، بآلات تواكب درجة التقدّم العلمي و التقني الذي وصلت إليه الصناعة الكهربائية في العالم، و هو ما خفّض استهلاك الوقود المستعمل في المحطّات الحرارية ومعامل الغاز و بالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج. فبالنسبة لإنتاج الطاقة الكهربائية، خفّض استهلاك الوقود من 6000 حريرة/kwh قبل التأميم، إلى 3700 حريرة/kwh خلال عام 1956[181]، ووصلت إلى 3654 حريرة/kwh في سنة 1960[182]، و هو ما يعني اقتصاد أكثر من 40% من الوقود المستعمل لذلك الغرض.

[180] CORNET, op.cit., p.249
[181] E.G.A., (1947-1957), p.27
[182] E.G.A.-R.G.E. (1960), Annexe XIX, p.241

4.3.2 إنشاء شبكة النقل عبر الجزائر

إنّ تقطّع شبكات التوزيع الموروثة، و اختلافاتها التقنية، و ما ترتّب عن ذلك من عجز في تغطية الاحتياجات، مقابل ارتفاع في نفقات الاستغلال و انخفاض في المداخيل، هو ما دفع **"كهرباء وغاز الجزائر"** إلى إجراء عدة تغييرات جذرية في تركيبة الشبكة، سواء بالنسبة لقطاع الكهرباء أو الغاز.

فبالنسبة لقطاع الكهرباء، و هو الأكثر توسعًا مقارنة مع شبكة توزيع الغاز، وُضِعت استراتيجية جديدة، حيث قامت تلك الاستراتيجية على ربط الشبكات المؤمّمة و شبكات التوزيع المستحدثة، بمحاور رئيسية من خطوط التوّتر العالي، و على رأسها خطوط kv150 التي تربط بين أقصى شرق الجزائر و أقصى غربها، أي بموازاة الشريط الساحلي. أو كما ذكر السيّد ***جاك جوندرو (GENDROT,Jacques)***[183] في مقال له صدر عام 1955، بأنّ العملية هي ربط المحطّات الرئيسية للإنتاج: الحرارية في كل من وهران، الجزائر و عنابة، و المائية في منطقة القبائل، بالمناطق الاستهلاكية الرئيسية: وهران، الجزائر وعنابة[184]. والغاية التجارية و التقنية في آن معًا من هذا الربط، هي توزيع فائض إنتاج التيّار الكهربائي لبعض المحطّات، و الذي يفوق استهلاك النطاق المحليّ أو النطاق القريب منها، بحيث يتّم نقله لتزويد المناطق التي تعاني عجزًا. هذا مع العلم أنّ الطاقة الكهربائية، هي الطاقة التي لا يمكن تخزينها، حيث ينبغي استهلاكها لحظة إنتاجها مباشرة. و لذلك، فمن شأن هذا الإجراء، اقتصاد أو خفض استهلاك الوقود الأحفوري المستعمل في توليد التيّار الكهربائي في المحطّات الحرارية. بحيث يمكن وقف تشغيل عدد من مجموعات المولّدات في ساعات الاستهلاك الدنيا حين ينخفض الاستهلاك كل يوم، و لا تشغّل إلاّ خلال ساعات الاستهلاك القصوى. كما أنّ استعمال خطوط التوّتر العالي للنّقل عبر المسافات الطويلة يقلّل من إهدار و تضييع الطاقة مقارنة مع استعمال خطوط التوّتر المتوسّط وخاصة المنخفض، و بالتالي يمكن تخفيض تكاليف الكهرباء الموزّعة، و مهما كان مصدرها. كما يضمن هذا الربط، التزويد الدائم دون انقطاع بالتيّار الكهربائي للزبائن، حتى في حالة حدوث أعطاب في بعض محطّات الإنتاج، أو عند القيام بصيانتها الدورية، الشيء الذي يوفّر الطمأنينة عند مستعملي الطاقة الكهربائية و يؤمّن استمرارية نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية. أي تحسين

---

[183] وهو رئيس "***مصلحة خطوط النقل و المحوّلات الكهربائية***" في مديرية التجهيز لمؤسسة ***"كهرباء و غاز الجزائر"***

[184] GENDROT, op.cit., p.170

نوعية الخدمات عن طريق تحسين نوعيّة التيّار في حالة النقل عبر مسافات بعيدة، فتكون خطوط التوتّر العالي كوسيلة للإمداد بالطاقة، و منها يتمّ تزويد شبكات التوزيع المحلية عن طريق محوّلات خفض الطاقة المقامة قرب المناطق الاستهلاكية مباشرة،مثل محوّلkv60/30/10 الذي أقيم في ***الحراش*** *(Maison-Carrée)*، و غيَّر نهائيًا نظام تغذية منطقة جنوب شرق مدينة الجزائر بالطاقة الكهربائية[185].

و نلاحظ أنّ تطوّر طول خطوط التوّتر العالي المكوّنة لشبكة نقل الكهرباء في الجزائر، قد مرّ بمرحلتين أساسيتين، حيث تعتبر سنة 1947 فعليًا هي نقطة التحوّل الفاصلة بينهما. بحيث أنّه خلال فترة ما قبل 1947 لم يكن هناك وجود عملي لشبكة خطوط التوتّر العالي في الجزائر. و السبب الرئيس لذلك هو طبيعة الاستغلال الذي كان سائدًا خلال تلك المرحلة، و الذي قام على أساس الاستغلال الرأسمالي لنشاطات الإنتاج و النقل و التوزيع. حيث تعدّدت الشركات و المؤسسات المنتجة للتيّار الكهربائي و لكنها لم تتمكن عمليًا، إلاّ من تغطية مناطق محدودة من الجزائر، و هي المدن الكبرى و بعض قرى المعمرين.

كما أنّه لأسباب تجارية و أخرى تقنية لم تتمكن تلك المؤسسات من ربط شبكاتها بعضها ببعض، و قد تمثّلت الأسباب التجارية في المنافسة التي كانت قائمة فيما بينها، و الأسباب التقنية في اختلاف المقاييس التي تستعملها كل مؤسسة و خاصة في مجالي النقل و التوزيع. لذا نجد أنه في سنة 1933 مثلاً، كان مجموع خطوط التوتّر العالي في الجزائر هو حوالي 486 كم أي ما يمثّل حوالي 14,53% مقارنة بمجموع شبكات التوّتر المنخفض خلال السنة نفسها، كما توزّع أغلبها بين عمالتي قسنطينة والجزائر. هاتين العمالتين اللتين اعتبرتا أهم مناطق الإنتاج الكهربائي في الجزائر، و بخاصة الطاقة الكهرومائية، و التي قدّرت فيهما على التوالي بـــ9,85 مليون kwh و 12,81 مليون kwh. فقد كانت أغلب ذلك الإنتاج يتركّز خاصة في مناطق جبال القبائل الكبرى و الصغرى، و من ثمة يُنقل التيّار

[185] R.R.E.A., n°77, op.cit., p.6

الكهربائي عبر خطوط التوتّر العالي المذكورة، لتوزيعه في منطقة مدينة الجزائر على الخصوص. كما نلاحظ أيضًا أنّ تطوّر شبكة التوتّر العالي الجزائرية خلال تلك المرحلة كان بطيئًا، حيث قدّر بحوالي 137,28% خلال الفترة ما بين 1935 و 1947 أي بمتوسّط نموّ سنوي مقدّر بـــ11,44% [186].

لكن التطوّر المهمّ الذي مسّ قطاع نقل التيّار الكهربائي، فقد حدث في المرحلة الموالية أي بعد التأميمات التي شملت الشركات و المؤسسات السابقة التي كانت تستغل القطاع. ففي الفترة ما بين 1947 و 1960 ازدادت شبكة خطوط التوتّر العالي في الجزائر بحوالي 398,23% أي بمتوسط نموّ سنوي مقدّر بـــ30,63%. و هي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة مع الوضعية السابقة، كما تعبّر عن الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها **"كهرباء و غاز الجزائر"** لهذا القطاع في الجزائر.

الشكل (11): تطوّر شبكة النقل بخطوط التوتّر العالي عبر العمالات الثلاث في الجزائر بين 1928 و 1960

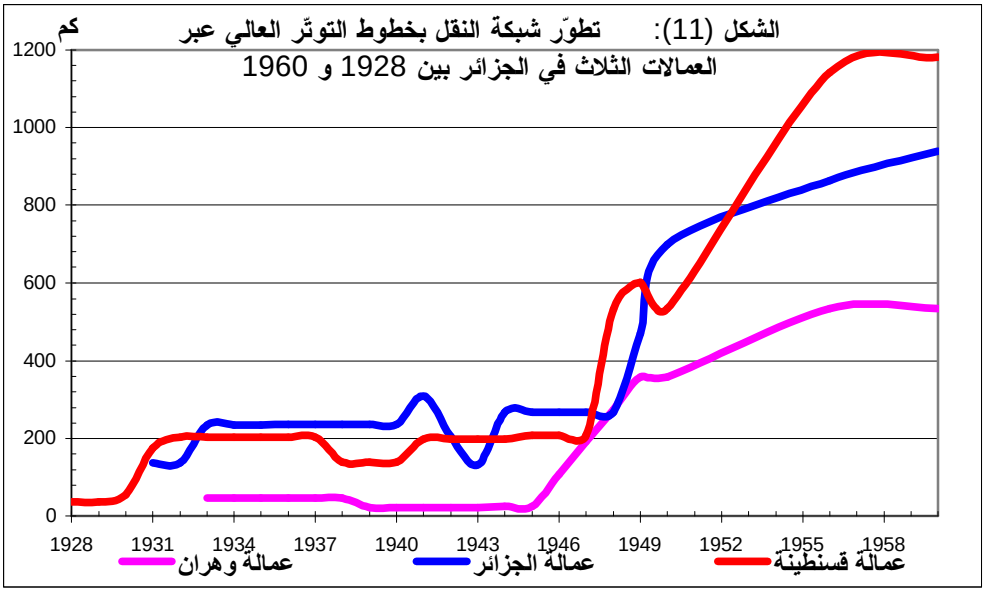

و الملاحظة الأخرى، هي أنّ أغلب خطوط التوتّر العالي المستحدثة في الجزائر، تركّزت في الجهة الشمالية الشرقية، أي في القطاع القسنطيني (أنظر الشكل11). ففي الفترة ما بين 1947 و 1960، ازداد طول الشبكة بحوالي 569,49% حيث وصلت إلى 1181,7كم أي حوالي 44,47% من مجموع خطوط التوتّر العالي المنجزة في الجزائر إلى غاية سنة 1960. بينما توسّعت في عمالتي الجزائر

[186] FONTANEAU,1952,pp.154-156,179-184; A.S.Al. (1939-1947),pp.155-156

ووهران بما نسبته 350,39% و 279,62% على التوالي، أي أنها وصلت إلى 940,1كم بالنسبة للجزائر و 535,2كم بالنسبة لوهران. و يمكن أن يرجع هذا التمديد لخطوط التوتّر العالي في القطاع القسنطيني بالدرجة الأولى و قطاع مدينة الجزائر في درجة ثانية إلى الإمكانات الإنتاجية لهذين الإقليمين، حيث قدّرت في الأول بـــ21,42% من الطاقة الكهرومائية أو 21,47% من مجموع الطاقة الكهربائية الموّلدة في الجزائر سنة 1947. كما قدّرت في الثاني بـــ71,61% من الطاقة الكهرومائية و 54,39% من إجمالي الطاقة في السنة نفسها. بالإضافة إلى ضآلة توزيع الطاقة الكهربائية في القطاع القسنطيني، فهو الأقل استهلاكًا لهذا النوع من الطاقة حيث قدّر بحوالي 13,81% من مجموع استهلاك الجزائر سنة 1947، في حين بلغ استهلاك عمالة الجزائر 53,09% و عمالة وهران لـــ33,1% من الاستهلاك الجزائري. و رغم بعض الارتفاع الذي عرفه الاستهلاك في القطاع القسنطيني حيث بلغ 18,27% من الاستهلاك الجزائري في سنة 1950 مثلا، فقد بقي هناك فائض من الطاقة غير المستغلة في عين المكان، بحيث يمكن نقلها إلى مناطق أخرى من الجزائر التي تتميّز بارتفاع الاستهلاك فيها. فبحساب الفرق بين إنتاج القطاع القسنطيني و استهلاكه من الكهرباء نجد فائضا من الطاقة قدّر بحوالي 15,01 مليون kwh أي 19,12% من الفائض المسجل خلال سنة 1947، و ارتفع هذا الفارق سنة 1950 إلى 19,91 مليون kwh أي 22,19% من الفائض المسجل في السنة نفسها[187].

5.3.2 توسيع شبكات التوزيع المحلية

[187] FONTANEAU, op.cit.; A.S.Al. (1939-1947), pp.155-156

لقد حتّم تجميع عدة شبكات مختلفة في مؤسسة واحدة، تعايشاً و في جوار مباشر، بين عدة شبكات غير متوافقة تقنيًا، الشيء الذي يمنع توحيد إمكاناتها أو وصلها مع بعضها، و خاصة شبكات توزيع الكهرباء. و كمثال على ذلك، مدينة وهران التي وُجدت بها شبكتان أرضيتان متجاورتان من نوع التوتّر المنخفض، الأولى بـــkv6,3 و الثانية kv3. فكان لا بد من تعديل الخصائص التقنية لشبكات التوزيع المنخفض التوتّر هذه، لتتوافق مع المقاييس المعتمدة عالميًا. و لتسهّل على المستعملين، عملية ربط أجهزتهم و آلاتهم بالتيّار الكهربائي، دون اللجوء إلى تعديلها في كلّ مرة. و لهذا، تمّ اعتماد مقاييس توزيع بتوتّر منخفض مقدّر بـــv220/127 و v380/220، و ألغيت باقي المقاييس و أوّلها v500. و ذلك لمّا دخلت إجراءات تنظيمية جديدة حيّز التنفيذ، و خاصة منها القرار الحكومي[188] المؤرخ في 5 جانفي 1950 الذي عدّل مقاييس توزيع التيّار الكهربائي[189].

أما بالنسبة لشبكة التوتّر المتوسّط المقدّرة بـــ 8942 كم و التي آلت إلى مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"**، فقد تمّ التجديد الكلي لـــ764 كم منها، و أُضيفت عليها 3903 كم جديدة حتى وصلت إلى 12845 كم عام1955. و تمّ أيضًا اعتماد مقاييس توزيع التوتّر المتوسّط التالية: kv5,5، kv10، kv15 أو kv30، بينما ألغيت باقي المقاييس و منها kv3,2 و kv6,3. و كذلك تمّ اعتماد استعمال أعمدة الكهرباء الإسمنتية، الرخيصة مقارنة مع الأعمدة المعدنية، و المعمّرة مقارنة مع الأعمدة الخشبية، و ذلك لتوسيع الشبكة المتوسّطة و المنخفضة التوتّر. بالإضافة إلى استعمال المحوّلات الكهربائية المحمولة على الأعمدة الكهربائية، في حالة توزيع كميات قليلة من الطاقة، لأن هذا النوع من المحوّلات لا يكلف إلا أقل من نصف تكلفة المحوّلات العادية المحمية داخل المَخَادع[190].

[188] *Arrêté Gubernatorial*
[189] R.R.E.A., n°77, pp.6, 12-14
[190] E.G.A.-R.G.E. (1949), pp.66-67 ; R.R.E.A., n°77, pp.6, 12-14

أما بالنسبة للغاز، فإن مسألة توزيعه لم تطرح مشكلة كما بالنسبة لإنتاجه، بحيث أن مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"**، لم تحتج غالبًا إلاّ إلى إنشاءات ثانوية. فمثلا لتلبية الحاجات المترتبة عن التوسع العمراني على مقربة من المدن الكبرى، لجأت إلى توزيع الغاز متوسّط الضغط (hpz1,5)، و عن طريق مخفّضات ضغط مجهزة عند كل حيّ تخفّض ضغط الغاز إلى المستوى المعياري للاستهلاك المنزلي. بالإضافة إلى أنابيب الضغط المرتفع، كالأنبوب الصادر من معمل-الغاز الجديد في منطقة ***جسر قسنطينة*** بمدينة الجزائر و المتّجه إلى مدينة البليدة، و الأنبوب الصادر من معمل-الغاز الجديد ***سانت-هوبير*** بمدينة وهران و المتّجه إلى مدينة سيدي بلعباس. و قد أقيم على هذين الخطين للضغط المرتفع، موزّعان جديدان في كل من ***بوفاريك*** و ***الكرمة*** *(Valmy)* قرب وهران[191].

[191] R.R.E.A., ibid., p.7

الفصل الثالث

الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية
لسياسة الكهرباء و الغاز في الجزائر

1.3 تطوّر الصناعة الكهربائية في الجزائر

2.3 نموّ الاستهلاك الصناعي من الكهرباء و انعكاساته

3.3 توسّع شبكة التوزيع في الجزائر و تأثيراتها الاجتماعية

1.3 تطوّر الصناعة الكهربائية في الجزائر

منذ تأميم مؤسسات الكهرباء و الغاز، و وضعها تحت إشراف المؤسسة العمومية **"كهرباء وغاز الجزائر"**، أجرت هذه الأخيرة عدة تعديلات أساسية على وحدات الإنتاج و شبكات التوزيع الموروثة، ثم نفّذت برنامجًا واسعًا لتجهيز و تحديث هذا القطاع الاستراتيجي، بهدف جعل الصناعة الكهربائية، ركيزةً أساسيةً في البنية التحتية الحديثة المبرمجة للجزائر. و التي يُنتظر منها أن تكون أساسًا لتنفيذ السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة التي تبناها الاستعمار الفرنسي، لتحقيق نوع من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

فما هي الدرجة التي وصل إليها التجهيز الكهربائي و الغازي الذي حقّقته مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"** ؟ و على جميع المستويات من الإنتاج و النقل إلى التوزيع و المبيعات.

1.3.3 ارتفاع إنتاج الكهرباء و الغاز في الجزائر

لقد أدت الإنجازات التي قامت بها **"كهرباء و غاز الجزائر"**، إلى رفع وتيرة إنتاج الطاقة في الجزائر، فقد عادت للارتفاع تدريجيًا بعد التدهور الذي عرفته خلال فترة الحرب العالمية الثانية. فبالنسبة لقطاع إنتاج الطاقة الكهربائية، قامت **"كهرباء و غاز الجزائر"** بتطوير القدرة المنشأة في المحطّات الجزائرية، حيث ارتفعت قدرة المحطّات الحرارية خلال الفترة ما بين 1947 و 1952[192]، من 268,5 ألف kva إلى 415,9 ألف kva أي بزيادة مرة و نصف أو بمعدّل سنوي يقارب 11%. أماالمحطّات الكهرومائية فقد تطوّرت من 74,6 ألف kva إلى 205,2 ألف kva أي بنسبة زيادة تفوق مرتين و نصف أو بمعدّل سنوي يقارب 35%[193].

و كنتيجة مباشرة لرفع تلك القدرة في محطّات توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر بعد تأميم القطاع، فقد ارتفع حجم إنتاج التيّار الكهربائي من 412 مليون kwh عام 1947، إلى 956 مليون kwh عام 1956، و إلى مليار kwh في الفترة الممتدة بين 1 أكتوبر 1956 و 30 سبتمبر 1957. و قد مثّل

[192] حدث تراجع لتلك الوتيرة خلال الفترة 1952-1960، و خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث انخفضت في المحطّات الكهرومائية إلى 2,28%، و أما بالنسبة للمحطّات الحرارية فقد أصبحت المعدّلات سالبة و قدّرت خلال الفترة نفسها بحوالي -24,02% أي بمعدّل سنوي قدره - 4%. و انظر أيضًا: E.G.A.-R.G.E. (1956), p.63

[193] أنظر الملحقين: (III), (IV)

ذلك نموًا مقدّرًا بـــ143% خلال السنوات العشرة الأولى من نشاط مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، أي أكثر من معدّل النمو العادي لإنتاج الطاقة الكهربائية المعروف في العالم، و المقدّر بالضعف كل عشر سنوات. و قد استمرّت وتيرة النموّ هذه، حتى بلغت أقصاها عام 1961[194] بإنتاج حوالي 1,365مليارkwh، أي بنسبة تطوّر وصلت إلى 235,07% خلال أربعة عشر عامًا، أو بمعدّل سنوي قدره 14,69%[195].

أما بالنسبة لإنتاج الغاز، فقد تطوّر من 69 مليون م3 سنة 1947، إلى 100 مليون م3 سنة 1953، أي بنسبة نمو سنوية قدرها 4%، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 7,73% سنويًا خلال الفترة ما بين 1954 و1960، الشيء الذي جعل إنتاج سنة 1960 يقترب من ضِعْف الإنتاج لسنة 1947، أي بزيادة قدرها 87,6 %. و هي نسبة متوافقة إلى حدّ ما مع المعدّلات العادية المعروفة في العالم فما يخصّ نمو إنتاج مادة الغاز و استهلاكها. كما أنّه في مقابل ارتفاع الوتيرة السنوية لإنتاج مادة الغاز و هي المنتوج الأساسي، حدث انخفاض في المنتجات الثانوية من الكوك و خاصة من القّار[196].

لكن تسارع وتيرة نمّو إنتاج المؤسسة و الملاحظ إلى غاية عام 1952 أخذ يتباطأ، و خاصة بعد اندلاع الثورة التحريرية، حيث تراجعت تلك الوتيرة في المحطّات الكهرومائية إلى 2,28% سنويًا، بينما حدث تقهقر في إنتاج المحطّات الحرارية التي انقلبت معدّلات نمّوها فصارت سالبة حيث قدّرت بحوالي -4% سنويًا. ويمكن إرجاع ذلك إلى استهداف منشآت **"كهرباء و غاز الجزائر"**، من قِبَل

[194] يلاحظ حدوث تراجع في كمية الإنتاج سنة 1962 بنسبة -16,41%، و قد يعود ذلك إلى ترك عدد من الخبراء والفنيين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** مناصبهم و مغادرتهم الجزائر عند الاستقلال.

[195] E.G.A., (1947-1957), p.17

[196] ibid., p.35

جيش التحرير الوطني باعتبارها أهداف ومصالح اقتصادية استعمارية[197]، كما سقط عدد من أعوان وعمال المؤسسة في تلك العمليات؛ فحسب تقرير التسيير لسنة 1956 فإنّ عدد الضحايا الذين سجّلتهم المؤسسة خلال تلك السنة كان 22 شخصًا من بينهم أربعة قتلى. كما يلاحظ حدوث تراجع في كمية الإنتاج سنة 1962 و التي حقّقت خلالها الجزائر استقلالها الوطنّي، و قد قدّر ذلك التراجع بنسبة -16,41%، و قد يعود ذلك إلى ترك عدد من الخبراء والفنيين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في المؤسسة لمناصبهم و مغادرتهم الجزائر عند الاستقلال[198].

[197] MAUGER (Roger), « Effets de la rébellion sur l'économie de 'Algérie » in Bulletin Économique et Juridique n°203 (novembre 1956), Imprimerie Vve J. BRINGAU et Cie, Alger, 1956, (pp.390-392), p.390

[198] E.G.A.-R.G.E. (1956), p.63

2.3.3 التركيز الصناعي في قطاع الكهرباء و الغاز

إنّ التطوّر الإيجابي للمؤشر الصناعي لقطاع الكهرباء و الغاز، مقارنة مع المؤشر الصناعي العام في الجزائر بعد 1947، كان متزامنًا مع عملية توحيد شبكة الكهرباء و الغاز الجزائرية. و ذلك يمكن أن يدّل على أنّ عملية تركيز هذا القطاع في مؤسسة موحّدة ذات سياسة و أهداف تجارية و اجتماعية متكاملة، كان لها دورًا إيجابيًا في رفع إنتاج و إنتاجية هذه الصناعة. فقد تطوّر المؤشر الصناعي للكهرباء خلال الفترة ما بين 1948 و 1957 بنسبة 122,88%، و هي ما يقارب ضعف نسبة تطوّر المؤشر الصناعي الجزائري العام خلال الفترة ذاتها، ما عدا قطاع البناء و الأشغال العمومية، و التي قدّرت بنسبة 71,04%. و ذلك ما يبيّن ضخامة التطوّر الذي حصل للصناعة الكهربائية الجزائرية، فهي من أعلى معدلات التطوّر في الصناعة الكهربائية المعروفة خلال تلك الفترة. و كذلك الحال بالنسبة للمؤشر الصناعي الخاص بقطاع الغاز، فقد تطوّر خلال الفترة ذاتها بنسبة 41,89%، و هي الأخرى نسبة مهمّة جدًا.

كما نجحت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، في تنسيق عملية إنتاج الكهربـــاء بشـــكليها الحـــراري والكهرومائي في الجزائر، الشيء الذي سمح بتوفير نفقات الوقود في المحطّات الحراريـــة، و بالتـــالي خفض نفقات الإنتاج. فمنذ تحويل ملكية محطّات الإنتاج الحرارية و الكهرومائية للمؤسســـة الجديـــدة، وربط الشبكات الموروثة بالشبكات المستحدثة، أي توحيد عمليات الإنتاج و النقل و التوزيع، والمؤسسة تقوم بتعديل الإنتاج الحراري بالنسبة للإنتاج الكهرومائي خلال فصول السنة الواحدة أو من سنة إلـــى أخرى. فبما أنّ تكلفة إنتاج التيّار الكهرومائي، أقل من تكلفة توليده من مصادر الطاقة الأحفورية، فإنّـــه يمكن تخفيض الإنتاج الحراري خلال شهور السنة التي تتوفّر فيها المياه في السدود و الخزّانات. فـــلا تلجأ المؤسسة إلى رفع إنتاج المحطّات الحرارية إلاّ عند انخفاض القدرة الكهرومائية. و هذا، إضـــافة إلى استغلال السنوات المَطيرة برفع الإنتاج الكهرومائي إلى أقصى قَدْر، و بالتالي تقليل الاعتماد علـــى المحطّات الحرارية ليصل إلى أدنى حدّ ممكن. فيسمح ذلك لـــ**"كهرباء و غـــاز الجزائـــر"**، باقتصـــاد

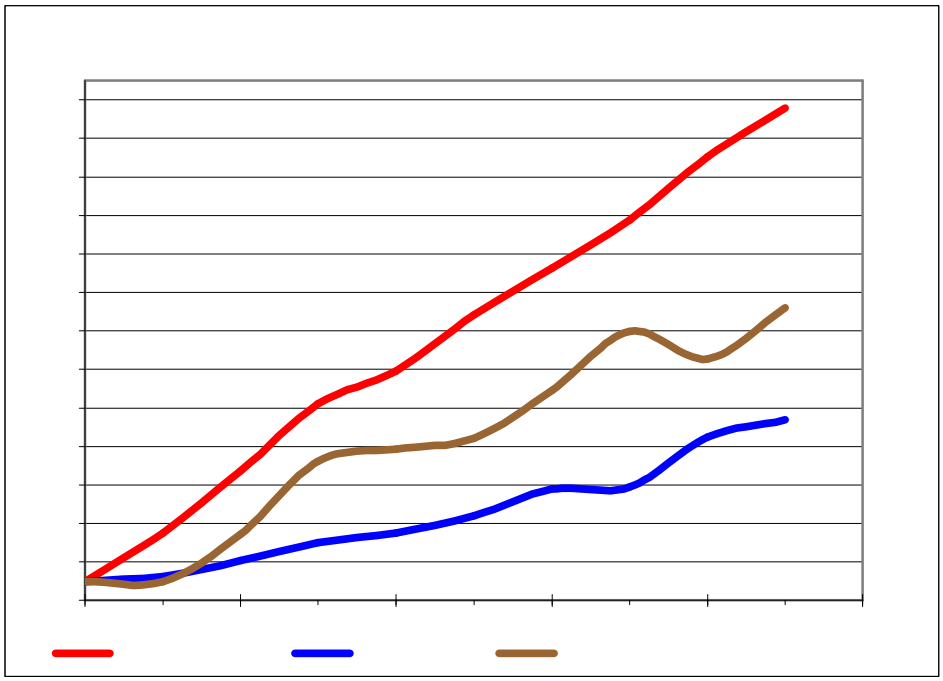

الشكل (13): مقارنة بين الإنتاج الحراري و الكهرومائي في الجزائر بين 1938 و 1962

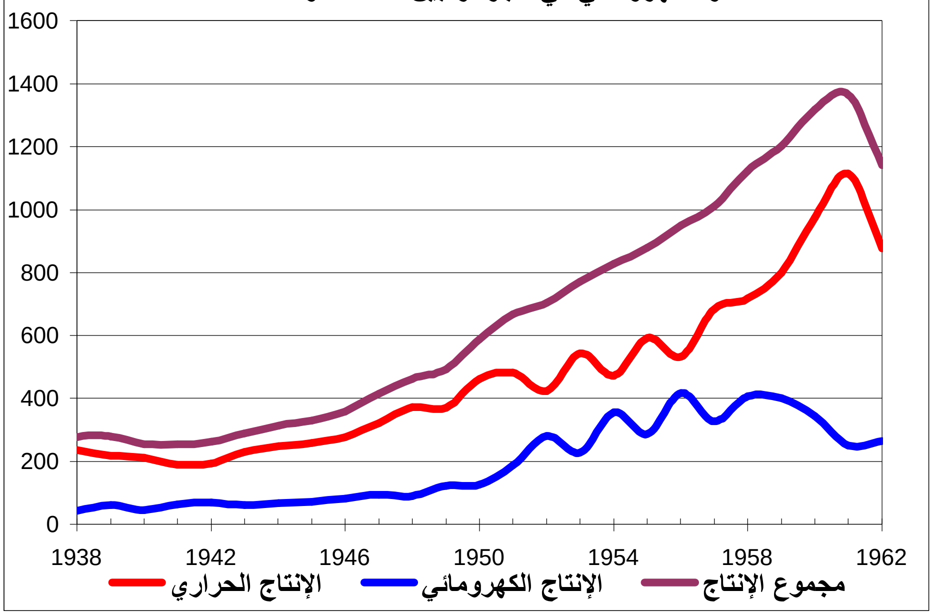

كميات مهمّة من الوقود الصلب أو السائل الضروري لتشغيل المحطّات الحرارية، خلال السنوات المطيرة. بينما في سنوات الجفاف، حيث تنخفض الطاقة الإنتاجية الكهرومائية بسبب انخفاض مخزون السدود، تلجأ **"كهرباء و غاز الجزائر"** إلى رفع إنتاج المحطّات الحرارية[199]، لتعويض النقص الحاصل. و ذلك هو، ما لم يكن من الممكن تحقيقه، قبل تأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر. حيث أنّ الشركات و المؤسسات الرأسمالية التي كانت تستغل قطاع إنتاج الكهرباء في الجزائر، لم تكن تملك وحدات إنتاج متكاملة من النوعين، الحراري و الكهرومائي، لتتمكّن من تحقيق مثل هذا التنسيق المفيد في خفض تكاليف الإنتاج و بالتالي زيادة الأرباح[200].

[199] KHENNAS, op.cit., pp.19-22

[200] أنظر الملحق: (II)

3.3.3 أهمية ربط شبكات شمال أفريقيا

لقد كانت الإمكانات الطبيعية الضرورية لإنتاج الطاقة الكهربائية متفاوتة في بلدان شمال أفريقيا الثلاثة، و هو ما أدى بالاستعمار الفرنسي للتفكير في ربط شبكات الكهرباء لهذه البلدان بعضها ببعض. فقد كان المغرب الأقصى متفوّقًا على الجزائر و تونس فيما يخصّ القدرة الكهرومائية، كما أصبحت الجزائر تحْتكِم على ثروة مهمّة من المحروقات بعد اكتشافها في الإقليم الصحراوي أواسط الخمسينيّات، بينما كانت تونس تفتقر لهاتين الثروتين. و تصبّ هذه الفكرة، في خط الاستراتيجية نفسها

التي تبنّتها **"كهرباء و غاز الجزائر"**، و هي فكرة توزيع أو توصيل أي شحنة مُنتَجة و متوفّرة في نقطة من نقاط الإنتاج إلى أي زبون في أي نقطة من نقاط الاستهلاك، مما يوفّر الخدمة الجيدة للزبائن، و فرص تسويق أفضل للمنتوج مع تخفيض إهدار التيّار المُنتَج إلى أدنى حدّ. و في الوقت ذاته تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق التشغيل المتناوب للمحطّات المنتجة خاصة الحرارية منها، واقتصاد الوقود الأحفوري، و منه تخفيض أسعار الطاقة نسبيًا، أو تعديلها في البلدان الثلاثة. فبربط هذه الشبكات، سيجد الفائض من التيّار الكهربائي المُنتَج، المجال للتسويق حيث تكون الحاجة إليه أو حيث يكون هناك عجز في الطاقة، و في أيٍّ من البلدان المعنية. و يظهر من حركة التصدير و الاستيراد للتيّار الكهربائي بين الجزائر و المغرب من جهة، و الجزائر و تونس من جهة أخرى، نوعًا من التكامل رغم الوصلات القليلة التي تمّ إنجازها بين الشبكات الثلاثة، و التي كان أغلبها لتغذية بعض المناطق الحدودية النائية كمنطقة ***وجدة*** المغربية، و خاصة المناطق ذات الأهمية الاقتصادية كالمناطق المنجمية التونسية القريبة من منطقة التبسة. أو الربط عن طريق خطوط التوتّر العالي من نوع kv90، الذي تمّ انطلاقًا من محوّلي التوتّر العالي في كل من ***الحجّار*** و ***العوينات***. و رغم ذلك الربط الضعيف، فقد صدّرت الجزائر للمغرب الأقصى سنة 1951 أكثر من 3,939 مليون kwh، في حين استوردت 44,6 ألف kwh، أي أنّ الميزان التجاري لهذه السلعة كان لصالح الجزائر. أما في السنة الموالية، فقد تعادلت الصادرات الجزائرية إلى المغرب مع وارداتها الكهربائية منه، بحوالي 808 آلاف kwh. لكن في سنة 1953، كان الميزان لصالح المغرب، فالصادرات الجزائرية قدّرت بحوالي ثلاثة آلاف kwh، مقابل استيراد 23,8 ألف kwh. أما بالنسبة لتونس، فقد تطوّرت الصادرات الجزائرية إليها من الطاقة الكهربائية نظرًا لاحتياجاتها الملحّة، حيث قدّرت بـــ2,62 مليون kwh سنة 1952، ثم قفزت في العام

الموالي إلى 8,828 مليون kwh، بعد تدشين خط kv90 بين "العوينات" في الجزائر و "تجروين" في تونس[201].

[201] E.G.A.-R.G.E. : (1951), p.16 ; (1952), p.18 ; (1953), p.18 ; E.G.A., (1947-1957), p.19 ; MURAT, op.cit., p.16

4.3.3 نموّ استهلاك الكهرباء و الغاز في الجزائر

استهلك المشتركون في شبكة "كهرباء و غاز الجزائر" و المقدّر عددهم بأكثر من 491,7 ألف نسمة سنة 1955 حوالي 770,1 مليون kwh من الطاقة الكهربائية، و قد يظهر ذلك ضئيلاً مع حجم الجزائر طبيعيًا و بشريًا، و لكنّه يعبّر عن خطوة مهمّة مقارنة مع ما كان عليه الوضع عام 1939 حيث قدّر الاستهلاك بحوالي 234,2 مليون kwh. و إلى جانب ارتفاع كمية الإنتاج و الاستهلاك، فهناك تحسّن نسبي في التوزيع، حيث أن طول الشبكة تجاوز 20 ألف كم في سنة 1956، مقارنة مع سنة 1938 حيث كان يبلغ 13 ألف كم فقط. و كذلك أشغال الكهربة الريفية التي قامت بعدة إنجازات[202].

كما أنّ احتياجات الجزائر من الطاقة الكهربائية، قد ارتفعت بحوالي 134% خلال الفترة بين 1948 و1955 أي أنّه تضاعف في ظرف أقل من ثمانية سنوات، و هو ما يفوق المعدّل الكلاسيكي المتمثل في التضاعف مرة كل عشرة سنوات. و قد حدث ارتفاع مهمّ لمبيعات الطاقة الكهربائية للاستعمالات المنزلية خلال الفترة نفسها، و هو ما سينعكس على المستوى المعيشي لسكان بعض الجهات من الجزائر، و ذلك باستعمال الآلات و الأجهزة الكهرومنزلية، التي كانت تعتبر ثورة جديدة في البلدان الغربية المتقدمة، و طابعًا ميّز مجتمعاتها الاستهلاكية. و كذلك ارتفعت مبيعات التيّار ذي التوتّر العالي، و هو ما يعني حدوث توسع في عملية التصنيع في الجزائر[203].

[202] GENDARME, op.cit., pp.152-153
[203] R.R.E.A., n°77, p.18

أما فيما يخصّ مادة الغاز، فإنّ عدد المشتركين في تلك الخدمة ارتفع من 112 ألف نسمة عام1947 إلى 144 ألفًا عام1955، أي بزيادة قدرها 28%، و ذلك نتيجة للجهود التي قامت بها "كهرباء و غاز الجزائر". كما تطوّر طول شبكة توزيع الغاز خلال الفترة نفسها من 943,7 كم إلى 1297,5 كم، وتطوّر حجم مبيعات الغاز من 66,1 مليون م3 عام1948 إلى 80,7 مليون م3 عام 1955، أي بزيادة قدرها22%. و يكون مرسوم 31 أكتوبر 1951 قد لعب دورًا مهمًّا في تشجيع استعمال مادة الغاز في الجزائر، عندما سمح بتخفيض أسعار الغاز و توحيدها في كافة جهات الجزائر، عن طريق دفتر الشروط النموذجي الجديد لقطاع الغاز، فأصبحت أسعار توزيعه في الجزائر مماثلة تقريبًا للأسعار المطبقة في فرنسا[204].

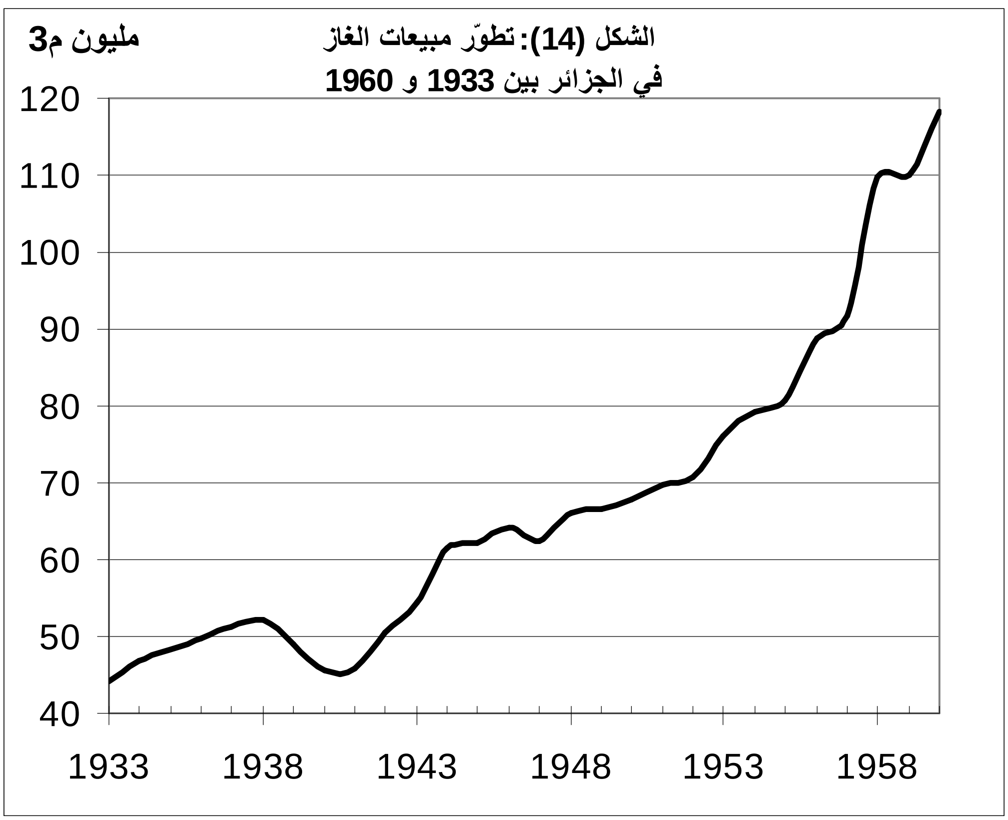

[204] R.R.E.A., n°77, p.7

و نلاحظ أنّ تطوّر توزيع الغاز في الجزائر قبل التأميمات كان بسيطًا، فقد قدّر بحوالي 22,8% خلال الفترة بين 1938 و 1946، أي بوتيرة سنوية مقدّرة بـــ2,85%، بل حدث تراجع في مبيعات الغاز قدّر بحوالي 12,45% خلال السنتين الأوليين من الحرب العالمية الثانية. أما في ما بعد تأميم الشبكة فإنّ مبيعات "كهرباء و غاز الجزائر" تزايدت بوتيرة أسرع قدّرت في الفترة بين 1947 و 1960 بحوالي 89,36% أي بوتيرة نموّ سنوية قدرها 6,87%، و أصبحت أسرع في آخر هذه الفترة حيث قدّرت بـــ8,21% ما بين 1954 و 1960.

5.3.3 تطوّر أسعار الكهرباء و الغاز في الجزائر

أنشأت **"كهرباء و غاز الجزائر"** منذ تأسيسها، مصالحًا تجارية لدراسة حالة سوق الكهرباء و الغاز الجزائرية و امكاناتها المختلفة، و وضع أسس تجارية جديدة لتوزيع خدمة الكهرباء و الغاز، تختلف عمّا كان سائدًا زمن الحرب، و التي كانت تتمثّل في ضمان تزويد الجزائر بالحدّ الأدنى من الطاقة. وكذلك كُلّفت تلك المصالح التجارية بمهمّة توحيد أسعار الطاقة في الجزائر، لأن الأسعار كانت تختلف من منتج إلى آخر[205]. فلم تكن أسعار الكهرباء و الغاز إذًا موحّدة في الجزائر قبل تأميم القطاع، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى تعدّد المنتجين و الموزعين، و اختلاف تكاليف الإنتاج أو التوزيع لدى كل منهم[206].

[205] R.R.E.A., n°77, p.6
[206] E.G.A., (1947-1948), pp.52-57

لذا فمنذ تأسيس **"كهرباء و غاز الجزائر"** جرى وضع أسس جديدة لتقييم أسعار هذين الشكلين من الطاقة و توحيدها بالنسبة للمشتركين من جميع النواحي الجزائرية. فقد تطوّرت أسعار الكهرباء والغاز في الجزائر من بداية نشاط المؤسسة و إلى غاية 1952، بنسبة 340,43% للغاز، و 220,41% للكهرباء، إلى أن استقرّت بعد ذلك في حدود 32فرنك للمتر المكعّب من الغاز، و 32,4 فرنك/kwh من الكهرباء. و هو تطوّر غير بعيد عمّا حدث مع أسعار مصادر أخرى للطاقة كمادة النفط، التي ارتفع سعر اللتر الواحد منها، من 28 فرنك سنة 1954 إلى 38 فرنك سنة 1957، أي أكثر من الثلث خلال ثلاث سنوات. أما بالنسبة لمادة فحم الخشب، فقد ارتفع سعرها من 30 فرنك سنة 1955، إلى 48 فرنك سنة 1957، أي بنسبة 160%[207].

و بسبب فقر الجزائر النسبي لمصادر الطاقة التقليدية – قبل اكتشاف المحروقات - المستعملة في توليد الطاقة الكهربائية، و هي الفحم الحجري و الطاقة المائية، فإنّ أسعار الطاقة في الجزائر كانت مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في فرنسا أو في البلدان الصناعية المتقدمة[208].

الجدول (3): مقارنة أسعار الطاقة بين الجزائر و فرنسا عام 1956:

نـــوع الطاقـــة	سعر الوحدة في الجزائر	سعر الوحدة في فرنسا
الفحم (طن)	7140 فرنك	5600 فرنك
الكهرباء (kwh)		
التوتر العالي	10,5 فرنك	7,8 فرنك
التوتر المنخفض	21 فرنك	16 فرنك

المصدر: *GENDARME,1959, p.97*

[207] A.S.Al. (1956-1957), p.174
[208] G. (J.), op.cit., p.4

و لتحديد أسباب ارتفاع أسعار الكهرباء في الجزائر، لا بد من دراسة تركيبة تكاليف إنتاج الكهرباء مع نقلها و توزيعها، و تحديد العوامل المختلفة المؤثرة عليها، سواء كانت طبيعية أم اقتصادية، و حسب عدد من الخبراء الذين درسوا هذه المشكلة من عدة جوانب يمكن أن نحصر تلك العوامل في الآتي:

- أعباء خاصّة، مترتّبة عن تكاليف التجهيز، و تعود إلى تأسيس **"كهرباء و غاز الجزائر"** حيث أن تكاليف تأميم قطاع الكهرباء و الغاز في الجزائر كانت أعلى من مثيلتها في فرنسا، فالتعويضات التي قُدمت إلى مالكي المحطّات و المعامل الأصليين أثقلت كاهل المؤسسة الجديدة. ففي حين أن نسب الإنتاج بين الجزائر و فرنسا، كانت في حدود 1إلى60 بالنسبة للكهرباء، و 1إلى35 بالنسبة للغاز، فإنّنا نجد أن نسبة التعويض عن التأميمات بينهما هي في حدود 1إلى12.[209]
- و قد يعود جانب من ضخامة التعويضات في الجزائر إلى التضخّم، بحيث أن تقديرات التعويضات في فرنسا حُسبت في الفترة ما بين 1945 و 1946 حينما كان التضخّم بسيطاً، أما التعويضات في الجزائر فقد تم حساب تقديرها عندما اشتدّ التضخّم عام1947.[210]
- ضعف استهلاك الطاقة الكهربائية على العموم في الجزائر، كما أنه استهلاك مبعثر على مساحة واسعة و جهات متباعدة مما لا يسمح بتركيز شبكة الإنتاج والتوزيع كما هو الحال في فرنسا، بحيث أن هذا التركيز ساهم في فرنسا في خفض التكاليف، خاصة تكاليف التجهيز وبالتالي انخفاض أسعار الطاقة. بحيث إذا قارنا تكاليف إنجاز مجموعة مولّدات ذات طاقة 25 ألف kw في الجزائر لوجدنا أنها تفوق بنسبة 53% لكل kwh1 من الإنتاج، مقارنة مع تكاليف إنتاج مجموعة مولّدات ذات طاقة 100 ألف kw في فرنسا. فالجزائر مجبرة على إقامة عدّة محطّات توليد كهربائية ضعيفة نسبيًا لتلبية حاجيات المستهلكين المتباعدين ، بدلاً من إنجاز محطّة كبيرة وبتكلفة أرخص[211].

---

[209] GENDARME, op.cit., p.93
[210] GENDARME, pp.93-94
[211] ibid.

- نفقات خاصّة بتكاليف الإنتاج، بحيث أنها مرتفعة وذلك لسببين، أولهما هو أن كميّة الوقود التي تستعملها المحطّات الجزائرية الصغيرة (25 ألف kw) قريبة من الكميّة التي تستهلكها المحطّات الكبيرة (100 ألف kw) في فرنسا. والسبب الثاني هو أعباء اليد العاملة، بحيث أن كلا النوعين من المحطّات السابقتي الذكر تستعملان العدد نفسه من اليد العاملة أو من التقنيين. و بذلك فإن سعر 1 kwh الذي تنتجه محطّة جزائرية يساوي أربع مرات سعر نفس الوحدة التي تنتجها المحطّة الفرنسية. و منه تكون التكلفة العامة للإنتاج ضخمة في الجزائر مقارنة مع المقاييس العالمية، لأنّ المعامل الأقل تكلفة والمستخدمة في البلدان المتقدّمة، هي المعامل التي تشتغل أكثر من 6000ساعة/سنويًا، أما المعامل الصغيرة التي تشتغل ما بين 500 و 1000ساعة/سنويًا لدعم الشبكة خلال ساعات الاستهلاك القصوى فقط، فإنّ تكاليفها أكثر. و بما أنّ أغلب الاستهلاك الجزائري من الكهرباء هو للاستعمال المنزلي، حيث يقدّر هذا الأخير بحوالي 300ساعة/سنويًا، كما أنّه مطلوب خلال ساعات الاستهلاك القصوى من اليوم، فإنّ تكاليف الإنتاج باهظة في الجزائر[212].
- نفقات التوزيع؛ الذي كان يتطلب شبكة ضخمة لتغطية المساحة الشاسعة والمسافات البعيدة، وصيانتها التي تتطلّب عددًا أكبر من العمال و التقنيين، أي ما يعرف باهتلاك الاستثمار و الذي يتحمّله المشتركون. ففي الجزائر يتحمّل المشتركون للاستعمالات المنزلية أغلب ذلك الاهتلاك، لأنّ المشتركين الصناعيين في الجزائر لا يمثّلون إلاّ نسبة قليلة كما أنّهم يستعملون التيّار عالي التوتّر، أي أنهم يتحملون نفقات اهتلاك خطوط التوتّر العالي. أما المشتركون للاستعمال المنزلي، فهم يتحمّلون كل نفقات اهتلاك الشبكة بما فيها خطوط النقل عالية التوتّر و المتوسّطة و أيضًا خطوط التوزيع ذات

[212] GENDARME, op.cit..; G. (J.), op.cit., p.4

التوتّر المنخفض. و يضاف إلى ذلك الطاقة الكبيرة المهدرة في الخطوط الطويلة، والتي ترتفع بسبب انخفاض توتّر التيّار الكهربائي المنقول بواسطتها إلى المشتركين في المنازل[213].

- إن تكاليف إنتاج الكهرباء في الجزائر أعلى بـــ30% عن مثيلتها في فرنسا؛ لذا فان الدراسات التي أجرتها "كهرباء و غاز الجزائر" حول مراجعة الأسعار، حتى تكون ناجعة فلابد أن ترضي المستهلكين الصناعيين، و منه لابد أن يتبع بمساعدة مالية من السلطات العمومية تسمح بتسوية أسعار الطاقة في الجزائر مع مثيلتها في فرنسا[214].

وبذلك تشكّل الأسعار المرتفعة للطاقة الكهربائية عائقًا في وجه التصنيع في الجزائر خاصّة و أنّ الطاقة الكهربائية تمثل 45% من الطاقة المستهلكة بها. ولكن هناك إمكانية لتخفيض أسعارها من خلال آفاق سياسية اقتصادية جديدة بخلق أقطاب صناعية تُرَكَّزُ جغرافيًا و يمكن أن تساهم في زيادة استهلاك الجزائر من الطاقة الكهربائية[215].

[213] GENDARME, ibid., pp.94-95, G. (J.), ibid., pp.4-5
[214] R.R.E.A., n°77, p.29
[215] GENDARME, op.cit., p.102

2.3 نموّ الاستهلاك الصناعي من الكهرباء و انعكاساته

لقد عمدت السياسة الاقتصادية الكولونيالية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، إلى تقليل الاهتمام بالصناعات التحويلية، لكن الحرب العالمية الثانية و ما ترتّب عنها من ظروف و نتائج، دفعت بالنظام الاقتصادي الاستعماري الفرنسي إلى التطوّر و تغيير بعض المفاهيم التي لم تعد تخدم المصالح الكبرى للأمة الفرنسية. فالقناعة الجديدة التي أصبحت تؤمن بها السلطات الفرنسية، جعلتها تهتمّ بتشجيع الاستثمارات الصناعية المختلفة في الجزائر و خاصّة ما يتعلّق بالصناعات التحويلية. و هي من أجل خلق حركية اقتصادية و اجتماعية في الجزائر، تجعل منها موردًا احتياطيًا للعديد من الصناعات التي تحتاج إليها فرنسا خاصة في الظروف الاستثنائية، و في الوقت ذاته توسيع السوق الاستهلاكية الجزائرية لتستوعب المزيد من الصادرات الفرنسية.

فما هو دور شبكة الكهرباء و الغاز، خاصة بسبب طبيعة العلاقة بين المنتج والمستهلك، في تشجيع قيام صناعات تحويلية حقيقية في الجزائر؟ و هل شجّع نموّ بعض الصناعات التحويلية على رفع مبيعات الطاقة الكهربائية؟ و تأثير ذلك على تركيبة الاقتصاد الجزائري.

1.2.3 نموّ بطيء للصناعات الأساسية في الجزائر

إنّ الصناعات الأساسية، هي الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للنسيج الصناعي أو البنية الاقتصادية العامة لأي بلد متقدّم في العالم. و منه فإنّ تقدّم ذلك البلد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بدرجة تقدّم صناعاته الأساسية، و على رأسها الصناعات الكيميائية و التعدين و الصناعات الميكانيكية. و فيما يخصّ الجزائر، فإنّ تلك الصناعات الأساسية تطوّرت و لكن بشكل نسبي، رغم أنّ المؤشرات الصناعية المختلفة تعطي أرقامًا معتبرة. فمؤشر تحويل المعادن تطوّر بنسبة 62,47 %، و مؤشر الصناعات الكيميائية بنسبة 59,78 %، و ذلك خلال الفترة ما بين 1948 و 1957. كما ساهم مشروع قسنطينة في تطوير بعض الصناعات التي ركّز عليها، مثل معامل الفولاذ في عنابة و مصفاة تكرير النفط في مدينة الجزائر و مشروع المركّب البتروكيمياوي في أرزيو[216].

لكن ضخامة نسب ذلك التطوّر و تلك المعطيات، هو عبارة عن مقارنات مع الوضعية السابقة للصناعات التحويلية في الجزائر لما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث كانت شبه منعدمة[217]، كما أنّ الاهتمام الفرنسي بتطوير هذا النوع من الصناعات في الجزائر لم يكن جدّيًا بالشكل الملاحظ، إلاّ بعد اكتشاف الثروة النفطية ثم الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية أواسط الخمسينيات[218]. كما أنّ نجاح بعض تلك الصناعات في الجزائر، جلب اهتمام الشركات الميتروبولية بالأرباح التي تتحقّق في الجزائر؛ و هو ما جعلها تلتهم تلك الصناعات الجزائرية و تحوّلها إلى مجرّد فروع لها[219] وبالتالي

[216] HOUITI, op.cit., p.42
[217] Anonyme, «La situation économique de l'Algérie en 1954», DocAl, 1955, Imprimerie Officielle, Alger, (pp.65-82), p.69; T.E.A. (1958), p.104
[218] HOUITI, ibid., p.42
[219] DJEBARI, op.cit., p.615

تفقد الجزائر فرصة إعادة تدوير أرباح الصناعات الموجودة على أرضها لاستعمالها في استثمارات جديدة، لأنّ تلك الأرباح ستوجّه إلى الميتروبول لتوزّع على حملة الأسهم هناك.

الشكل (15): تطوّر المؤشر الصناعي لبعض القطاعات الصناعية في الجزائر بين 1948 و 1957

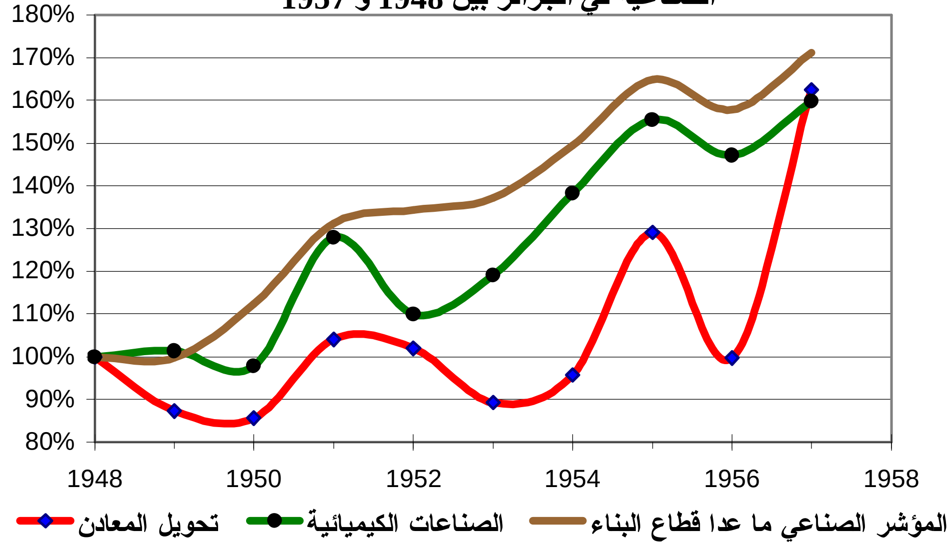

الشكل (16): تطوّر إنتاج صناعات الحديد في الجزائر بين 1951 و 1961

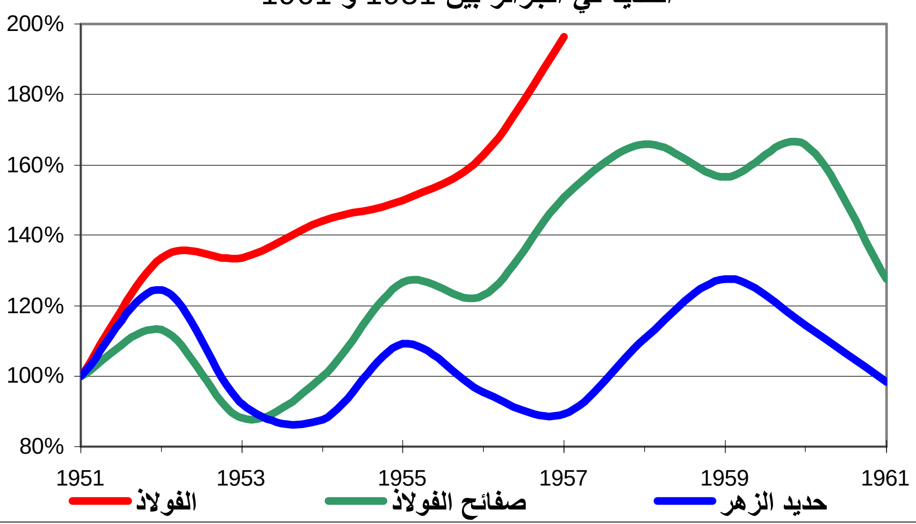

فقد تطوّرت بعض الصناعات الكيميائية الثانوية في الجزائر و منها تكرير الكبريت و هو منتج نصف مصنّع، و الذي تطوّر بحوالي 40,12%، خلال الفترة ما بين 1951 و 1960. كما تطوّرت صناعة بعض المواد المدرجة ضمن مواد البناء مثل مواد الطلاء و البرنيق، و التي ارتفع إنتاجها بشكل مهمّ وهو حوالي 191,07% خلال الفترة ذاتها. و كذلك ارتفع إنتاج بعض مواد الكلور التي نمت بحوالي 181,69% في الفترة ما بين 1951 و 1957، و أيضًا صناعة المواد المتفجرة التي تطوّرت في فترة الخمسينيات بنسب هائلة، فبين 1951 و 1956، تطوّرت بنسبة 123,03%، و تضاعفت في السنة الموالية أي عام 1957 حيث أصبحت تمثّل 246,05% مقارنة مع إنتاج سنة 1951، و قد يعود ذلك جزئيًا لظروف حرب التحرير التي اشتدّت وطأتها على الاستعمار الفرنسي.

أما الصناعات الكيميائية الأساسية، فلم يتحسّن إنتاجها إلاّ بنسب ضعيفة، أو حدث لها تراجع في أغلب الأحيان. فمثلا صناعة الحامض الكبريتي، و التي تعتبر مقياسًا لدرجة التقدم الصناعي لأي بلد من بلدان العالم، فقد تراجعت إلى 68,78 % عام 1960، مقارنة مع مستواها عام 1951. و أيضًا مادة الصودا، التي تراجعت خلال الفترة نفسها إلى 88 % مقارنة مع إنتاجها سنة 1951. و كذلك صناعة الأسمدة، فبالرغم من أنّ الجزائر بلد زراعي، إلاّ أنّ إنتاجها تراجع بنسب معتبرة، و خاصة الأسمدة الفوسفاتية التي وصلت سنة 1960 إلى 78,93 % مقارنة مع مستوى إنتاجها عام 1951[220].

[220] T.E.A. (1958), pp.118-119

وأما صناعة التعدين في الجزائر و على رأسها الصناعات الحديدية[221]، فإنّنا نلاحظ تذبذبًا في الإنتاج الجزائري طول الفترة ما بين 1951 و 1961. و أنّ تطوّرها العام كان بطيئًا جدًا، بحيث خلال السنوات العشر المذكورة، لم تتطوّر صناعة الحديد الزُهر إلاّ بمعدّل نموّ سنوي ضئيل للغاية هو 4,52%، و صناعة صفائح الفولاذ تطوّرت بمعدّل 28,86 %. ما عدا صناعة الفولاذ التي نمت بنسبة أفضل حيث قدّرت في الفترة بين 1951 و 1957 بحوالي 45,85 % كمعدّل سنوّي.

و بما أنّ صناعة الحديد و الفولاذ هي من أهم الصناعات الأساسية و التي ترتبط بباقي المجالات الاقتصادية، فإنّ تذبذبها سيؤثر سلبًا على باقي الصناعات و النشاطات الاقتصادية في الجزائر عمومًا. كما أنّ هذا التذبذب قد يدّل على ضعف هذا القطاع في الجزائر و عدم استقراره، و بالتالي عدم جدّية أو عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لصالح هذا القطاع الاستراتيجي[222]، والضروري لبناء صناعة جزائرية حقيقية. فإذا تتبّعنا تطوّر الإنتاج في بعض القطاعات المرتبطة مباشرة بصناعة الحديد و الفولاذ، لوجدنا الأثر واضحًا، فصناعة القضبان الفولاذية مثلاً، بما فيها صناعة أعمدة الكهرباء، تطوّرت خلال الفترة بين 1951 و 1961، بنسبة سالبة أي حدث لها تراجع سنوي معدّله 10,11 %. و كذلك صناعة عربات الشحن الخاصة بالقطارات، فقد تطوّرت إيجابيًا ولكن بنسبة ضئيلة جدًا قدرها 0,21 % كمعدّل سنوي. و أيضًا صناعة الكوابل هي الأخرى ارتفعت

[221] REVERDY (J.), « La construction métallique » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°73 (mars 1956), Alger, (pp.8-14), p.14

[222] Chambre de Commerce et d'Industrie, « Séance du 11 juillet 1961 » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°75 (juillet 1961), Imprimerie Comerciale, Alger, pp.79-81

ولكن بنسبة محتشمة هي حوالي 1,44 % كمعدّل[223]. و بالتالي فإنّ عملية التجهيز التي الجزائر لم تكن كافية لتحقيق درجة التقدم الاقتصادي المطلوبة[224].

2.2.3 ارتفاع نسبي لمبيعات تيّار التوتّر العالي

لقد تطوّر الاستعمال الصناعي للكهرباء في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بشكل نسبيّ مقارنة مع ما كان عليه خلال الفترة السابقة، و يمكن ملاحظة ذلك التطوّر من خلال عملية توزيع التيّار الكهربائي عالي التوتّر على النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة. فإذا ركّزنا على استهلاك الصناعتين الأساسيتين: الصناعة الكيميائية و صناعة التعدين، من الكهرباء، فإنّنا نلاحظ نموًا نسبيًا لاستهلاكهما من الطاقة الكهربائية في الجزائر. فقد تطوّر متوسّط استهلاك هاتين الصناعتين من الكهرباء، من حوالي 0,49 % من مجموع التيّار ذي التوتّر العالي المستهلك في الجزائر خلال الفترة ما بين 1939 و 1947، إلى ما نسبته 19,29 % في عام 1950. و بالتالي فإنّ هاتين الصناعتين، كانتا ضئيلتين و هامشيتين بالنسبة للاقتصاد الكولونيالي في الجزائر، إلى غاية سنة 1948 حيث عرفتا نموًا تدريجيًا و يدلّ على ذلك ارتفاع استهلاكهما من الطاقة الكهربائية.

[223] T.E.A. (1958), p.115 ; A.S.Al. (1961), p.102 ; A.S.Al. (1963-1964), p.125
[224] N.R.A., n°3&4, op.cit., p.23

كما يعتبر ذلك، تطوّرا مهمًّا إلى حدّ ما من حيث الكمية، حيث وصل الاستهلاك سنة 1950 إلى 61,6مليون kwh، مقارنة بمليون واحد عام 1948، و تواصل نموّ استهلاك هاتين الصناعتين للتيّار ذي التوتّر العالي في الجزائر حتى بلغ أقصاه سنة 1955، حيث استهلكتا 66,6 مليون kwh أي 13,52 % من مجموع الاستهلاك العام. و قد قدّر معدّل استهلاك هاتين الصناعتين خلال الفترة مابين 1949 و 1955 حوالي 14,15 % من الاستهلاك العام خلال الفترة نفسها. لكن بعد سنة 1955، بدأ ذلك الاستهلاك في الانخفاض، حيث وصل إلى 13 مليون kwh سنة 1956، أي إلى 2,51 % من الاستهلاك العام للتيّار ذي التوتّر العالي في الجزائر. و قد استمرّ ذلك الانخفاض بتأثير من توسّع الثورة التحريرية التي دفعت المستثمرين الفرنسيين إلى التراجع عن تمويل[225] تلك المشاريع الصناعية في الجزائر، حتى وصل إلى 2,28 % سنة 1960.وبذلك فإنّ معدّل استهلاك هاتين الصناعتين الأساسيتين من الطاقة الكهربائية خلال الفترة الممتدّة بين 1956و1960، يكون قد انخفض إلى 2,31 % من المجموع العام لاستهلاك التيّار ذي التوتّر العالي في الجزائر.

أما استعمال طاقة التوتّر العالي كقوة محرّكة في الجزائر، و هي طاقة ضرورية بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تطوّر خلال الفترة ما بين 1939 و 1947، حتى بلغ معدّله السنوّي حوالي 22,88 % من الاستهلاك العام من التيّار ذي التوتّر العالي. كما لم يقتصر استعمال الطاقة الكهربائية في الجزائر على المصانع و الورش، بل تمّ توسيع استهلاكها إلى وسائل النقل و على رأسها خطوط السكك الحديدية، حيث زوّدت بها خطوط: الجزائر-وهران، وهران-سيدي بلعباس، وهران-عين تموشنت، الجزائر-قسنطينة، قسنطينة-سكيكدة، سكيكدة-عنابة، تبسة-الكويف، وادي الكبريت-

[225] MAUGER, op.cit, p.391

تبسة[226]. و قد ارتفعت كميّة استهلاك الكهرباء كقوّة محرّكة من 37,6 مليون kwh سنة 1945، حتى وصلت إلى أقصاها عام 1955 بحوالي 68,5 مليون kwh. و لكنها انخفضت هي الأخرى بعد ذلك نتيجة للعوامل المذكورة سابقًا، حتى بلغت 46,9 مليون kwh سنة 1959[227].

3.2.3 تطوّر التجارة الخارجية الجزائرية

لقد انهارت الواردات الفرنسية إلى الجزائر بعد الإنزال الأنجلو - أمريكي، مما فسح المجال لزيادة حجم الواردات من المستعمرات الفرنسية الخاضعة لحكومة ديغول، و كذلك من الخارج و خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية. فالواردات الجزائرية من المستعمرات الفرنسية في سنة 1942 لم تكن تتجاوز 12,79 % من إجمالي الواردات الجزائرية، و الواردات الأجنبية أيضا لم تتجاوز نسبة 11,74%، مقارنة بحجم الواردات من المتروبول التي قدّرت بنسبة 75,47 %. لكن أوضاع الحرب، حتّمت تغيير الاتجاهات التقليدية للتجارة الخارجية الجزائرية. حيث تمّ رفع حجم الواردات الجزائرية من المستعمرات الفرنسية، حتى وصلت عام 1944 إلى حوالي 42,32 %، كما ارتفع حجم الواردات الأجنبية خلال نفس السنة إلى 57,19 % من إجمالي قيمة الواردات الجزائرية.

لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت حركة التجارة الخارجية الجزائرية تعود تدريجيًا إلى طبيعتها السابقة. فعادت الواردات الفرنسية إلى المقدمة في سنة 1946، حيث ارتفعت الواردات

[226] FONTANEAU, 1952, p.98
[227] A.S.Al. (1939-1947), p.156; A.S.Al. (1956-1957), p.115; A.S.Al. (1961), p.93

الجزائرية من المتروبول إلى 47,59 %، بينما انخفضت الواردات من المستعمرات إلى 13,69 %، و من الخارج إلى 38,72 % من إجمالي قيمة الواردات الجزائرية. و في سنة 1956، استقرت معدّلات و اتجاهات التجارة الخارجية الجزائرية، على صورة مقاربة للوضعية السابقة للحرب العالمية الثانية. و هي المعدلات و الاتجاهات التي ميّزت نمط الاقتصاد الكولونيالي، فقد مثّل نصيب صادرات فرنسا إلى الجزائر حوالي 73,33 % من إجمالي قيمة الواردات الجزائرية، بينما تراجع نصيب سلع المستعمرات إلى 6,75 %، و السلع الأجنبية إلى 19,92 %. أما بالنسبة للصادرات الجزائرية، فقد حدث تغيّر بسيط لمناطق التبادل لصالح الخارج، فارتفعت نسبة الصادرات إلى خارج المتروبول والمستعمرات إلى 9,05 % عام 1946، ثم إلى 16,86 % عام 1956.

أما بالنسبة للميزان التجاري الجزائري خلال تلك الفترة، فقد عرف مرحلة قصيرة حقّق خلالها فائضًا قليلاً، و ذلك ما بين 1939 و 1941، حيث تراوح بين 536 مليون و 3,36 مليار فرنك على التوالي. لكن سرعان ما عاد إلى حالة العجز بعد 1942، و تضاعف هذا العجز بنسبة كبيرة، حيث تطوّر من 3,8 مليار فرنك عام 1943 حتى وصل 122,58 مليار فرنك عام 1956. و كان أغلب هذا العجز لصالح الصادرات الفرنسية إلى الجزائر، و هي التي تضاعفت خلال هذه الفترة، بنسبة هائلة جدًا حيث أنها تطوّرت من 3,47 مليار فرنك سنة 1939 إلى 199,96 مليار فرنك سنة 1956[228].

و هذه الوضعية التي ميّزت التجارة الخارجية الجزائرية، بعد الحرب العالمية الثانية، لا توحي بحدوث أي تغيير في النمط الاقتصادي الاستعماري الذي كان سائدًا في الجزائر. فتركيبة الصادرات أوالواردات، بقيت على حالها تقريبًا إلى غاية مطلع الستينيّات، و هي التركيبة النموذجية لأي اقتصاد متخلّف في العالم. كما أنّ مناطق التبادل ضاقت بعد الحرب، حتى كادت تقتصر على فرنسا تصديرًا

[228] A.S.Al. (1939-1947), p.222

واستيرادًا. و هذا ما كرّس تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي، و الذي حقّق بفضله أرباحًا كبيرة، و لم يتنازل عنها الفرنسيون رغم ما صرفوه على إنشاء بنية تحتية في الجزائر[229]. و لو حدث التطوّر المطلوب في الإنتاج الجزائري لانعكس على تجارتها الخارجية، و لظَهَر بالخصوص على صادراتها من حيث كمية و تنوّع السلع. مما سينعكس حتما على الميزان التجاري، بتخفيف عجزه أوتحقيق الفائض.

لكن العجز الدائم و المتنامي لهذا الميزان، خاصة تجاه فرنسا، يوحي بنتيجة أخرى مختلفة. و هي أنّ التحوّل الذي حصل للاقتصاد الجزائري بفعل برامج التحديث و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، زادت من استهلاك السوق الجزائرية للسلع الفرنسية، بحجّة تلبية احتياجات عملية التحديث الجارية فيها. فيمكن أن نعتبر هذه السياسة الاقتصادية الجديدة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، أنها نوع من ترقية المبيعات الفرنسية، و ذلك بتزويد الجزائر بالوسائل الضرورية لعملية التحديث و التنمية. و كان على رأس تلك العملية، توسيع البنية التحتية عامة، و خاصّة قطاع الكهرباء و الغاز، بحيث فتحت هذه العملية مجالاً جديدًا لتصدير منتجات الصناعة الكهربائية الفرنسية، و ذلك بتسويقها في الجزائر كما في المستعمرات[230]. وقد وفّرت تلك العملية فرصة تجارية لعدد من شركات الصناعة الكهربائية الفرنسية مثل شركتي ***سافواريين (SAVOISIENNE)*** و ***ألستون (ALSTHOM)*** المتخصّصتين في صناعة الكوابل و المحوّلات الكهربائية و مختلف تجهيزات المحطّات الكهربائية[231].

[229] القزويني، ص ص.165-166

[230] TCHAPGA, op.cit., p.24

[231] GENDROT, op.cit., p.168

3.3 توسّع شبكة التوزيع في الجزائر و تأثيراتها الاجتماعية

إنّ الخدمة العمومية الاجتماعية هي أَولى الأولويات التي أُوجدت من أجلها المرافق العمومية؛ حيث قامت مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"** عند تأسيسها، رغم أنّها مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري على أساس المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية و تحسين المستوى المعيشي للسكان في الجزائر. ويفترض أنّ جميع سكان الجزائر معنيون بتلك الخدمة بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية، و مهما كانت الجهات التي يقطنونها في الشرق أم في الغرب، و في الجزائر الشمالية أم في الصحراء، وسواء كانوا في الحواضر أم في الأرياف.

لكن، هل استعملت المؤسسة المعنية و المصالح المختصة في السلطة الاستعمارية في الجزائر معايير العدالة الاجتماعية في توجيه الشبكة؟ أم كان توجيهها سياسيًا؟ و لم يخرج عن السياسة الاستعمارية التقليدية التي تقوم على التمييز العنصري بين الأهالي و المعمرين.

1.3.3 تشجيع استعمال الطاقة الكهربائية

قامت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** منذ تأسيسها، على هدف تحقيق أرباح تجارية، فهي و إن كانت مؤسسة عمومية تهدف لتحقيق خدمة اجتماعية، فهي في المقام الأول مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري. و هي كذلك مؤسسة مستقلة ماليًا، و خاضعة للجباية، كأي مؤسسة رأسمالية تعمل في وعاء الاقتصاد الفرنسي. و هذا ما دفع مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، إلى العمل من أجل تحقيق أرباح اقتصادية بخلق المزيد من الفرص عن طريق توسيع دائرة استهلاك الكهرباء و الغاز في الجزائر،

وذلك في جميع المستويات، سواء الصناعية منها، أو الاستعمالات المنزلية. و لتشجيع توزيع منتجاتها، برمجت المؤسسة عدة حملات دعائية لترويجها؛ فاشتركت في سنة 1949 على سبيل المثال في ثلاثة معارض: معرض عنابة، معرض الحراش و "صالون الفنون المنزلية" في مدينة الجزائر، حيث عرضت أهم استعمالات التيّار الكهربائي و الغاز و منتجاته الثانوية. وذلك بالإضافة إلى المقالات الإشهارية المنشورة في الصحافة المكتوبة، وأيضًا عرض فيلم إشهاري حول أجهزة التدفئة المنزلية مصحوبًا بعرض تلك الأجهزة في واجهات المَحال التجارية ومقرّات المؤسسة في كلّ مدينة مرّت بها تلك الحملة الإشهارية[232].

و بالنسبة للاستعمالات المنزلية أيضًا، فقد وسّعت **"كهرباء و غاز الجزائر"**، شبكتها لتغطية مناطق آهلة بالسكان خاصة بالأوروبيين، الذين يتوفّر لديهم الاستعداد و الإمكانات المادية لاستعمال الطاقة الكهربائية على نطاق واسع. بل و حاولت **"كهرباء و غاز الجزائر"**، عن طريق حملات دعائية خاصّة، بثّ و ترسيخ عادات جديدة، و خلق نمط من المجتمع الاستهلاكي في الجزائر يضاهي ما تعرفه المجتمعات الاستهلاكية في الدول الغربية المتقدّمة. و المؤكّد أنّ جهودها تلك، لم تقتصر على سكان المناطق الحضرية فحسب، بل تجاوزت حدود المدينة وصولاً إلى سكان الأرياف، كالتجربة التي خاضتها خلال الفترة ما بين 1954 و 1955، لتوسيع استعمال الكهرباء، وذلك في قريتين هما ***طاورة*** *(Gambetta)*[233] في عمالة قسنطينة، و ***ستيديا*** *(Georges-Clemenceau)*[234] في عمالة وهران. وكان الهدف من تلك الحملة، إعلام المستهلكين بالاستعمالات المختلفة للطاقة الكهربائية، فليست الإنارة فحسب هي أقصى ما يمكن أن توفّره الطاقة الكهربائية. بل هناك فرصة لاستعمال وسائل أخرى كالآلات الكهرومنزلية كالموقد الكهربائي، وسخان-الماء، والثلاجة والمحركات الكهربائية الصغيرة

[232] E.G.A.-R.G.E. (1949), p.64

[233] تقع في ولاية سوق أهراس الحالية

[234] تقع في ولاية مستغانم الحالية

للاستخدامات المتعددة، و غيرها. و بعد العملية الدعائية الكثيفة، وُزّعت هذه الوسائل الكهرومنزلية على المشتركين لمدة تجريبية تدوم سنة كاملة، يقرّر بعدها المشترك إما إعادة التجهيزات إذا قرّر عدم استعمالها، أو الاحتفاظ بها و شرائها عن طريق القرض الذي تمنحه إياه المؤسسة. و قد احتفظ فعلاً، أغلب المشتركين المعنيين بالعملية السابقة، بالتجهيزات التي تحصلوا عليها، بفضل عملية التوعية المناسبة و تسهيلات أقساط شراء تلك الأجهزة. بحيث احتفظ 47 مشترك بوسائل الطهي الكهربائية (وعلى رأسها الأفران الكهربائية)، و 63 بالثلاجات، و 57 بسخانات الماء. وبذلك نجحت **"كهرباء وغاز الجزائر"** في عمليةٍ لترقية مبيعاتها من الطاقة، بتوفير وسائل إضافية لزبائنها، من شأنها أن تزيد من الاستعمالات المنزلية من الكهرباء و توفّر الراحة و الرفاهية للزبائن[235].

كما شجّعت على زيادة الاستهلاك المنزلي، باستعمال أسعار منخفضة للتيّار الكهربائي، خلال فترات معيّنة من اليوم، حين ينخفض الاستهلاك الصناعي في ساعات الاستهلاك الدنيا، و بهذه الطريقة تقلل أيضًا من إهدار الطاقة المُنتَجة، و ترفع بها المداخيل، بدلاً من تركها تضيع خاصة أنّه لا يمكن ادخارها أو تخزينها.

و كذلك ارتفاع عدد المشتركين في شبكة توزيع الغاز في الجزائر بعد تأميم القطاع، فقد تطوّر عدد التوصيلات الجديدة في الفترة ما بين 1947 و 1960 بنسبة 70,77 % أي بوتيرة سنوية قدرها5,44%، بل أصبحت تلك الوتيرة أسرع في أواخر الخمسينيات حيث صارت 6,9 % سنويًا. وهي نسب بعيدة جدًا عمّا كان معروفًا خلال الفترة السابقة للتأميمات و خاصّة بين سنتي 1938 و1946 حيث أنّ عدد الوصلات الجديدة لم يتطوّر إلاّ بمعدّل نموّ سنوّي ضئيل قدره 2,1 %.

[235] R.R.E.A., n°77, pp.23-24

كما شجّعت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**، الجماعات المحلّية على توسيع استعمال الإنارة العمومية في شوارع المدن و الأحياء و القرى التي تتوفّر على شبكة التوزيع، و التي لا تتطلب من البلديات المعنية سوى بعض الاستثمارات البسيطة نسبيًا. و خاصة أنّ فترة الحاجة لمثل هذه الإنارة، تتناسب تمامًا مع ساعات الاستهلاك الدنيا، أي خلال فترة الليل و التي تخفّض فيها أسعار الكهرباء[236].

2.3.3 كهربة المناطق الريفية و الصحراوية

لقد أبرمت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**في جوان 1949، اتفاقية مع الحكومة العامة للجزائر، بخصوص خلق و توسيع شبكة ريفية لتوزيع التيّار الكهربائي، و بمساهمة مالية من قِبل السلطات المانحة للامتياز[237]. و لقد كانت عملية **"الكهربة الريفية"** من الناحية التقنية، أو كما تعتبرها مؤسسة

[236] R.R.E.A., n°77, pp.23-24
[237] E.G.A.-R.G.E. (1949), p.65

"كهرباء و غاز الجزائر" والمصالح المعنية لدى الحكومة العامة للجزائر، هي: *"الربط التدريجي للمراكز الريفية، و المزارع المعزولة أو لمجموعات من المزارع المتجاورة، و الدواوير و المشاتي، بالشبكة العامة لنقل و توزيع الكهرباء، بالإضافة إلى مراكز المناطق الجنوبية ما عدا تلك البعيدة عن الشبكة، و التي يمكن الاستعاضة فيها بمولدات كهربائية محلية تشتغل بالديزل"*. كما أنّها تُعتبر خدمة اجتماعية أكثر منها استثمارًا تجاريًا، لذلك كانت السلطات الاستعمارية تمنح دعمها المالي للبلديات أو مجموعات من البلديات، أو الجمعيات الفلاحية، من أجل إقامة شبكات توزيع الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها. و منه فإنّ تمويل هذه المشاريع يتركب من إعانات الميزانية بالإضافة إلى مساهمة الجماعات المحلّية المعنية و مساهمة مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"**[238].

و قد حاولت السلطات الاستعمارية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية، كهربة الأرياف الجزائرية، و خاصّة بعد صدور مرسوم 7 جوان 1930، الذي رفع مساهمة ميزانية الدولة من 33 % إلى 50% في مشاريع تزويد القرى و الأرياف بالطاقة الكهربائية، و ربط المزارع بما فيها المعزولة منها، بشبكات توزيع الكهرباء. لكن المشكلة المالية بقيّت مطروحة، فالأغلفة المالية التي خصّصت لتلك العملية كانت ضئيلة. فهي لم تراع لخاصية اختلفت فيها الأرياف الجزائرية عن نظيرتها الفرنسية، وهي مسألة المسافات البعيدة، التي تفصل بين القرى أو المزارع المعزولة في الريف الجزائري، مما يزيد من تكاليف هذه العملية، مقارنة مع تكاليف كهربة الأرياف الفرنسية[239].

[238] Rapport du 2eme plan quadriennal, op.cit., pp.76-77
[239] BOUVERESSE, op.cit., p.2044

و احتياجات الجزائر في هذا المجال ضخمة جدًا، فمناطق بأكملها من الأرياف الجزائرية غير مربوطة بالشبكة، كمنطقة القبائل و التي تتركّز فيها كثافة سكانية جزائرية عالية[240]، ما عدا بعض المراكز الريفية القليلة التي استفادت من هذه الخدمة في فرص سابقة. و قد اعترف السيّد ***روبير ديلافينيات*** ***(DELAVIGNETTE,Robert)*** في التقرير الذي قدمه نيابة المجلس الاقتصادي و المؤرخ في 28جوان 1955، بذلك حينما قال أنّ التخصيصات المالية التي يمنحها الميتروبول إلى الجزائر لا يصل منها إلى الفلاحين الجزائريين إلاّ الفتات، و أنّ مستواهم المعيشي في انخفاض مستمر[241]. كما أنّه في السهول جنوب-الساحلية، تعطّلت عمليات الاستغلال في عدد مهم من مزارع الأوربيين و تقريبًا كل مزارع الجزائريين بسبب عدم ربطها بشبكة التوزيع، في ما عدا بعض المزارع التي تتوفّر على مصادرها المستقلة لإنتاج التيّار الكهربائي. كما أنّه لا بد من مراجعة الشبكات الموجودة في بعض المساحات المسقية، لتوسيع دائرة التوزيع. و أيضًا لا بد من توجيه خطوط التوتّر العالي و المتوسّط ناحية الجنوب، و ذلك لدعم الشبكة الموجودة و تلبية حاجات تلك المناطق خاصّة بعد توقيف مجموعات المولّدات الكهربائية المحلية المكلفة جدًا[242].

فلقد ركّزت **"كهرباء و غاز الجزائر"** جهودها في بداية برامج الكهربة الريفية إذًا، على إقامة المحاور الأساسية لنقل الطاقة الكهربائية إلى أعماق الريف، متمثّلة في خطوط التوتّر العالي. لتكون كالشرايين الكبيرة، و التي تعتمد عليها عملية التوزيع فيما بعد، عن طريق إنشاء شبكات من خطوط التوتّر المتوسّط و المنخفض في نهاياتها. بحيث لا يمكن تصميم شبكة توزيع للتيّار ذي التوتّر المنخفض دون

[240] قدّرت الكثافة السكانية في تلك المناطق سنة 1954 بما بين 200 إلى 300 ن/كم^2

[241] Anonyme, « Conclusions générales du rapport présenté au nom du Conseil Économique par M. Robert DELAVIGNETTE et avis formulé par le Conseil Économique dans sa séance du 28 juin 1955 », DocNA, n°200 (13 octobre 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris, 13pages

[242] Rapport du 2eme plan quadriennal, op.cit., p.77 ; CÔTE, op.cit., p.150

الإعداد المسبق لتغذيتها بالطاقة الكهربائية سواء من خطوط التوتّر المتوسّط أو العالي، مع ما يلزم من محوّلات لخفض التوتّر إلى مستوى مقاييس الاستعمال المنزلي و النشاطات الاقتصادية البسيطة، وذلك ما يتطلب استثمارات ضخمة. و من خلال الشكل نلاحظ أنّه منذ بداية عملية الكهربة الريفية إلى غاية عام 1955، و العلاقة بين ما ينجز من خطوط التوتّر المنخفض و التوتّر العالي، و من سنة إلى أخرى، هي علاقة عكسية. في ما عدا استثنائين اثنين في عامي 1950 و 1952، حيث تمّ خلالهما التركيز على تمديد خطوط التوتّر العالي. فقد كانت علاقة خطوط التوتّر المنخفض إلى خطوط التوتّر العالي في سنة 1948 تساوي ما نسبته 15,74 %، و ارتفعت إلى 82,23 % عام 1955، أي أنّ الفارق يتقلّص باستمرار. كما كان تجهيز المحوّلات يتوافق في علاقة طردية مع طول الخطوط المنجزة من النوعين في كل سنة، مما يدّل على توازي الأشغال على خطوط التوتّر العالي و التوتّر المنخفض، و ذلك للإسراع بعملية توصيل التيّار إلى المستعملين الجدد[243].

الشكل (17): مقارنة بين خطوط التوتر العالي و المنخفض المنجزة سنويًا في الريف الجزائري بين 1948 و 1955

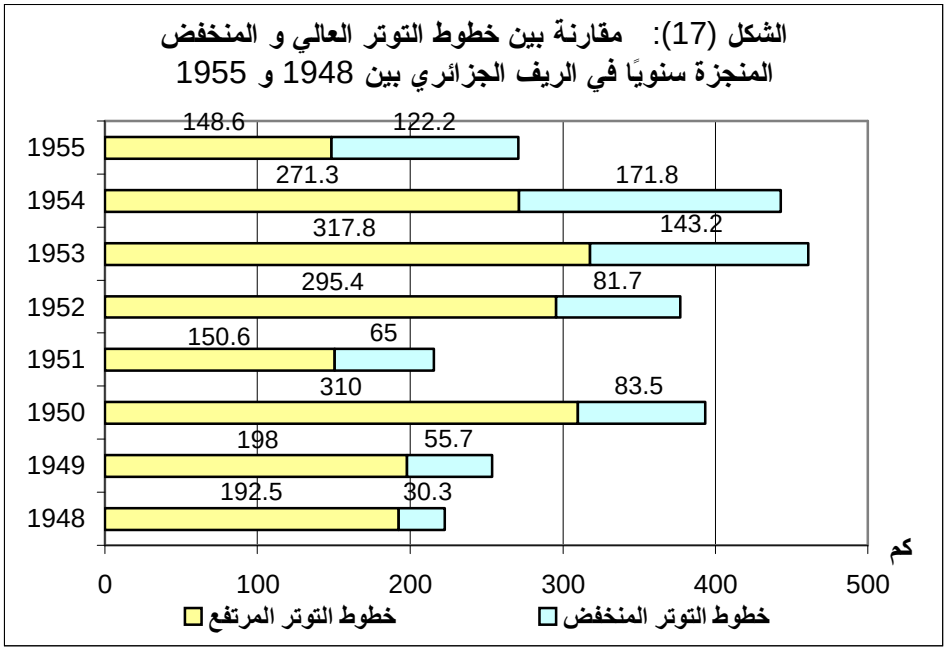

[243] R.R.E.A., n°77, p.18

و بخصوص تمديد شبكات توزيع الطاقة الكهربائية على المشتركين الجدد في المناطق الريفية والجنوبية، فإن مكانة خاصّة منحت لمثل هذه المشاريع، و التي أنجزت عن طريق ***مساعدات الكهربة الريفية****(Subventions d'Électrification Rurale)*. بحيث تتوزّع تكاليف إنجاز هذه المشاريع بين مساهمات **"كهرباء و غاز الجزائر"** و السلطات العمومية بالإضافة إلى الزبائن.

و كذلك أُوليت عملية توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق الصحراوية مكانة خاصّة ، ففي تلك المناطق لم تنشأ تمديدات لشبكات التوزيع التي كانت تملكها الشركات و المؤسسات الرأسمالية المستوطنة في الشمال، و ذلك بسبب ضعف أو انعدام مردودها الاقتصادي مقارنة مع ضخامة الاستثمارات اللازمة لإنجازها. فلجأت السلطات العمومية إلى إنجاز محطّات محلّية صغيرة تشتغل على الديزل، و التي يكون استغلالها على عاتق السلطات المحلّية. لكن بعد 1948 أخذت **"كهرباء وغاز الجزائر"** على عاتقها مهمّة استغلال تلك المحطّات، فقامت بتجديد معدّاتها القديمة لتحسين أدائها و تخفيض تكاليفها. و قد كانت تلك المحطّات قبل التأميم تشتغل بطاقة إجمالية مقدارها 2240 kw، فقامت **"كهرباء و غاز الجزائر"** تحت ضغط ارتفاع حاجيات المناطق الجنوبية للطاقة الكهربائية، بتدعيمها حتى وصلت إلى 5640 kw في نهاية 1955. فساهم ذلك في رفع مبيعات الطاقة الكهربائية بأنواعها و استعمالاتها المختلفة في المناطق الصحراوية، و زيادة عدد المشتركين فيها.

أما توزيع التوتّر العالي في المناطق الجنوبية، فقد تطوّر خلال الفترة نفسها بنسبة 155,65 % أي بمعدّل نمو سنوي قدره 25,94 %. بينما تميّز توزيع القوة المحركة بالتذّبذب، كما قدّر تطوّره بنسبة

55,25 %. و بما أنّ الجزء الأهم من هذا المنتوج موجّه للاستعمالات الصناعية و الحرفية، فإنّ ذلك يعكس تذبذب النشاط الحرفيّ و ضآلة النشاط الصناعي[244].

3.3.3 درجات التجهيز في أقاليم الجزائر الشمالية

[244] R.R.E.A., n°77, pp.21-23 ; A.S.Al. (1954), p.20

إذا استبعدنا احتمال وجود صعوبات طبيعية في الجزائر الشمالية، أي فيما عدا القسم الصحراوي، والتي يمكن أن تعيق عملية توسيع شبكة توزيع الطاقة الكهربائية و الغاز؛ و المتمثلة في خصائص التضاريس أو المناخ. و بخاصة إذا كانت تلك الخصائص متشابهة في إقليم مدينة الجزائر أو قسنطينة كما في إقليم وهران. فبفضل التقدّم التقني الذي حقّقته الصناعة الكهربائية و الغازية في العالم، لم تعد المرتفعات أو المنخفضات تشكّل عائقًا في وجه إقامة أعمدة الكهرباء و تمديد أسلاكها أو قنوات الغاز، كما ليس لحرارة أو برودة المنطقة أي تأثير يذكر.

و لتحديد مدى عدالة توزيع خدمة الكهرباء و الغاز بين جهات الجزائر المختلفة، و بين المدن والأرياف، و من ثمّة بين فئتي السكان الأوروبيين و المسلمين، فلا بد من دراسة المعطيات البشرية والاقتصادية المتعلقة بتلك المرحلة و تحليلها، و لعل أولى هذه المعطيات، هي المعطيات الديمغرافية. حيث نجد أنّ المناطق الأكثر كثافة سكانية في الجزائر حسب التوزيع الجغرافي للسكان، هي المناطق الشرقية، و ذلك بغضّ النظر عن الانتماءات الإثنية للسكان، أو عن توزيعهم بين حضر و ريف. أما إذا راعينا للتوزيعين السابقين، فإنّنا نجد أنّ أغلب السكان الأوربيين يقطنون المناطق الحضرية، بحيث أنّ 77,27 % منهم يسكنون المدن، و 22,73 % فقط منهم يسكنون المناطق الريفية. أما الجزائريون فهم إلى غاية تعداد 1954، لم تتجاوز نسبة ساكنة المدن منهم 16,54 % من مجموع السكان الجزائريين، بينما الغالبية الساحقة منهم لا تزال تقطن الأرياف و ذلك بنسبة 83,46 % [245].

و نظرًا لقلة المعطيات الإحصائية المباشرة التي تمكّننا من مقارنة توزيع الطاقة الكهربائية على هاتين الفئتين من السكان في الجزائر؛ فإننا نجد صعوبة في تحديد المقاييس الاجتماعية و الاقتصادية أوالأسس التي أقيمت عليها سياسة كهربة الجزائر، و خاصّة بعد تحويل قطاع الكهرباء و الغاز إلى

[245] A.S.Al. (1956-1957), p.19

مؤسسة عمومية، تعود ملكيتها للأمة و تقوم على الأهداف الاجتماعية للمرفق العام كما صاغها المشرع الفرنسي في قانون التأميم. و لذا فإنه يتعيّن علينا اللجوء أولاً لدراسة ما هو متوفّر من معطيات غير مباشرة، و هي معطيات متنوعة عن تلك المرحلة و منها ما يخصّ قطاعي إنتاج و نقل الطاقة الكهربائية في كل إقليم من الأقاليم الجزائرية، و منها ما يتعلق بالجانب الديمغرافي أو التركيبة السكانية في الأقاليم الثلاثة المذكورة سابقًا ومدنها الرئيسية. و ذلك بهدف محاولة وضع مقارنة دقيقة بين مدى استفادة كل من السكان الأوروبيين والجزائريين من خدمة الطاقة الكهربائية.

فمن خلال المعطيات المتوفّرة عن تطوّر و توسّع شبكة توزيع التيّار الكهربائي في الجزائر خلال الفترة بين 1928 و 1960، فإنّنا نلاحظ الاهتمام الواضح لدى شركات و مؤسسات توزيع الكهرباء قبل التأميم، كما لدى **"كهرباء و غاز الجزائر"** بعد ذلك، بتمديد و تطوير شبكة التوتّر المنخفض (v250 / v150) في الأقاليم الثلاثة من الجزائر الشمالية. و شبكة التوتّر المنخفض هذه، هي الشبكة الخاصة بتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين و بخاصة للاستعمال المنزلي و النشاطات الحرفية البسيطة.

لكننا إذا دقّقنا في هذه المعطيات، فإنّنا سنلاحظ فرقًا كبيرًا في درجة التجهيز بين الأقاليم الثلاثة للجزائر. فأعلى نسبة من التمديدات تمّت في إقليم الجزائر بصفة خاصّة و تليها إقليم وهران، بينما تلقّت إقليم قسنطينة أدنى نسبة، بحيث تراوحت فيها النسبة بين 10,17 % عام 1933 و 18,12 % عام 1960 من مجموع الشبكة. و ذلك في مقابل 56,19 % لصالح إقليم الجزائر و 33,64 % لإقليم وهران عام 1933، و تطوّرت إلى 42,66% من مجموع الشبكة للجزائر و 39,22 % لوهران عام 1960. أي أنّ أكثر من نصف الشبكات المنجزة عبر الإقليم الجزائري عمومًا و خلال فترة 1928

إلى 1960 كانت في إقليم الجزائر، و حوالي الثلث في إقليم وهران، و كان إقليم قسنطينة هو الأقل تجهيزًا بهذا النوع من شبكة توزيع التيّار الكهربائي.

كما نلاحظ أنه لم يختلف الوضع بالنسبة لإقليم قسنطينة قبل تأميم قطاع الكهرباء و الغاز أو بعده، بل حدث انخفاض في تزويد هذه الجهة من الجزائر بما تحتاج من خطوط التوتّر المنخفض الموجّهة للاستعمالات المنزلية و المرتبطة بالنمو الديمغرافي أساسًا؛ و الذي كان سمة مميزة لهذا القطاع القسنطيني. فبينما كان المعدّل السنوي لتطوّر و توسّع الشبكة في الفترة بين 1928 و 1947 يساوي 12 %، انخفض إلى 11,76 % خلال فترة 1947 إلى 1950، و لم يعاود الارتفاع إلاّ في أواسط الخمسينيات حيث وصل إلى 16,06 % خلال بين سنتي 1950 و 1960. و هي نسب ضئيلة جدًا إذا ما قورنت بالكثافة السكانية العامة أو مجموع السكان في الأقاليم الثلاثة؛ فبغضّ النظر عن التركيبة الإثنية للسكان، فإنّنا نجد أنّ عدد سكان إقليم قسنطينة يفوق عدد سكان إقليم الجزائر أو وهران. وإذا أخذنا إحصاء 8 مارس 1936 كمرجع لذلك، فإنّ مجموع عدد سكان عمالة قسنطينة المسلمين والأوروبيين معًا يكون قد بلغ 2727766 نسمة، بينما بلغ مجموع عدد السكان في عمالتي الجزائر ووهران 2240911 نسمة و1623356 نسمة على التوالي. و إذا حسبنا نسبة السكان إلى كل كيلومتر منجز من شبكة التوزيع حتى سنة 1936 فإننا نلاحظ فارقًا شاسعًا؛ فنجد أنه في حدود عمالة الجزائر قد تمّ تمديد 1كم من خطوط التوتر المنخفض (v250 / v150) لكل 173,4 نسمة من الأوروبيين مقارنة مع نسبة الأوروبيين في العمالة، مقابل 1063,5 نسمة مقارنة مع مجموع سكان العمالة. وكذلك إقليم وهران التي تأتي في المرتبة الثانية، حيث تمّ تمديد 1كم لكل 306 نسمة من الأوروبيين مقابل 1242,9 نسمة من مجموع سكان الإقليم. أما إقليم قسنطينة، فهو يأتي في الرتبة الأخيرة و بعيدًا جدًا عن المعدّلات المذكورة سابقًا، فقد تمّ تمديد 1كم لكل 497,9 نسمة من الأوروبيين مقابل 6373,3 نسمة من مجموع سكان الإقليم أو مقابل 5875,3 نسمة من السكان المسلمين.

و بالمقارنة بين تلك الإنجازات التي تمّت حتى سنة 1936 أي قبيل الحرب العالمية الثانية و التركيبة الإثنية في الجزائر، نجد أنّ المناطق التي كانت تقطنها أغلبية أوروبية هي التي كانت تحظى بأولوية التزويد بخدمة الطاقة الكهربائية أكثر من المناطق التي تقطنها أغلبية من المسلمين الجزائريين. و لكن حتى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتغيّر الوضع كثيرًا، فبرغم تأميم قطاع الكهرباء و الغاز والذي أقيم على أساس جديد و هو الخدمة العمومية لتحقيق الرفاهية لجميع السكان و تحسين مستواهم المعيشي. حيث لم يُميّز نصّ قانون 8 أفريل 1946 أو المرسوم التنفيذي المكيّف له في الجزائر بين مواطن من أصل فرنسي أو من أصل جزائري أهلي كشرط للاستفادة من تلك الخدمة العمومية، إلاّ أنّ التمييز بقي موجودًا كممارسة كولونيالية في أرض الواقع. و رغم مضيّ حوالي عقد من الزمن عن التأميمات، أي مع اندلاع ثورة التحرير في الجزائر، نجد أنّ الشبكة في سنة 1956 لم تتطوّر كثيرًا من حيث درجة عدالة التوزيع، فقد وصل طول شبكة خطوط التوتّر المنخفض (v150 / v250) في الجزائر عامّة إلى 5524,4 كم، لكن بقيت وضعية الأقاليم السابقة على حالها تقريبًا. حيث أنّ كل 1كم من الشبكة أصبح يقابل 163,1 نسمة من الأوروبيين في إقليم الجزائر أو مقابل 1076,4 نسمة من الجزائريين، و كذلك في إقليم وهران حيث قدّرت بـــ1كم لكل 186,2 أوروبي أو 854,5 جزائري. أما في القطاع القسنطيني ذي الأغلبية الجزائرية الساحقة، فقد كان المعدّل 1كم لكل 3256,8 جزائري أو185,3 من أصل أوروبي، كما أنّ المعدّل العام للجزائر كان 1كم لكل 1529,4 جزائري أو178,1أوروبي[246].

و لاستكمال تلك المقارنة، لا بد أن نأخذ في حسابنا التوزيع الجغرافي لإنتاج التيّار الكهربائي في الجزائر، و حجمه، و استهلاك هذا النوع من الطاقة في المناطق المختلفة منها، و كذلك التطوّر

[246] FONTANEAU,1952, pp.179-184; A.S.Al. (1939-1947), p.22; A.S.Al. (1954), p.20

واتجاهات التوسّع التي عرفتها شبكة خطوط التوتّر العالي فيها. فنلاحظ أنّ المناطق الشرقية من الجزائر، و بما تتمتّع به من إمكانيات طبيعية لإنتاج الطاقة الكهرومائية، كانت تساهم بنسبة مهمّة في الإنتاج العام للجزائر من الطاقة الكهربائية، و التي قدّرت بحوالي 21,47 %، و منها الطاقة الكهرومائية التي قدّرت خلال سنة 1947 بحوالي 21,42 % من مجموع الطاقة الكهرومائية المنتجة في الجزائر. أما بالنسبة لخطوط التوّتر العالي، أي المحاور الأساسية لشبكة نقل الكهرباء في الجزائر، فقد كانت متوفّرة في إقليم قسنطينة حتى قبل تأميم قطاع الكهرباء و الغاز. ثم تطوّرت بشكل كبير بعد عام 1947، فقد تضاعفت بأكثر من خمس مرات، حيث أنّها أصبحت تشكّل حوالي 44,47 % من مجموع خطوط التوّتر العالي المنجزة في الجزائر إلى غاية عام 1960.

و قد كانت تلك الخطوط، تغذي بالخصوص منطقة مدينة الجزائر حتى منذ ما قبل التأميمات، أي على عهد الشركات و المؤسسات الرأسمالية، و استمرّ ذلك حتى بعد انفراد **"كهرباء و غاز الجزائر"** بتسيير هذا القطاع، و التي لم تعمل على تغيّر تلك السياسة حسب ما تظهره الإحصائيات المبيّنة سابقًا. كما كان توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق الشرقية من الجزائر ضئيلاً، حيث بلغ الاستهلاك في إقليم قسنطينة، حوالي 13,81 % من مجموع استهلاك الجزائر سنة 1947، فهو الأقل مستوى مقارنة مع باقي مناطق الجزائر الشمالية. هذا، و رغم الارتفاع الطفيف الذي عرفه الاستهلاك في المناطق الشرقية، فإنّ الفائض بقيّ مهمًا، أي الفرق بين إنتاج الإقليم و استهلاكه، بل ارتفع من 15,01مليون kwh في سنة 1947 إلى 19,91 مليون kwh سنة 1950 على سبيل المثال[247].

[247] FONTANEAU, 1952, pp.179-184, 154-156 ; A.S.Al. (1939-1947), pp.155-156 ; CÔTE, op.cit., p.162

الشكل (18): مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية للعمالات الثلاث سنة 1936

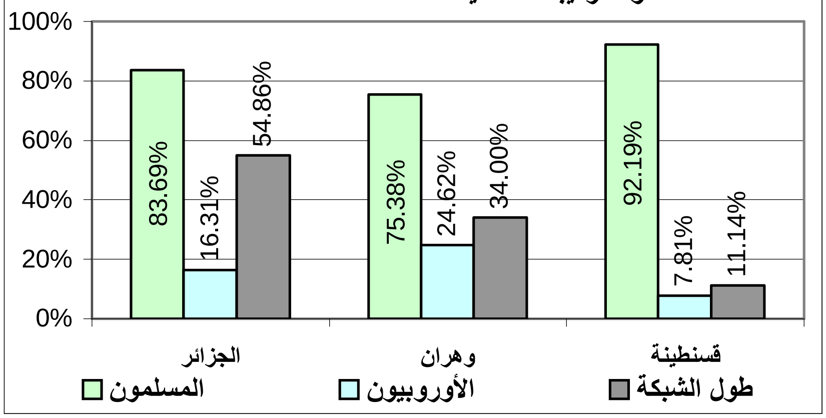

الشكل (19): مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية للعمالات الثلاث خلال الفترة 1954 و 1956

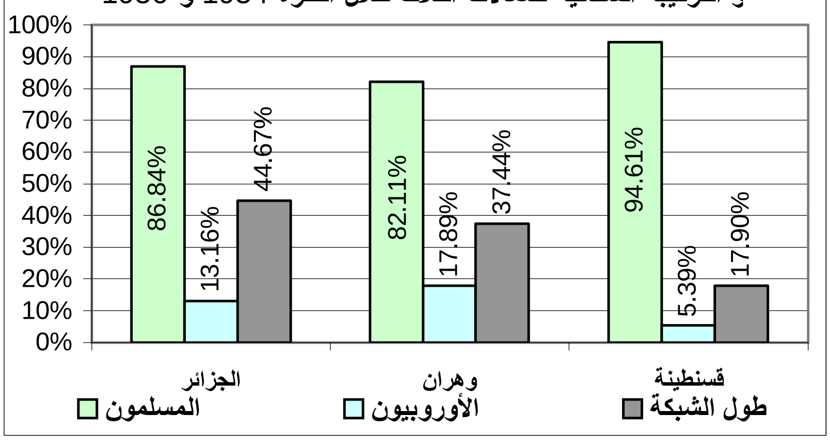

فمن خلال ما سبق، يمكن أن نخلص إلى نتيجة أولية و هي أنّ مسألة عدم كفاية إنتاج الطاقة الكهربائية في منطقة قسنطينة غير مطروحة البتّة. كما أنّ العامل الطبيعي الذي يمكن أن يعرقل عملية التوزيع، و هو البعد بين مناطق الإنتاج و مناطق الاستهلاك، غير مطروح هو الآخر بالنسبة لهذه المناطق الشرقية من الجزائر أو لإقليم قسنطينة. و ذلك لأنّ هذه المنطقة هي الأضيق في الجزائر الشمالية، فمناطق الإنتاج الوفيرة قريبة جدًا من التجمّعات السكانية أو الأقطاب الاستهلاكية.

أما بالنسبة لشبكة توزيع غاز المدينة، فالأمر لم يختلف كثيرًا عن شبكة توزيع الكهرباء، في ما عدا أنها أقل توسّعًا. فخدمتها كانت متركّزة في المدن الكبرى التي تضمّ كثافة سكانية أوروبية عالية، كمدينة الجزائر و التي كان 54,33 % من سكانها أوروبيون، و كانت تضمّ وحدها حوالي 42,03 % من شبكة توزيع الغاز الجزائرية عام 1951، أي بمعدّل 1كم لكل 800,36 نسمة من مجموع سكان المدينة. و تليها مدينة وهران التي 59,34 % من سكانها أوروبيون، و كانت تضمّ 21,04 % من مجموع شبكة توزيع الغاز الجزائرية أي بمعدّل 1كم لكل 1313,88 نسمة. و تليهما مدينة عنابة بـــ41,17 % من سكانها أوروبيين، و 7,49 % من شبكة توزيع الغاز، أي بمعدّل 1كم لكل 1417,85 نسمة. أما مدينة قسنطينة، و التي لا تضمّ بين سكانها سوى أقلية أوروبية قدّرت بحوالي 28,38 % من مجموع سكان المدينة، فإنّ نصيبها هو الأقل بين المدن الكبرى في الجزائر رغم كثافتها السكانية العالية. فطول شبكة توزيع الغاز فيها قدّرت بحوالي 5,27 % من مجموع الشبكة الجزائرية، أي بمعدّل استفادة ضعيف جدًا لا يتجاوز 1كم لكل 2577,95 نسمة. و تلي هذه المدن الكبرى، مدنًا أقل حجمًا و لكنها معروفة بكثافة السكان الأوروبيين فيها مثل سيدي بلعباس بـــ4,61%، و مستغانم بـــ4,38 %، و سكيكدة بـــ3,19 % من مجموع الشبكة الجزائرية لتوزيع الغاز[248].

[248] E.G.A.-R.G.E. (1951), pp.89-91 ; CÔTE, op.cit., p.176

4.3.3 توزيع الكهرباء و الغاز بين المجموعتين السكانيتين

و بعد دراسة كل تلك المعطيات غير المباشرة، و التي قرّبت لنا الصورة، لا بد أن نتطرق إلى دراسة بعض المعطيات التي يمكن أن توضح هذه الصورة أكثر، و تبيّن مدى عدالة التوزيع أو انعدامها بين السكان الجزائريين و الأوروبيين !

و هذه المعطيات المتوفرة لسنة 1958، تخصّ المدن الثلاث الكبرى في الجزائر، و هي بلديات مدينة الجزائر و وهران و قسنطينة، و بلديات الضواحي الحضرية المحاذية لها. و هي تتعلق بمساكن مشيّدة على النمط الأوروبي، و يبلغ عددها 308496 مسكنا، منها 110620 مسكناً تقطنها عائلات جزائرية. و يمكن تقسيمها إلى ثلاث أزواج من العيّنات، زوج لكل مدينة من المدن الثلاث، بحيث يشمل كل زوج: المساكن التي يقطنها الأوروبيون، و المساكن التي يقطنها الجزائريون. و تتمحور هذه المعطيات حول الشروط الأساسية التي لابد من توفّرها لضمان مستوى مقبول من الرفاهية لسكان هذه المنازل الحديثة.

لكن العائلات الجزائرية الـــ110620 ، التي تقيم في مساكن مشيّدة على الطراز الأوروبي، ليست هي كل العائلات الجزائرية، لأن أغلب السكان الجزائريين كانوا يقيمون في مساكن مبنية من مواد تقليدية بسيطة أو في أكواخ أقيمت بما وجد من وسائل ملتقطة من الخردة أو بأغصان الأشجار، و سواء كان ذلك في الأرياف أو الأكواخ التي أقيمت على هوامش المدن نتيجة للنزوح الريفي. و الذي ازدادت حدّته مع شدّة وطأة الفقر في الأوساط الريفية الجزائرية المترتّبة عن الاقتصاد الكولونيالي الممارس

عليها منذ بداية الاحتلال. أو كانوا يقيمون في مساكن بالأحياء الشعبية القديمة في المدن، خاصة الكبرى منها[249].

و كانت جميع هذه الأشكال من المساكن لا تتوفّر على أدنى شروط الحياة الكريمة، فهي منازل قديمة مهترئة، رطبة، و تفتقر للتهوية الصحية. كما لا تتوفّر على أي من وسائل الراحة أو النظافة التي تتوفّر عليها مساكن الأوروبيين، فهي لا تملك مصدرًا نظيفًا للماء الصالح للشرب، رغم أنّ بعضها مزوّد بآبار، لكن مياهها غير مأمونة بسبب خطر تلوّثها بتسربات المياه القذرة. فأغلب السكان الجزائريين يتزوّدون بالماء من عيون ماء جماعية هي الأخرى ليست في منأى عن التلوّث. كما لا تتوفّر مساكنهم هذه على دورات المياه الصحية، فهي غير مرتبطة إذًا بشبكات الصرف الصحيّ. وهذه هي الشروط الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي منزل ليكون صحيّا و صالحًا للسكن، ناهيك عن بقية شروط و وسائل الراحة الحديثة و على رأسها التيّار الكهربائي و الغاز. فهذه المساكن الريفية و الأكواخ و منازل الأحياء الشعبية إذًا لم تكن مزوّدة بتلك الخدمات.

أما فيما يخصّ المساكن المشيّدة وفق النمط الأوروبي و ذلك خاصة في بلديات المدن الكبرى الثلاث، الجزائر، وهران و قسنطينة، و بلديات الضواحي الحضرية المحاذية لها، و التي كانت تقطنها عائلات جزائرية، فقد كانت مهيأة نسبيًا مقارنة مع تلك التي تقطنها عائلات أوروبية. فنجد أنّه من أصل 110620 مسكن من هذا النوع سنة 1958 كان يقطنها الجزائريون في الجهات المذكورة، فإنّ 32,69% فقط منها كانت مزوّدة بالمياه مباشرة من الشبكة العامة، مقابل 86,58 % من أصل

[249] SARI (Djilali), Le désastre démographique, Société Nationale d'Edition et de Diffusion, Alger, 1982, p.225 ; NOUSCHI (André), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919. essai d'histoire économique et sociale, Presses Universitaires de France, Paris, 1961, pp.293-301,371

197876 مسكنًا كان يقطنها الأوروبيون[250]. كما كانت 33,07 % من مساكن الجزائريين تتزوّد بالماء من مناطق قريبة مقابل 3,61 % عند الأوروبيين. و كذلك دورات المياه التي أشرنا لأهميتها الصحية سابقًا، فإنّ 21,79 % فقط من مساكن الجزائريين كانت مزوّدة بها مقابل 65,71 % من مساكن الأوروبيين، في حين يستخدم باقي السكان دورات مياه خاصة أو جماعية موجودة خارج مساكنهم. أما بالنسبة للتدفئة المركزية، فقد زوّد بها 4,45 % من مساكن الأوروبيين مقابل 0,37 % من مساكن الجزائريين، مع العلم أنّ أغلب مساكن الأوروبيين الأخرى مزوّدة بمصادر الطاقة الكافية لاستخدام وسائل التدفئة الخاصة. و على رأس مصادر الطاقة المكيّفة للاستخدامات المنزلية كما ذكرنا سابقا، التيّار الكهربائي و الغاز، حيث كانت 96,24 % من مساكن الأوروبيين مزوّدة بالتيّار الكهربائي مقابل 61,86% فقط من مساكن الجزائريين، و بالنسبة للغاز فقد كان الفارق أكبر 58,75 % مقابل 7,29%[251].

و إذا قارنّا بين مستويات التجهيز لكل مدينة من المدن الثلاث؛ نجد أنّ المساكن في منطقة الجزائر هي الأفضل تجهيزًا، بينما مساكن قسنطينة هي الأقل تجهيزًا على العموم. و قد يعود ذلك في أحد جوانبه إلى الكثافة السكانية الحضرية التي تتفوّق فيها مدينة الجزائر و منطقتها، فحسب تعداد 1954 فإنّ مجموع عدد سكانها بلغ 355040 نسمة، كما بلغ عدد سكان مدينة وهران 291812 نسمة، بينما كان مجموع عدد سكان مدينة قسنطينة 143334 نسمة.

و فيما يخصّ التجهيز بخدمة الكهرباء أو الغاز، فإنّه باستخدام تلك المعطيات، التي إن دقّقنا فإننا نخلص إلى نتيجة مهمّة جدًا. بحيث إذا اعتبرنا أنّ كل مسكن مزوّد بخدمة الكهرباء أو الغاز هو توصيلة من توصيلات **"كهرباء و غاز الجزائر"**. و باستعمال معطيات التركيبة الإثنية لسكان المدن

[250] T.E.A. (1958), p.106
[251] ibid., p.63

الثلاث المعنية و الواردة في تعداد 1954، فإننا نجد فرقًا شاسعًا بين فئتي الأوروبيين و الجزائريين من حيث درجة الاستفادة من هذه الخدمات.

الشكل (20): مقارنة بين تهيئة مساكن الأوروبيين و المسلمين في المناطق الحضرية الكبرى من الجزائر سنة 1958

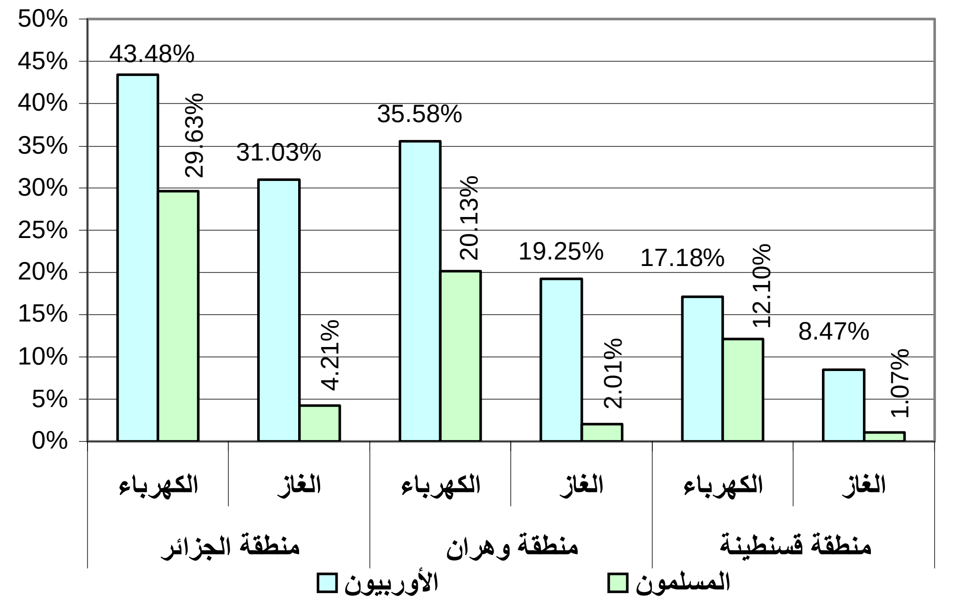

و بداية بالمعدّلات العامّة للمدن الثلاثة مجتمعة، حيث نجد أنه هناك توصيلة للكهرباء لكل 1,97 نسمة من الأوروبيين مقابل توصيلة لكل 5,98 نسمة من الجزائريين، و توصيلة من الغاز لكل 3,37 نسمة من الأوروبيين مقابل توصيلة لكل 58,28نسمة من الجزائريين. و النتيجة الثانية هي التقارب بين معدّلات استفادة السكان الأوروبيين في المدن الثلاثة، فهي بالنسبة لتوصيلات ثم ، توصيلة كهرباء لكل 2,24 نسمة و توصيلة الغاز لكل 3,14 نسمة في مدينة الجزائر، و لكل 2,46 نسمة ثم 4,54 نسمة في وهران، و لكل 1,2 نسمة و 2,43 نسمة على التوالي أيضًا في قسنطينة. لكن إذا ما قارنّا بين درجة استفادة الجزائريين في كل من المدن الثلاثة فإنّنا نجد الفرق واضحًا. بحيث أنّ سكان منطقة الجزائر هم الأفضل تجهيزًا بين الجزائريين و ذلك بمعدّل توصيلة كهرباء مقابل كل 4,95 نسمة، وتوصيلة غاز لكل 34,82 نسمة. أما الجزائريون في مدينة وهران فهم أقل تجهيزًا و ذلك بتوصيلة

كهرباء لكل 5,33 نسمة، و الغاز لكل 53,47 نسمة. أما الجزائريون في مدينة قسنطينة فهم الأقل تجهيزًا على الإطلاق بين سكان المدن الثلاثة، و ذلك بتوصيلة كهرباء لكل 7,67 نسمة، و توصيلة غاز لكل 86,56 نسمة، و ذلك رغم أنّ الأوروبيين الأفضل تجهيزًا بخدمة الكهرباء و الغاز في الجزائر هم سكان قسنطينة و ذلك حسب المعدّلات المشار إليها سابقًا[252].

أما بالنسبة لعملية "الكهربة الريفية" فإنّ أهدافها الأساسية، هي أهداف اجتماعية و سياسية أكثر منها أهداف اقتصادية؛ فالغاية منها أولاً، فك العزلة عن المناطق الريفية و الصحراوية بربطها بشبكة الكهرباء و الغاز، بالتوازي مع ربطها بباقي شبكات البنية التحتية للجزائر. و منها يتم تزويد سكان هذه المناطق بالخدمات الضرورية التي يتمتّع بها سكان المناطق الحضرية؛ و حتى يتمكن سكان الريف من استخدام الوسائل الحديثة التي توفّر لهم الراحة و تحسّن من مستواهم المعيشي. و بالتالي محاولة تثبيت السكان و تفادي هجرتهم للريف، و تجنب العواقب التي قد تنجرّ عن النزوح الريفي مثل تزايد اليد العاملة في المدن و التي هي غير قادرة على استيعابها. و من ثمة فقط، يمكن تحقيق مكاسب اقتصادية، و على رأسها تحسين الأداء الزراعي و رفع الإنتاجية، بتطوير المكننة الفلاحية كوسائل الرّي و ضخ المياه، و تزويد مزارع الإنتاج الحيواني بالإنارة الضرورية، و الورش الفلاحية و معامل تحويل بعض المنتجات الفلاحية أو بعض ورش الحرفيين بالطاقة المحركة[253].

لقد قامت **"كهرباء و غاز الجزائر"**، و عن طريق برامج الكهربة الريفية، بعدة إنجازات. فإنّ عملية التوصيل بشبكة التوزيع في المناطق الريفية، و خلال الفترة بين 1948 و 1959، تكون قد مسّت

[252] A.S.Al. (1956-1957), p.20
[253] BOUVERESSE, op.cit., p.2043

حوالي 600 من المراكز الريفية أو الدواوير، و حوالي 3200 من المزارع. و ذلك بمعدّل 5,33مزرعة أو مستثمرة فلاحية، مقابل كل مركز ريفي أو دوّار مكهرب. و خلال سنة 1959 وحدها، كانت أشغال الكهربة جارية بحوالي 80 مركزًا ريفيًا و 192 مزرعة. و الملاحظ أيضًا أنّ مشروع قسنطينة قد سرّع عملية الكهربة الريفية، فمن 256 مركزًا أو دوّارًا مكهربًا إلى غاية سنة 1955 قفز هذا الرقم إلى 600، و كذلك المستثمرات الفلاحية المكهربة ارتفعت من 569 مزرعة سنة 1955 إلى 3200 سنة 1959[254].

لكن مع كل هذه الإنجازات لتزويد الريف بالطاقة الكهربائية، فإنّ ساكنة الأرياف كان حظهم ضعيفًا جدًا مقارنة بساكنة المدن. فحتى عام 1954، لم يستفد إلاّ حوالي 2,81 % من إجمالي سكان الريف الجزائري. أما عن التوزيع بين الأقلية الأوروبية و الغالبية الجزائرية في الريف، فإنّنا نجد معظم الاستفادة تمّت بين السكان الأوروبيين، لأنّ أغلب القرى المزوّدة بخدمة الكهرباء هي القرى الاستيطانية. و يمكن أن نستشف ذلك من خلال العلاقة بين عدد السكان المستفيدين من هذه الإنجازات، و نسبة السكان الأوروبيين في المناطق الريفية التي قدّرت بحوالي 91,32 %، في مقابل 2,90 % من الجزائريين إذا ما قورنت مع العدد الهائل للسكان الجزائريين في المناطق الريفية. فيما عدا استفادة عدد من قرى الجزائريين في منطقة القبائل، و قد يعود ذلك إلى الكثافة السكانية العالية في تلك المناطق، و التي تتراوح بين 200 و 300 ن/كم^2، أو لقدرتها الاستهلاكية للتيّار الكهربائي، خاصّة بفضل وجود بعض النشاطات الصناعية بها، ذات الأهمية الاقتصادية بالنسبة للفرنسيين. و لكن رغم ذلك فهي لا تمثّل إلاّ نسبة ضعيفة مقارنة مع إجمالي القرى المكهربة، فهي لم تتجاوز 16,66 % عام

---

254 R.R.E.A., n°77, p.18; Algérie-développement (1959), op.cit., p.13,77 ; GENDARME, op.cit., pp.152-153

و أنظر جدول: إنجازات الكهربة الريفية (1948-1956)

1952، و بلغت 35,18 % في عام 1955، من مجموع القرى المستفيدة من توصيل خدمة الكهرباء[255]. و بذلك فإنّ عملية التجهيز بالكهرباء و الغاز في الجزائر لم تتجاوز المنطقة الساحلية، والسهول جنوب-الساحلية، أي مجرد شريط مواز لساحل البحر، قد يتراوح عرضه بين 20 و 50 كم؛ و هي المنطقة التي كانت تضمّ مدن و أغلب قرى الأوروبيين و نشاطاتهم الاقتصادية[256].

الجدول (4): قرى القبائل المستفيدة من الكهرباء الريفية خلال الفترة بين 1951 و 1955

1951	1952	1953	1954	1955	المجموع
9	6	14	19	13	61

المصدر: *R.R.E.A., n°77, p.21*

أما بالنسبة للمناطق الجنوبية، فرغم قصر شبكتها مقارنة مع المساحات الشاسعة في الصحراء، وتشتّت سكانها، فإنّنا نلاحظ تطوّرًا محسوسًا في استهلاك للتيّار الكهربائي مع أنّها كانت أقل استفادة من برامج الكهربة عمومًا مقارنة مع الجزائر الشمالية[257]. و من خلال ذلك، يمكن أن نحدّد بعض معالم التحوّل الاجتماعي و الاقتصادي التي عرفتها بعض المناطق في الجنوب الجزائري التي استفادت من عملية الكهربة. بحيث أنّ توسيع شبكة التوتّر المنخفض، ساعدت على رفع استعمال الطاقة الكهربائية للإنارة الخاصة و الاستعمالات المنزلية خلال فترة 1948 إلى 1954، بنسبة قدرها 126,87 % أو بمعدّل نموّ سنوي قدره 21,14 %. كما تطوّر استعمالها في الإنارة العمومية التي تشرف عليها الجماعات المحلية، و ذلك بنسبة معتبرة قدرها 227,73 % خلال الفترة نفسها، أي بمعدّل نموّ سنوي قدره 37,96%. بالإضافة إلى ارتفاع عدد المشتركين في خدمة الطاقة الكهربائية للاستعمالات المنزلية من منطقة الواحات،و هي الأكثر كثافة سكانية في مناطق الجنوب، بنسبة 113,7 % حتى عام 1955[258].

---

[255] R.R.E.A., n°77, p.21 ; CÔTE, op.cit., pp.118-119,150
[256] CÔTE, ibid., p.176
[257] أنظر جدول: تطور مبيعات الطاقة الكهربائية في المناطق الصحراوية
[258] R.R.E.A., n°77, p.22

لكن الملاحظ أنّ هذه النسب المجرّدة المذكورة سابقًا، هي نسب عالية من الناحية الإحصائية الصرفة فقط، بينما إذا أخذنا في الاعتبار الاحتياجات الملّحة لسكان المناطق الجنوبية و التي تعكسها الكثافة السكانية العامة. و أيضًا إذا راعينا للتركيبة الإثنية، حيث يتفوّق في تلك المناطق العنصر الجزائري عدديًا، مقارنة بالعنصر الأوروبي، و أنّ الجزائريين هم السكان المشتّتون عبر المساحات الشاسعة، فإنّ الأمر سيظهر بشكل مختلف تمامًا[259].

فإذا نظرنا إلى مجموع سكان المناطق الجنوبية في سنة 1954، فإنّنا نجد أنّه يشكل حوالي 8,68 % من المجموع العام لسكان الجزائر. و يشكل الأوروبيون القاطنون في هذه المناطق حوالي 1,32 % من مجموع الأوروبيين في الجزائر، و هي النسبة الأخفض للأوروبيين في الجزائر عمومًا، أي كان عددهم 12964 من أصل 984031 نسمة. و هي نسبة ضعيفة جدًا، و ذلك لأنّ الاستيطان الأوروبي في الصحراء لم يزدهر كما كان الحال في المناطق الشمالية أو الأرياف الساحلية و تلك المحاذية للمدن الكبرى، و قد يعود ذلك أساسًا لأسباب طبيعية-اقتصادية. أما السكان الجزائريون في الصحراء، فقد شكلوا ما نسبته 9,54 % من مجموع السكان الجزائريين، أي كان عددهم 805695 من أصل 8449332 نسمة.

و بالمقارنة بين درجة استفادة السكان الأوروبيين و الجزائريين فإنّنا نجد فارقًا حسابيًا شاسعًا جدًا. فمن 2094 مليون kwh التي تمّ توزيعها على الاستعمالات المنزلية في المناطق الصحراوية سنة 1954، فإنّ معدّل التوزيع السنوي بالنسبة للفرد الأوروبي قدّرت بحوالي 161,52 ألف kwh بينما معدّله على الفرد الجزائري 2599 kwh، أي أنّ نصيب الفرد الجزائري لا يمثل إلاّ 1,61% مقارنة مع نصيب الفرد الأوروبي. أما بالنسبة للإنارة العمومية التي استهلكت في السنة ذاتها و هي 390 مليون kwh،

[259] R.R.E.A., n°77, pp.21-23 ; A.S.Al. (1954), p.20 ; CÔTE, op.cit., p.162

فإنّ معدّل التوزيع السنوي بالنسبة للفرد الأوروبي قدّر بحوالي 30,08 ألف kwh بينما معدّله على الفرد الجزائري 484,05 kwh [260].

[260] R.R.E.A., n°77, p.22 ; A.S.Al. (1954), p.20

خاتمـــة

لقد قامت السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة التي تبناها الاستعمار الفرنسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، من الجانب النظريّ، على أساس: تزويد الاقتصاد الجزائري بصناعات تحويلية وبنية تحتية حديثة، قادرة على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحويل الجزائر إلى بلد متقدّم اقتصاديًا و ينعم سكانه بالرخاء. و قد لعبت الظروف المستجدّة و المخاطر التي تهدّدت فرنسا، دورًا مهمًّا في إحداث ذلك التغيير الذي مسّ التنظيم الاقتصادي الكولونيالي، و إعطاء الأولوية لتطوير قطاعات البنية التحتية المتنوّعة في الجزائر، و تأميم القطاعات الاستراتيجية و على رأسها قطاع الكهرباء و الغاز الذي أُسند الإشراف عنه للمؤسسة المستحدثة: **"كهرباء و غاز الجزائر"**.

و من خلال دراسة تطوّر هذا القطاع في ظل السياسة الاقتصادية الفرنسية الجديدة في الجزائر ومقارنتها مع وضعيّته قبل الحرب العالمية الثانية، يمكن أن نحكم على عملية تأميم قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر: أنّها حقّقت نتائج أفضل من أسلوب الاستغلال السابق؛ فقد كانت لعملية توحيد الشبكة عدة نتائج إيجابية لم تتمكّن المؤسسات الرأسمالية التي استغلت القطاع من قبل، من تحقيقها:

فلقد نجحت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** بعد إجراء عدة دراسات و تجارب ميدانية، في تصميم نموذج تقنيّ جزائري متماشٍ مع الظروف الطبيعية و الخصائص الاقتصادية للجزائر، و يضمن أعلى إنتاجية ممكنة لقطاع الكهرباء و الغاز الجزائري. و هو النموذج الذي سمح بتخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حدّ بالاعتماد على نظام التكامل بين الإنتاج الحراري و الكهرومائي و تقنيات أخرى، كما سهّل أيضًا عملية نقل وتوزيع الشُحن الفائضة عبر مناطق متباعدة جغرافيًا والتي يوجد بها طلب يفوق

إنتاج محطّاتها المحلّية أو القريبة منها؛ و ذلك مع تخفيض هدر الطاقة عبر خطوط التوتّر العالي التي تعتبر كالعمود الفقري للشبكة.

و قد تحقّقت مثل تلك النتائج، رغم الارتباط التقني بين**"كهرباء فرنسا/غاز فرنسا"** و قطاع الكهرباء والغاز في الجزائر و ذلك بموجب النصوص المنظّمة لهذا القطاع، إلاّ أنّ تلك العلاقة لم تمنع من تصميم النموذج الجزائري المتأقلم مع الظروف الجزائرية، ويمكن أن يعبّر ذلك عن مدى الاستقلالية التي تمتّعت بها مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** كمؤسسة جزائرية تستجيب لمتطلّبات سوق الطاقة الجزائرية التي تختلف إلى حدّ بعيد عن سوق الطاقة الفرنسية.

كما تميّزت مؤسسة **"كهرباء و غاز الجزائر"** في ما يخصّ مسألة التسيير، بهيكلتها التي نجحت في التنسيق بين مستويات التسيير الثلاثة: المركزّي و الجهوي و المحلّي، و في المجالات الأساسية: الإداريّة و التقنية بالإضافة إلى عملية التسويق. وهو ما سمح لتلك المؤسسة باستغلال الموارد المالية والبشرية المتوفّرة لتحقيق أفضل النتائج: حيث أنّ المستوى الأعلى يضمّ تحت إشراف المدير العام عدة مديريات مركزية متخصّصة، تشرف كل منها و بخاصة التقنية، على إعداد الدراسات و تنفيذ المشاريع أومتابعتها، مما يسهّل التكامل فيما بينها دون تداخل في الصلاحيات. أما على المستويين الجهوي والمحلّي فإنّ الاهتمام كان ينصبّ على عملية التوزيع و إيصال الخدمة إلى الزبائن و السهر على جودة نوعيتها و صيانة التجهيزات لضمان استمرارية الخدمة. وقد أعطى ذلك التنظيم مؤسسة **"كهرباء وغاز الجزائر"**، المرونة الضرورية في اتخاذ القرارات المناسبة و الاستجابة السريعة لأيّ طارئ. و قد ورثت الجزائر المستقلة سنة 1962، تلك الإيجابيات التي حقّقتها المؤسسة العمومية **"كهرباء وغاز الجزائر"**، و لكن ورثت نقائصها أيضًا.

فرغم النجاحات التقنية و التجارية التي حقّقتها تلك المؤسسة خلال الفترة 1947-1962، إلاّ أنها كانت فاشلة على المستوى الاجتماعي؛ وخاصّة ما يتعلّق بالتّوزيع المخصّص للاستعمالات المنزلية، حيث أنّ نسبة التغطية بخدمة الكهرباء كانت ضعيفة مقارنة بمساحة الجزائر أو بالنسبة لتوزيع الكثافة السكانية، كما أنّ خدمة الغاز كانت أضعف من ذلك بكثير. فأغلب شبكة التوزيع المنجزة إلى غاية سنة 1962، كانت تمسّ المدن بينما تجنّبت القرى الجزائرية في الأرياف. وفي المدن مسّت الأحياء الأوروبية أكثر من أحياء الجزائريين الأهالي. ويمكن ملاحظة تناقص التغطية بهذه الخدمة بوضوح في اتجاه الداخل والجنوب، وفي الجزائر الشمالية يلاحظ الشيء ذاته باتجاه المناطق الشرقية؛ و هو ما يبيّن أنّ تلك المؤسسة لم تشذّ عن أهمّ قواعد سياسة النظام الكولونيالي، و هي التمييز العنصري بين فئتي السكان في الجزائر. وكما مارست ذلك التمييز على مستوى توزيع الخدمات، مارسته أيضًا على مستوى العمال والموظفين و الإطارات، حيث لم يحظ الجزائريون بنفس الفرص التي حظي بها الأوروبيون وعلى مختلف الأصعدة المهنية أو القيادية في المؤسسة.

و بذلك فإنّ النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها في ما يتعلّق بالأهداف الاجتماعية لتلك المؤسسة، أي ترقية المستوى المعيشي للسكان في الجزائر، عن طريق توزيع التيّار الكهربائي للاستعمالات المنزلية، فإننا نجد أنّ أغلب عمليات التجهيز التي تمّت لهذا الشأن، تمّت حسب التوزيع الإثني للسكان. و بذلك لم تختلف هذه الوضعية عمّا كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، فالتجهيز الذي شيّده الفرنسيون في الجزائر سواء قبل أو بعد الحرب، لم يتجاوز المنطقة الساحلية، و السهول جنوب-الساحلية، أي الشريط الساحلي، الذي لم يتجاوز عرضه 20 إلى 50 كم. و منه يمكن أن نستنتج بأنّ الاقتصاد الاستعماري الجديد ما هو إلاّ نسخة جديدة عن التنظيم الكولونيالي القديم، و له الأهداف ذاتها التي لم

تتغيّر كما يستعمل الوسائل نفسها. فالجزائر ما تزال مقسمة إلى قسمين جزائر الكولون التي تتمتّع بالتقدّم و الرخاء، و جزائر الأهالي التي تعيش التخلّف و الفقر.

و كما لم تكن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية كافية ليستفيد الأهالي بخدمة الكهرباء والغاز كما يستفيد الأوروبيون، فإنّ الإجراءات المتعلّقة بتطوير القطاعات الصناعية الاستراتيجية في الجزائر، لم تكن جدّية أو لم تكن كافية لبناء صناعة جزائرية حقيقية. فرغم التطوّر الذي حقّقته شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر إلى غاية سنة 1962 من حيث الإنتاج و النقل، و الارتفاع الملاحظ في مجال الاستهلاك الصناعي للكهرباء، فإنّ ذلك لم يُحدِث التقدّم الصناعي المنتظر، و لم يكن انعكاسًا له، بل كان ناتجًا عن توسيع مجالات صناعية معيّنة كان الاقتصاد الفرنسي بحاجة إليها على مستوى المتربول أو على المستوى المحلّي، و قائمة السلع الجزائرية المصدّرة تدلّ على ذلك.

فالتقدّم الصناعي إذًا، لم يتحقّق رغم مرور حوالي 14 سنة على بداية عملية تصنيع الجزائر، والجزائر لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية إلاّ فيما نَدَر، و حجم الواردات و أنواعها من المتربول تبيّن ذلك، فقد ارتفعت كمّية صادرات الصناعة الفرنسية نحو الجزائر؛ و بالتالي حقّقت الصناعة الميتروبولية أرباحًا مرتفعة على حساب الميزان التجاري الجزائري. و منه نستنتج أنّ تلك السياسة الاقتصادية الاستعمارية الجديدة في الجزائر، لم تكن إلاّ نوعًا من ترقية المبيعات الفرنسية، وخلق فرص أكثر لصادرات صناعاتها. و بذلك بقي الاقتصاد الجزائري مجرد غرفة خلفية للاقتصاد الفرنسي، بحيث يمثّل سوقًا احتياطية خالصة للصادرات الفرنسية، و التي ارتفعت بحجّة عملية التجهيز الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

المـلاحـــق

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

قائمة المختصرات

Annuaire Statistique de l'Algérie	A.S.Al.
Documents algériens (synthèse de l'activité algérienne)	DocAl
Documents Nord-Africains	DocNA
Électricité et Gaz d'Algérie	E.G.A.
Rapport de gestion de l'exercice	E.G.A.-R.G.E.
kilovolt	kv
Kilovolt ampère	kva
kilowatt	kw
kilowatt/heur	kwh
Nouvelles Réalités Algériennes	N.R.A.
Revue de la Région Économique d'Algérie	R.R.E.A.
Tableaux de l'Économie Algérienne	T.E.A.
volt	v

فهرس الأشكال و الجداول

أ / الأشكـــال البيانيـــة

	البيـــــــان	الصفحة
1	مقارنة بين تطور مساحة الكروم و إنتاج الخمور في الجزائر 1861-1938	11
2	تطور إنتاج خامات الحديد و الفوسفات في الجزائر 1916-1953	13
3	دور صادرات الخمور في الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر بين 1905 و 1914	17
4	توزيع واردات و صادرات الجزائر حسب المواد 1947	19
5	مقارنة بين كميات التساقط المسجلة في محطة وهران و الإنتاج الكهرومائي 1952-1956	54
6	تذبذب قدرة محطات توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية	61
7	إنتاج معامل الغاز في الجزائر 1934-1946	61
8	الإنتاج الشهري للطاقة الكهرومائية في الجزائر 1951	88
9	تطور إنتاجية اليد العاملة في قطاعي الكهرباء و الغاز في الجزائر 1947-1956	91
10	تطور إنتاج معامل الغاز في الجزائر 1934-1960	91
11	تطور شبكة النقل بخطوط التوتر العالي عبر العمالات الثلاثة في الجزائر 1928-1960	96
12	تطور المؤشر الصناعي للكهرباء و الغاز في الجزائر 1948-1957	106
13	مقارنة بين الإنتاج الحراري و الكهرومائي في الجزائر 1938-1962	106
14	تطور مبيعات الغاز في الجزائر بين 1933-1960	111
15	تطور المؤشر الصناعي لبعض القطاعات الصناعية في الجزائر 1948-1957	120
16	تطور إنتاج صناعات الحديد في الجزائر 1951-1961	120
17	مقارنة بين خطوط التوتر العالي و المنخفض المنجزة في الريف 1948-1955	135
18	مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية 1936	142
19	مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية 1954-1956	142
20	مقارنة بين تهيئة مساكن الأوروبيين و المسلمين في المناطق الحضرية 1958	147

ب/ الجـــــداول

	البيـــــــان	الصفحة
1	مقارنة درجة التقدم بين الجزائر و بلدان أخرى 1950	16
2	تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في شمال أفريقيا	63
3	مقارنة أسعار الطاقة بين الجزائر و فرنسا 1956	114
4	قرى القبائل المستفيدة من الكهرباء الريفية 1951-1955	150

فهرس الأعـــلام

الجنرال فايغون(*WEYGAND*)	18
الفيلوكسيرة (*Phylloxéra*)	10
الشيخ امحمد	74
إيف شاتينيو (*Yves CHATAIGNEAU*)	46 – 38
بول كروسنييه (*Paul CROSNIER*)	79
بيـــدو (*BIDAULT*)	34
جاك جوندرو (*Jacques GENDROT*)	94
ديبـــرو (*DEPREUX*)	33
ديغول	85 – 65
حسين علواش	74
يوسف وليد عيسى	75
ماسبتيول (*Maspetiol*)	14
مورا (*MURAT*)	38
محند الصالح بوعكوير	74
مصطفى قليل	74
مقران موهوب	74
عبد القادر زروقي	75
فيـــفيـــه(*VIVET*)	9
صدوق مواس	74
روبير ديلافينيات (*Robert DELAVIGNETTE*)	133
روجيه ليونارد (*Roger LĖONARD*)	37 – 31 – 28 – 23
رونيه بلوفين (*René PLEVEN*)	36

فهرس المؤسسات و الهيئات

الجمعية الفرنسية للجغرافيا الاقتصادية 23
المجلس الأعلى للكهرباء والغاز 72 – 73
المجلس الوطني التأسيسي 33
المحافظة العامة للتخطيط 36
المخطط الأول للتحديث و التجهيز 36
كهرباء فرنسا/غاز فرنسا 75 – 76
لجنة الاستثمارات 40
لجنة الدراسات الاقتصادية و السياسية للاتحاد الفرنسي 24
لجنة تدقيق الحسابات 72 – 73
لجنة تحديث أقاليم ما وراء البحار 36
مديرية الإنتاج الكهربائي 71
مديرية المصالح المالية 71
مديرية الشؤون الاجتماعية 71
مديرية التجهيز الكهربائي 71
مديرية التجهيز و إنتاج الغاز 71
مديرية التوزيع 71
مجلس الإدارة 70 – 71 – 74
مجلس التخطيط 36
مجموعة المسلمين المستقلين 33
مؤسسة بيغين*(Béghin)* 18
مؤسسة لوميغر- ديبرويل*(Lemaigre-Dubreuil)* 18
مؤسسة سانت غوبين*(Saint-Gobain)* 18
مصالح الاستيطان و الرّي 59
مشروع مارشال *(Plan MARSHALL)* 42
مشروع قسنطينة 85 – 86 – 119
مخطّط التحديث و التجهيز 40

مخطّط التحديث و التجهيز الكهربائي في الجزائر 46
شركة ألستوم *(ALSTHOM)* 127
صندوق التحديث و التجهيز 40
صندوق الترقية الاجتماعية 40
شركة بونتآ-موسون*(Pont-à-Mousson)* 18
شركة سافوازيين *(SAVOISIENNE)* 127

فهرس الأماكن

الأربعاء	82 - 84
البليدة	82
الجنوب الوهراني	15 – 50 – 53
الوادي البارد	57
الوادي الكبير	50
الحجّار *(Duzerville)*	82 – 108
الحميز	46 – 60
الحراش *(Maison-Carrée)*	95
الكرمة *(Valmy)*	99
المحمدية *(Perrégaux)*	60
العوينات *(Clairfontaine)*	84 – 108 – 109
القنادسة	15 – 53
الشلف	50 – 54 – 57

التافنة 50 – 57
الخروب 84
أرزيو 119
إغيل 81 – 83
أغريون 50 – 81 – 83 – 84 – 87
بوحنيفية 60
بوفاريك 99
بوغني- الأسفل *(Boghni-aval)* 59
بوغني-الأعلى*(Boghni-amont)* 57
بني بهدل 60
بشار- الجديد 15 – 53
درغينة *(Darguinah)* 82 - 84
وادي الفضة 54 – 59
وادي القطريني 53
وادي بوسلام 84
وادي جنجن 84 – 87
وادي تيارت 57
وجـــدة (المغرب الأقصى) 108
زهانة *(Saint Lucien)* 82
زيامة المنصورية 84
حاسي الرمل 86 – 92
طاورة *(Gambetta)* 130
كسيكسو- العبادلة 15 – 53
لغريب 54 – 60
مناجم الكويف 47
مناجم بشار 25
مناجم جبل العنق 47
مناجم مزيتة 47
مناجم قفصة (تونس) 47
مناجم تجروين (تونس) 47 – 109
مشدالة *Maillot* 57 – 59
سانت-هوبير *(St-Hubert)* 82 – 99

سانتا- كروز *(Santa-Cruz)* 84
سوق الجماعة 59
سيدي بلعباس 99 – 143
ستيديا *(Georges-Clemenceau)* 130
عين الحمام*(Michelet)* 59
عين فكّان *(Ain Fekkan)* 57
عين تموشنت 60
فحم الجنوب الوهراني 50 – 60
قورية *(Gouriet)* 59
خراطة 81
غليزان 82 - 92

قائمة المصادر و المراجع

أ / **المراجع باللغة العربية**:

1. المعداوي (محمد يوسف)، مذكرات في الأموال العامة و الأشغال العامة، الجزء الأول: الأموال العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992
2. مجموعة من الأساتذة السوفييت، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية)، ترجمة: القزويني (علي محمد تقي عبد الحسين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991

ب/ المراجع باللغة الأجنبية:

OUVRAGES :

1. AGERON (Charles-Robert), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1973), Collection « Que sais-je ? »n°400, 5ème édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1974
2. CELIER (Charles) et al., Industrialisation de l'Afrique du nord, Librairie Armand Colin, Paris, 1952
3. CORNET (Pierre), Du mirage au miracle pétrole saharien, Nouvelles Éditions Latines, Paris, 1960
4. CÔTE (Marc), L'Algérie ou l'espace retourné, Media-Plus, Constantine, 1993
5. DJEBARI (Youcef), La France en Algérie bilans et controverses, Volume III, Office des Publications Universitaires, Alger, 1995
6. DUMOULIN (Roger), La structure asymétrique de l'économie algérienne d'après une analyse de la région de Bône, Éditions GENIN, Paris, 1959
7. FONTANEAU (Pierre), L'Électrification de l'Algérie, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1952
8. GANIAGE (Jean), L'expansion coloniale de la France sous la Troisième République (1871-1914), Payot, Paris, 1968
9. GENDARME (René), L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, Librairie Armand Colin, Paris, 1959
10. ESTOUBLON (Robert) et LEFEBURE (Adolphe), Code de l'Algérie annoté (année1947), La Maison des livres, Alger, 1951
11. ISNARD (Hildeber), La vigne en Algérie. Étude géographique, tome II, Éditions Ophrys-Gap, Imprimerie Louis Jean Gap, 1954
12. KADDACHE (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien question nationale et politique algérienne 1919-1951, Tome 2ème, Entreprise Nationale du Livre, 2ème Édition, Alger,1993
13. KHANDRICHE (Mohamed), Développement et réinsertion. L'exemple de l'émigration algérienne, Office des Publications Universitaires, Alger, 1982
14. KHENNAS (Ismail) et al., Politique énergétique et production d'électricité en Algérie, Centre de Recherche en Économie Appliquée (C.R.E.A.), Imprimé sur presses spéciales U.A.F.A., Alger, 1982
15. NOUSCHI (André), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919. essai d'histoire économique et sociale, Presses Universitaires de France, Paris, 1961
16. PELLEGRIN (Henri), Le statut de l'Algérie, La maison des livres, Alger,1953
17. SARI (Djilali), Le désastre démographique, Société Nationale d'Édition et de Diffusion, Alger, 1982

جـ/ الرسائل الجامعية:

THESES :

1. BOUVERESSE (Jacques), Les délégations financières algériennes (1898-1945), Tome II, Thèse de doctorat d'État en histoire du droit, Université de Nancy II, 1979

2. HOUITI (Ahmed), Industrialization and economic development: The experience of post-independence Algeria (1962-1984), Ph.D. These in Sociology, American University, Washington D.C., 1985
3. TCHAPGA (Flavien), L'ouverture des réseaux électriques des pays d'Afrique Subsaharienne aux capitaux prives. Choix organisationnels et contraintes institutionnelles, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Paris 13, Paris, 2002

د / أرشيف مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر" :

(المحفوظ في أرشيف ولاية فسنطينة)

DOCUMENTS DE L'E.G.A. :

1. Électricité et Gaz d'Algérie 1947-1952, Imprimerie Baconnier Frères, Alger, 1952
2. Électricité et Gaz d'Algérie célèbre son dixième anniversaire (1947-1957), Imprimerie Baconnier, Alger, s.d.
3. Rapport de gestion du premier exercice 1947-1948, Imprimerie La Typo-Litho et Jules CARBONEL réunies, Alger, s.d.
4. Rapport de gestion de l'exercice 1949, Imprimerie La Typo-Litho et Jules CARBONEL réunies, Alger, s.d.
5. Rapport de gestion de l'exercice 1951, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
6. Rapport de gestion de l'exercice 1952, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
7. Rapport de gestion de l'exercice 1953, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
8. Rapport de gestion de l'exercice 1956, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
9. Rapport de gestion de l'exercice 1960, Imprimerie Baconnier, Alger, s.d

هـ/ أرشيف وزارة الحربية الفرنسية :

CHATEAU DE VINCENNES :

(Le Service Historique de l'État-Major de l'Armée de Terre Française)

La sous-série: **1H 1104**

1) Commissariat Général du Plan de Modernisation et d'Équipement, État des opérations du Plan de Modernisation et d'Équipement à la fin de 1950 – Afrique du Nord
2) Note sur les besoins en énergie électrique crées en Algérie par l'installation des Forces Alliées entre 1942 et 1945
3) Programme d'équipement électrique de l'Algérie pour1951

و / الأرشيف الوطني التونسي :

ARCHIVES NATIONALES TUNISIENNES :

Série E, Carton : 440B, Dossier :18/74

ز / أرشيف ولاية قسنطينة :

ABBAS (Ferhat), J'accuse l'Europe, Cahiers des « Amis du Manifeste et de la Liberté », Cahier N°1, Alger, s.d., (10 pages)

حـــ/ أرشيف مجموعة "الوثائق الجزائرية" :

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS ALGERIENS : (DocAl)
(synthèse de l'activité algérienne)

1. Anonyme, «La situation économique de l'Algérie en 1954», Imprimerie Officielle, Alger, 1955
2. Anonyme, « L'Électrification de l'Algérie », n°3 (15 janvier 1946), Imprimerie Officielle, Alger, 1947
3. Anonyme, « L'évolution de la production d'énergie hydroélectrique en Algérie », n°110 (10 juin 1954), Imprimerie Officielle, Alger, 1955
4. Anonyme, « L'usine hydro-électrique du Hamiz », n°15 (10 juin 1946), Imprimerie Officielle, Alger, 1947
5. FRANÇOIS (Jean-Eugène), « Aspects algériens de la production et du transport de l'énergie électrique en 1951 », Imprimerie Officielle, Alger, 1952
6. LÈONARD (Roger), « L'industrialisation de l'Algérie », Imprimerie Officielle, Alger,1954

ط / أرشيف مجموعة "الوثائق الشمال-أفريقية" :

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS NORD-AFRICAINS : (DocNA)

1. Anonyme, « Conclusions générales du rapport présenté au nom du Conseil Économique par M. Robert DELAVIGNETTE et avis formulé par le Conseil Économique dans sa séance du 28 juin 1955 », n°200 (13 octobre 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
2. Anonyme, « L'Afrique du Nord et les attributions du Plan Marshall », n°127 (27 février 1954), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
3. Anonyme, « Le problème du chômage en Algérie », n°173 (5 mars 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
4. GIRARD (Alain) & STOETZEL (Jean), « Nouveaux documents sur l'immigration en France », n°170 (12 février 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris

ي / الوثائق الرسمية و وثائق الحكومة العامة للجزائر:

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS OFFICIELS et du G. G. A. :

1. « Algérie-développement 1959 », Service de l'information de la Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, , Imprimerie Baconnier, Alger, 1959
2. « Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative » (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d.
3. « La viticulture et la colonisation en Algérie » Rapport présenté par VIVET (E.), au Congrès de la Colonisation. Centenaire de l'Algérie, Ancienne Imprimerie Heintz, Alger,1930, (13pages)
4. Plan de Constantine 1959-1963 rapport général, Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, Imprimerie Officielle, Alger, 1960
5. Rapport général sur le deuxième plan quadriennal de modernisation et d'équipement de l'Algérie(1953-1956), G.G.A., Imprimerie Officielle, Alger, 1953

ك / الدوريـــــات :

PERIODIQUES :

1. Anonyme, « Électricité et Gaz d'Algérie efforts et réalisations », in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°77(juillet1956), Alger, (pp.2-29)
2. Anonyme, « Le développement industriel de la région de Bône » in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3 (octobre 1958), Alger, (pp.15-24)
3. Anonyme, « Les problèmes des peuples inadaptés », in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, (pp.10-23), 1957, Alger
4. BETTELHEIM (Charles), "Sous développement et planification", in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, 1957, Alger
5. Chambre de Commerce et d'Industrie, « Séance du 11 juillet 1961 » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°75 (juillet 1961), Imprimerie Comerciale, Alger
6. FONTANEAU (Pierre), « Facteurs économiques de l'industrialisation » in Encyclopédie mensuelle d'outre-mer, Volume III, Fascicule 41(janvier1954), Paris, (pp.1-5)
7. G. (J.), «Perspectives énergétique de l'Algérie», in Nouvelles Réalités Algériennes, n°1, 1957, Alger
8. GENDROT (Jacques), « Le réseau algérien d'interconnexion », in Modernisation, n°19-20 (4eme trim.1955), Paris, (pp.160-173)
9. MAUGER (Roger), « Effets de la rébellion sur l'économie de 'Algérie » in Bulletin Économique et Juridique n°203 (novembre 1956), Imprimerie Vve J. BRINGAU et Cie, Alger, 1956, (pp.390-392)

10. MURAT (P.R.), « La situation énergétique et industrielle de l'Algérie », in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°72(janvier1956), Alger, (pp.13-18)
11. REVERDY (J.), « La construction métallique » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°73 (mars 1956), Alger, (pp.8-14)
12. WECKEL (M.), « Introduction du directeur de l'E.G.A. », in Modernisation, n°19-20 (4eme trim.1955), Paris, (pp.147-148)

ل / الإحصاءات العامة للجزائر:

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

STATISTIQUES GENERALES DE L'ALGERIE : (A.S.Al.)

1. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1933, Imprimerie Minerva, Alger,1934
2. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1934, Imprimerie Minerva, Alger,1935
3. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire statistique de l'Algérie 1937, Imprimerie Minerva, Alger, 1938
4. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire statistique de l'Algérie 1938, Imprimerie Minerva, Alger, 1939
5. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire statistique de l'Algérie , Nouvelle série-1er volume(1939-1947), Ancienne Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
6. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire Statistique de l'Algérie1939-1947,Volume I, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
7. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire statistique de l'Algérie , Nouvelle série-7eme volume(1954), Ancienne Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
8. G.G.A.. Direction Général des Affaires Économiques et de l'Industrialisation. Service de la Statistique Général, Annuaire Statistique de l'Algérie1956-1957,Volume 9, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
9. République Française. Service Central de Statistique du G.G.A., Annuaire Statistique de l'Algérie année1927,Volume II, Imprimerie Administrative Émile PFISTER, Alger,1929
10. République Française. Service Central de Statistique du G.G.A., Annuaire Statistique de l'Algérie année1928, Imprimerie E.PFISTER, Alger,1930
11. République Française. G.G.A.. Direction du Commerce et de l'Industrie. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1929, Imprimerie Pierre GUIAUCHAIN, Alger,1931
12. République Française. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1931, Imprimerie V.HEINTZ, Alger,1932
13. République Française. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1932, Imprimerie E.PFISTER, Alger,1933

14. République Algérienne Démocratique et Populaire. Direction Générale du Plan et des Études Économiques. Sous-Direction des Statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie1961,Volume 13, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
15. République Algérienne Démocratique et Populaire. Ministère des Finances et du Plan. Direction Générale du Plan et des Études Économiques. Sous-Direction des Statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie1963-1964,Volume Ier, Imprimé à la Sous-Direction des Statistiques, Alger, s.d.
16. Statistique Générale de L'Algérie, Tableaux de l'Économie Algérienne 1958, Imprimerie Baconnier, Alger, s.d.

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

شبكة الكهرباء و الغاز في الجزائر بين 1946 و 1962 ـــــــ

الانعكاسات الاجتماعية غير المباشرة

و انطلاقا من النتائج الهزيلة التي حققتها حركة التجديد في الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية. و ذلك كنتيجة منطقية لعدم تصدّيها لتغيير العقلية الكولونيالية، كشرط أساسي للنجاح. تلك العقلية الكولونيالية التي بُني عليها هذا الاقتصاد الاستعماري منذ بدايته الأولى، و التي تطوّرت و تجذّرت في ضمائر السياسيين و الاقتصاديين الفرنسيين الاستعماريين؛ و منعت إدخال أيّ تحسين في أوضاع الجزائريين، لا على المستوى الاقتصادي و لا علي المستوى الاجتماعي، سواء قبل الحرب أو بعدها. و ذلك ما زاد ظروف الجزائريين صعوبة، خاصة بسبب انعدام البنية التحتية بالنسبة للسكان الجزائريين، أو انعدام العدالة في توزيعها بينهم و بين المستوطنين الأوروبيين. و هو ما كرّس سياسة التهميش التي ما فتئ يمارسها الاستعمار الاستيطاني ضدّ أصحاب الأرض المحتلة، و استمرّ في ممارستها؛ مما أدى إلى استمرار تردي أوضاع الشعب الجزائري و استمرار معاناته، مقابل تمتّع المستوطنين بجميع الامتيازات التي حرم منها الجزائريون.

<u>الفرق الواسع في المستوى المعشي (استمرار تردي المستوى المعيشي للجزائريين)</u>

فمقابل ارتفاع المستوى المعيشي، و بكل المقاييس العصرية، الذي كان يتمتّع به الأوروبيون في الجزائر، و الذي تحسّن أكثر بفضل التطوّرات و الاكتشافات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كان المستوى المعيشي للسكان الجزائريين متخلفا و مترديا جدا. و كأنهما عالمين متباعدين، بل على طرفي نقيض، فالأوّل عالم متقدّم استفاد سكانه من جميع الامتيازات المتوفّرة في الدول المتقدّمة، و هو ما أدى إلى حالة من الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي. و الثاني عالم متخلّف لا يزال سكانه يعانون من أجل تأمين الحدّ الأدنى للبقاء، و لا مجال لهم لتحقيق أكثر من ذلك.

<u>ارتفاع المستوى المعيشي للسكان الأوروبيين:</u>

فمستوى الدخل الفردي الذي كان يتمتع به الأوروبيون في الجزائر، يسمح لهم باستعمال كل الوسائل الحديثة، و كل ما من شأنه أن يحسن مستواهم المعيشي الذي كان يتطوّر بنسبة 5% سنويا، و يمكّنهم من مواكبة التطوّر السريع الجاري في فرنسا و العالم. فقد تطوّر الأجر الأدنى المضمون في الجزائر بالنسبة "للمنطقة(I)" و التي تضم الإقليم الساحلي و السهول جنوب-الساحلية، حيث تتركّز أغلبية الأوروبيين، بـــ100% أي من 60 فرنك مقابل كل ساعة من العمل في نوفمبر 1950، إلى 120 فرنك للساعة في فبراير 1959.[261]

و ذلك ما ينعكس على القدرة الشرائية للعائلات الأوروبية المقيمة في المدن الساحلية، و خاصة في المدن الكبرى التي كانت تضم أغلب السكان الأوروبيين، و يسمح لها بالاستفادة من كل الخدمات المتاحة في الجزائر، و التي من أهمها ما يتعلق بالكهرباء و الغاز. فهذه الطاقة السهلة الاستعمال، و المتاحة في البيت على مدار اليوم، زوّدت أغلب مساكن الأوروبيين بكل ما يمكن أن يوفّر لهم الراحة و رفاهية العيش. و ذلك باستعمال عدة أنواع من الأجهزة و الآلات الكهرومنزلية. فلم يعد استعمال غاز المدينة و الكهرباء، يقتصر على الإنارة فحسب، بل تعداها لتشغيل الأفران الغازية و الكهربائية، و أنواع السخّانات، و الثلاجات و غيرها. و لم يبق هذا التطوّر في المستوى المعيشي حكرا على أوروبيي المدن فقط، بل مسّ حتى سكان القرى منهم. فما قامت به "ك غ ج" في الفترة 1954-1955 و في إطار رفع مبيعاتها من الطاقة الكهربائية بالتشجيع على استعمالها، في القريتين المذكورتين سابقا: ***طاورة*** و ***ستيديا***، أبرز مثال على ذلك. فقد استفاد سكانهما من عدة تجهيزات منزلية حديثة، دون أن يدفعوا مقابل استعمالها شيئا، و دون أي التزام منهم لمدة سنة على سبيل التجريب، و الذين يقرّرون الاحتفاظ بهذه الأجهزة بعد انقضاء السنة، يستفيدون من قرض لهذا الخصوص[262].

<u>تردي المستوى المعيشي للجزائريين:</u>

---

[261] Service de l’information de la Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, Algérie-développement 1959, Imprimerie Baconnier, Alger, 1959, pp.58,73,77

[262] « Electricité et Gaz d’Algérie efforts et réalisations », pp.23-24

أما بالنسبة للجزائريين، فلا مجال لمناقشة مسألة استعمالهم لهذه الوسائل الحديثة من آلات و أجهزة كهرومنزلية، من شأنها أن تسهّل أو تحسّن أسلوب الحياة، لأنّ أغلبهم غير معنيين حتى باستعمال التيّار الكهربائي للإنارة في مساكنهم. و لأنّ المشكل الأساسي بالنسبة لهم، هو الحصول على منصب شغل يوفّر لهم دخلا يكفي لسدّ رمق الحياة اليومية. فالبطالة كانت متفشية في شريحة واسعة منهم، حيث أنها قدّرت بأربعة بطّالين جزائريين مقابل كل بطّال أوروبي، و هذا في البلديات الحضرية فقط، من الجزائر حسب تعداد 1954. و بالإضافة هذا، هناك عامل آخر هو انخفاض دخل العمال الجزائريين مقارنة مع نظرائهم الأوروبيين. و قد يعود هذا الأمر و في جانب منه على الأقل، إلى نوعية المهن أو الوظائف المفتوحة أمام العمالة الجزائرية. و هي عادة المهن قليلة الدخل، مثل تلك التي تعتمد على الجهد العضلي، في العمل الزراعي أو في أوراش البناء. أما الوظائف ذات الدخل المرتفع، و التي تتطلب كشرط أساسي للحصول عليها مستوى معيّنا من التكوين العلمي و التقني، و هو ما لا يتوفّر عليه أغلب المترشحين الجزائريين. فكانت إذًا مجالا خاصا يتمتّع به الأوروبيون دون منافسة من الجزائريين الذين كانوا يفتقرون لمثل هذا التكوين أو الشهادات العليا المطلوبة. و حسب تعداد 1954 دائما، نجد أنّ أوّل فئة مهنية عند الجزائريين هي فئة عمال أوراش البناء التي ضمّت 7,46% من إجمالي الفئة الجزائرية النشيطة في البلديات الحضرية، مقابل 0,84% من الفئة النشيطة الأوروبية. و تليها إحدى المهن الحرة، و هي فئة التجار الصغار بنسبة 2,23% للجزائريين مقابل 2,57% للأوروبيين. أما الفئات المهنية التي يطغى عليها العنصر الأوروبي، فمنها فئة الإطارات العليا و المهندسين، بنسبة 1,92% من الفئة النشيطة من الأوروبيين، مقابل 0,06% للجزائريين. و كذلك الحال بالنسبة لوظائف التقنيين و أعوان التحكم و أعوان المكاتب، فالأوروبيون يشغلونها بنسبة 9,46%، أما الجزائريون في مثل هذه المناصب فلا يمثلون إلاّ 0,73% مقارنة مع إجمالي الفئة النشيطة عندهم[263].

[263] Gouvernement Général de l'Algérie. Direction Général des Affaires Economiques et de l'Industrialisation. Service de la Statistique Général, A.S.Al. de l'Algérie1956-1957,Volume 9, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d., p.21

التمييز بين الأوروبي و الجزائري في حركة التوظيف (فرص العمل)

فحسب الإحصائيات الرسمية في الجزائر فإنّ حركة التوظيف عامة، ضعيفة جدا بين الأهالي مقارنة مع التوظيف بين الأوروبيين. ففي فترة قبيل الحرب العالمية الثانية، أو 1936-1938 مثلا، قدّرت النسبة العامة للتوظيف بين الجزائريين بحوالي0,27% إلى مجموع السكان الجزائريين، في حين كان التوظيف للأوروبيين بنسبة 0,4% من مجموع الأوروبيين في الجزائر، خاصة إذا علمنا أنّ الفئة النشيطة أو التي هي في سن العمل من الأوروبيين، لا تمثل إلاّ 16,63% مقارنة مع مثيلتها لدى الأهالي. كما كانت الوضعية المهنية حسب إحصاء 8 مارس 1936، بين الأوروبيين تمثّل 61,87% من الفئة النشطة، و هي حوالي ضعف النسبة لدى الأهالي. و هذا ما يعكس و يؤكد السياسة العنصرية التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية و مؤسسات الاقتصاد الكولونيالي في توظيف الجزائريين، ناهيك عن التمييز في السلّم الوظيفي[264].

فاليّد العاملة الجزائرية كانت أقل توظيفا من نظيرتها الأوروبية سواء في وظائف الأسلاك العمومية أو في المؤسسات الرأسمالية، و ذلك حتى بعد سلسلة الإصلاحات التي تبنتها الجمهورية الرابعة لصالح مَن اعتبرتهم مواطنين مسلمين فرنسيين. و يعترف "غي موليهGuy MOLLET" و لو ضمنيًا، بهذا التمييز العنصري ضدّ الجزائريين و الذي يحرمهم حقّهم في العمل، عندما وقّع يوم 26 مارس 1956 على المرسوم الصادر تحت رقم:56-289[265]. و المتعلق بإعطاء أفضلية أكبر لتوظيف العمال الجزائريين في مختلف القطاعات، خاصة العمومية و حتى في القطاع الخاص الذي يستفيد من الدعم المقدّم من طرف الدولة الفرنسية أو سلطات المستعمرة، و ذلك إلى مستوى النصف على الأقل من الوظائف المستحدثة. و بغض النظر عن مدى تطبيق هذا النص القانوني، الذي جاء في مرحلة عرفت فيها الثورة الجزائرية تطوّرات مهمة حتّمت على الفرنسيين تجريب وسائل

[264] A.S.Al. (1937), p.141; A.S.Al. (1938), p.135; A.S.Al. (1939-1947), pp.22,25-26

[265] Anonyme, Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d., pp.5-7

مختلفة لإضعافها شعبيا، فإنّ الطرح الجديد فيه لم يخرج عن مجال الطرح التقليدي[266]. و هو أنّ العدالة في الجزائر تعني حصول الجزائريين على نصف فرص العمل المعروضة في سوق العمل الجزائرية مع العلم أنّ نسبة الأوروبيين الذين هم في سنّ العمل لا يمثلون إلاّ 1 إلى 6 مقابل نظرائهم الجزائريين. فهذا النصّ القانوني إذًا لم يلغ التمييز العنصري الممارس ضدّ العمالة الجزائرية، بل كرّسه بالمعادلة السابقة، و قنّنه حينما وفّر للمؤسسات المعنية بتطبيق هذا المرسوم، الثغرة القانونية المناسبة للتّهرب من التزاماتها تجاه العمالة الجزائرية. فالمادة الأولى من هذا المرسوم، تنصّ على أنّ المؤسسات مدعوة إلى توظيف عمال جزائريين إلاّ في حالة عدم توفّر مرشحين منهم لتلك المناصب. و عادة ما تتطلب الوظائف في ما عدا مناصب العمل البسيطة، يدا عاملة مدربة أو تقنية، أي حاصلة على تكوين علمي و مهني، و هذا ما لا يتوفّر عند الغالبية الساحقة من المرشحين الجزائريين في سوق العمل. فمؤسسة "ك غ ج" كغيرها، كانت توظّف المهندسين و التقنيين ليس فقط من أوروبيي الجزائر بل حتى كانت تستقدم المتروبوليين، و كانت توفّر لهم الكثير من الامتيازات كإغراءات. و التي منها توفير المساكن المريحة لهم و لعائلاتهم و ذلك في مرحلة حرجة من أزمة السكن التي كانت تعرفها الجزائر. و من جهة أخرى تحسين الخدمات الاجتماعية لعمال المؤسسة و عائلاتهم لتحسين ظروفهم المعيشة. فقد قامت المؤسسة بتهيئة محلات سكن ملحقة بمنشآتها من معامل، ورش التجهيز، محوّلات التوزيع، بنايات الإدارة الجهوية و التقسيميات و المناطق. بالإضافة إلى بناء عمارات خاصة بالسكن، أو الحصول على سكنات جاهزة من الجماعات المحلية. أو منح قروض بشروط تفضيلية للعمال و الموظفين لشراء سكنات خاصة. و قد تمّ خلال فترة العشر سنوات الأولى من عمر المؤسسة، منح حوالي 600مسكن و 700قرض للسكن من هذا النوع[267].

---

[266] و هذا المرسوم مبني على أحكام القانون رقم:258-56 و المؤرخ في اليوم ذاته، و المتعلق بتخويل الحكومة الفرنسية القيام ببرنامج يحقق التوسّع الاقتصادي و التقدّم الاجتماعي و الإصلاح الإداري في الجزائر، و كل الإجراءات الاستثنائية الضرورية لتحقيق الأمن و حماية الأشخاص و الممتلكات و المحافظة على وحدة الإقليم الفرنسي

[267] E.G.A. (1947-1957), pp.52-53

كما نصّ المرسوم المذكور سابقا على العدالة بين الفرنسيين و الجزائريين في المناصب النوعية و القيادية و ذلك في مادته الثانية. لكننا إذا لاحظنا تركيبة مجلس إدارة "ك غ ج" في جوان 1954 مثلا، فإننا لن نجد إلاّ جزائريين من 24 عضوا، و هما السيّد ***محند الصالح بوعكوير***[268] و كان أحد ممثلي الحكومة العامة للجزائر، و السيّد "مصطفى قليل" و هو أحد ممثلي العمال. لكن ذلك لم يتغيّر حتى بعد 1956، حيث استمرّ التمييز العنصري ضدّ العمالة الجزائرية[269].

تفاقم حركة الهجرة الجزائرية

و الملاحظ خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تزايد حركة الهجرة في صفوف الجزائريين إلى فرنسا. فقد تطوّر عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا، خلال هذه الفترة (1946-1962) أي في مدة 16 سنة، بحوالي أربعة عشر مرة مقارنة بمرة و نصف فقط خلال فترة ما بين الحربين (1918-1937) أي خلال 19 سنة. و من خلال الشكل المرفق، يمكن أن نلاحظ ظاهرة تفاقم الهجرة الجزائرية خلال فترة ما بعد الحرب، حيث أصبح الفارق بين المهاجرين الجزائريين المغادرين إلى فرنسا و العائدين إلى الجزائر واسعا. فقد كان هذا الفرق موجبا طوال تلك الفترة تقريبا بما معدّله19015,57 نسمة، أي أنّ عدد المغادرين أكبر من عدد العائدين إلى الجزائر، في ما عدا سنة 1958 حيث تفوّق عدد العائدين بـــ13859 نسمة. و إذا قارنّا بين تطوّر الهجرة الجزائرية بين الفترتين، ما قبل الحرب العالمية الثانية و ما بعدها، فإنّ المجال بينهما واسع جدا. حيث أنّ معدّل الفرق بين المغادرين و العائدين إلى الجزائر خلال الفترة (1914-1937) قدّر بـــ3938,28 نسمة فقط، و أنّ ذلك الفارق كان سالبا لعدة سنوات مثل سنة 1927 حيث

---

[268] مدير التجارة و الطاقة و الصناعة في الحكومة العامة

[269] Anonyme, Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d., p.6

و انظر أيضا: E.G.A.-R.G.E.(1953)

قدّر بـــ14601 نسمة، أو لسنوات على التوالي كالفترة (1938-1941) حيث كان عدد العائدين إلى الجزائر أكثر من المغادرين إلى فرنسا. و من خلال هذه الظاهرة التي تزامنت مع السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة التي تبنتها السلطات الاستعمارية في الجزائر، فإنّه يمكن أن نخلص إلى نتيجة مهمة: و هي أنّ هذه السياسة التنموية فشلت في التخفيف من حدّة الهجرة الجزائرية. بل نجد أنّ هذه المشكلة تفاقمت خلال مرحلة تطبيق تلك البرامج، التي كان من المفروض أن تحسّن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و لصالح جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم الإثنية. فالهجرة الجزائرية إلى فرنسا و منذ بداياتها الأولى، ارتبطت بسوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، و تدهوّر مستواهم المعيشي جرّاء السياسة الكولونيالية. فعجز برامج التنمية الجديدة في الجزائر، عن استحداث ما يكفي من مناصب عمل، هي التي دفعت عشرات الآلاف من الشباب الجزائريين كل عام إلى الهجرة نحو فرنسا، بحثا عن فرص عمل و تحسين المستوى المعيشي لعائلاتهم في الجزائر، حتى بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 1962 ما قدّر بحوالي 350 ألف نسمة[270].

---

[270] KHANDRICHE Mohamed, Développement et réinsertion. L'exemple de l'émigration algérienne, Office des Publications Universitaires, Alger, 1982, p.314 ; COTE (Marc), L'Algérie ou l'espace retourné, Media-Plus, Constantine, 1993, pp.173-176

الانعكاسات الاجتماعية غير المباشرة

و انطلاقا من النتائج الهزيلة التي حققتها حركة التجديد في الاقتصاد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية. و ذلك كنتيجة منطقية لعدم تصدّيها لتغيير العقلية الكولونيالية، كشرط أساسي للنجاح. تلك العقلية الكولونيالية التي بُني عليها هذا الاقتصاد الاستعماري منذ بدايته الأولى، و التي تطوّرت و تجذّرت في ضمائر السياسيين و الاقتصاديين الفرنسيين الاستعماريين؛ و منعت إدخال أيّ تحسين في أوضاع الجزائريين، لا على المستوى الاقتصادي و لا علي المستوى الاجتماعي، سواء قبل الحرب أو بعدها. و ذلك ما زاد ظروف الجزائريين صعوبة، خاصة بسبب انعدام البنية التحتية بالنسبة للسكان الجزائريين، أو انعدام العدالة في توزيعها بينهم و بين المستوطنين الأوروبيين. و هو ما كرّس سياسة التهميش التي ما فتئ يمارسها الاستعمار الاستيطاني ضدّ أصحاب الأرض المحتلة، و استمرّ في ممارستها؛ مما أدى إلى استمرار تردي أوضاع الشعب الجزائري و استمرار معاناته، مقابل تمتّع المستوطنين بجميع الامتيازات التي حرم منها الجزائريون.

الفرق الواسع في المستوى المعشي (استمرار تردي المستوى المعيشي للجزائريين)

فمقابل ارتفاع المستوى المعيشي، و بكل المقاييس العصرية، الذي كان يتمتّع به الأوروبيون في الجزائر، و الذي تحسّن أكثر بفضل التطوّرات و الاكتشافات التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. كان المستوى المعيشي للسكان الجزائريين متخلفا و مترديا جدا. و كأنهما عالمين متباعدين، بل على طرفي نقيض، فالأوّل عالم متقدّم استفاد سكانه من جميع الامتيازات المتوفّرة في الدول المتقدّمة، و هو ما أدى إلى حالة من الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي. و الثاني عالم متخلّف لا يزال سكانه يعانون من أجل تأمين الحدّ الأدنى للبقاء، و لا مجال لهم لتحقيق أكثر من ذلك.

ارتفاع المستوى المعيشي للسكان الأوروبيين:

فمستوى الدخل الفردي الذي كان يتمتع به الأوروبيون في الجزائر، يسمح لهم باستعمال كل الوسائل الحديثة، و كل ما من شأنه أن يحسن مستواهم المعيشي الذي كان يتطوّر بنسبة 5% سنويا، و يمكّنهم من مواكبة التطوّر السريع الجاري في فرنسا و العالم. فقد تطوّر

الأجر الأدنى المضمون في الجزائر بالنسبة "للمنطقة(I)" و التي تضم الإقليم الساحلي و السهول جنوب-الساحلية، حيث تتركّز أغلبية الأوروبيين، بـــ100% أي من 60 فرنك مقابل كل ساعة من العمل في نوفمبر 1950، إلى 120 فرنك للساعة في فبراير 1959.[1]
و ذلك ما ينعكس على القدرة الشرائية للعائلات الأوروبية المقيمة في المدن الساحلية، و خاصة في المدن الكبرى التي كانت تضم أغلب السكان الأوروبيين، و يسمح لها بالاستفادة من كل الخدمات المتاحة في الجزائر، و التي من أهمها ما يتعلق بالكهرباء و الغاز. فهذه الطاقة السهلة الاستعمال، و المتاحة في البيت على مدار اليوم، زوّدت أغلب مساكن الأوروبيين بكل ما يمكن أن يوفّر لهم الراحة و رفاهية العيش. و ذلك باستعمال عدة أنواع من الأجهزة و الآلات الكهرومنزلية. فلم يعد استعمال غاز المدينة و الكهرباء، يقتصر على الإنارة فحسب، بل تعداها لتشغيل الأفران الغازية و الكهربائية، و أنواع السخّانات، و الثلاجات و غيرها. و لم يبق هذا التطوّر في المستوى المعيشي حكرا على أوروبيي المدن فقط، بل مسّ حتى سكان القرى منهم. فما قامت به "ك غ ج" في الفترة 1954-1955 و في إطار رفع مبيعاتها من الطاقة الكهربائية بالتشجيع على استعمالها، في القريتين المذكورتين سابقا: ***طاورة*** و ***ستيديا***، أبرز مثال على ذلك. فقد استفاد سكانهما من عدة تجهيزات منزلية حديثة، دون أن يدفعوا مقابل استعمالها شيئا، و دون أي التزام منهم لمدة سنة على سبيل التجريب، و الذين يقرّرون الاحتفاظ بهذه الأجهزة بعد انقضاء السنة، يستفيدون من قرض لهذا الخصوص[2].

<u>تردي المستوى المعيشي للجزائريين:</u>

أما بالنسبة للجزائريين، فلا مجال لمناقشة مسألة استعمالهم لهذه الوسائل الحديثة من آلات و أجهزة كهرومنزلية، من شأنها أن تسهّل أو تحسّن أسلوب الحياة، لأنّ أغلبهم غير معنيين حتى باستعمال التيّار الكهربائي للإنارة في مساكنهم. و لأنّ المشكل الأساسي بالنسبة لهم، هو الحصول على منصب شغل يوفّر لهم دخلا يكفي لسدّ رمق الحياة اليومية. فالبطالة كانت متفشية في شريحة واسعة منهم، حيث أنها قدّرت بأربعة بطّالين جزائريين مقابل كل

[1] Service de l'information de la Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, Algérie-développement 1959, Imprimerie Baconnier, Alger, 1959, pp.58,73,77
[2] « Electricité et Gaz d'Algérie efforts et réalisations », pp.23-24

بطّال أوروبي، و هذا في البلديات الحضرية فقط، من الجزائر حسب تعداد 1954. و بالإضافة هذا، هناك عامل آخر هو انخفاض دخل العمال الجزائريين مقارنة مع نظرائهم الأوروبيين. و قد يعود هذا الأمر و في جانب منه على الأقل، إلى نوعية المهن أو الوظائف المفتوحة أمام العمالة الجزائرية. و هي عادة المهن قليلة الدخل، مثل تلك التي تعتمد على الجهد العضلي، في العمل الزراعي أو في أوراش البناء. أما الوظائف ذات الدخل المرتفع، و التي تتطلب كشرط أساسي للحصول عليها مستوى معيّنا من التكوين العلمي و التقني، و هو ما لا يتوفّر عليه أغلب المترشحين الجزائريين. فكانت إذًا مجالا خاصا يتمتّع به الأوروبيون دون منافسة من الجزائريين الذين كانوا يفتقرون لمثل هذا التكوين أو الشهادات العليا المطلوبة. و حسب تعداد 1954 دائما، نجد أنّ أوّل فئة مهنية عند الجزائريين هي فئة عمال أوراش البناء التي ضمّت 7,46% من إجمالي الفئة الجزائرية النشيطة في البلديات الحضرية، مقابل 0,84% من الفئة النشيطة الأوروبية. و تليها إحدى المهن الحرة، و هي فئة التجار الصغار بنسبة 2,23% للجزائريين مقابل 2,57% للأوروبيين. أما الفئات المهنية التي يطغى عليها العنصر الأوروبي، فمنها فئة الإطارات العليا و المهندسين، بنسبة 1,92% من الفئة النشيطة من الأوروبيين، مقابل 0,06% للجزائريين. و كذلك الحال بالنسبة لوظائف التقنيين و أعوان التحكم و أعوان المكاتب، فالأوروبيون يشغلونها بنسبة 9,46%، أما الجزائريون في مثل هذه المناصب فلا يمثلون إلاّ 0,73% مقارنة مع إجمالي الفئة النشيطة عندهم[3].

التمييز بين الأوروبي و الجزائري في حركة التوظيف (فرص العمل)

فحسب الإحصائيات الرسمية في الجزائر فإنّ حركة التوظيف عامة، ضعيفة جدا بين الأهالي مقارنة مع التوظيف بين الأوروبيين. ففي فترة قبيل الحرب العالمية الثانية، أو 1936-1938 مثلا، قدّرت النسبة العامة للتوظيف بين الجزائريين بحوالي0,27% إلى مجموع السكان الجزائريين، في حين كان التوظيف للأوروبيين بنسبة 0,4% من مجموع الأوروبيين في الجزائر، خاصة إذا علمنا أنّ الفئة النشيطة أو التي هي في سن العمل من الأوروبيين، لا تمثل إلاّ 16,63% مقارنة مع مثيلتها لدى الأهالي. كما كانت الوضعية

[3] Gouvernement Général de l'Algérie. Direction Général des Affaires Economiques et de l'Industrialisation. Service de la Statistique Général, Annuaire Statistique de l'Algérie1956-1957,Volume 9, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d., p.21

المهنية حسب إحصاء 8 مارس 1936، بين الأوروبيين تمثّل 61,87% من الفئة النشطة، و هي حوالي ضعف النسبة لدى الأهالي. و هذا ما يعكس و يؤكد السياسة العنصرية التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية و مؤسسات الاقتصاد الكولونيالي في توظيف الجزائريين، ناهيك عن التمييز في السلّم الوظيفي[4].

فاليّد العاملة الجزائرية كانت أقل توظيفا من نظيرتها الأوروبية سواء في وظائف الأسلاك العمومية أو في المؤسسات الرأسمالية، و ذلك حتى بعد سلسلة الإصلاحات التي تبنتها الجمهورية الرابعة لصالح مَن اعتبرتهم مواطنين مسلمين فرنسيين. و يعترف "غي موليهGuy MOLLET" و لو ضمنيًا، بهذا التمييز العنصري ضدّ الجزائريين و الذي يحرمهم حقّهم في العمل، عندما وقّع يوم 26 مارس 1956 على المرسوم الصادر تحت رقم:289-56[5]. و المتعلق بإعطاء أفضلية أكبر لتوظيف العمال الجزائريين في مختلف القطاعات، خاصة العمومية و حتى في القطاع الخاص الذي يستفيد من الدعم المقدّم من طرف الدولة الفرنسية أو سلطات المستعمرة، و ذلك إلى مستوى النصف على الأقل من الوظائف المستحدثة. و بغض النظر عن مدى تطبيق هذا النص القانوني، الذي جاء في مرحلة عرفت فيها الثورة الجزائرية تطوّرات مهمة حتّمت على الفرنسيين تجريب وسائل مختلفة لإضعافها شعبيا، فإنّ الطرح الجديد فيه لم يخرج عن مجال الطرح التقليدي[6]. و هو أنّ العدالة في الجزائر تعني حصول الجزائريين على نصف فرص العمل المعروضة في سوق العمل الجزائرية مع العلم أنّ نسبة الأوروبيين الذين هم في سنّ العمل لا يمثلون إلاّ 1 إلى 6 مقابل نظرائهم الجزائريين. فهذا النصّ القانوني إذًا لم يلغ التمييز العنصري الممارس ضدّ العمالة الجزائرية، بل كرّسه بالمعادلة السابقة، و قنّنه حينما وفّر للمؤسسات المعنية بتطبيق هذا المرسوم، الثغرة القانونية المناسبة للتّهرب من التزاماتها تجاه العمالة الجزائرية. فالمادة الأولى من هذا المرسوم، تنصّ على أنّ المؤسسات مدعوة إلى توظيف عمال

---

[4] G.G.A.-d.s.e.-s.c.s.,Annuaire statistique de l'Algérie 1937, Imprimerie Minerva, Alger, 1938, p.141; G.G.A.-d.s.e.-s.c.s.,Annuaire statistique de l'Algérie 1938, Imprimerie Minerva, Alger, 1939, p.135; G.G.A.-d.g.f.-s.s.g.,Annuaire statistique de l'Algérie , Nouvelle série-1er volume(1939-1947), Ancienne Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d., pp.22,25-26

[5] Anonyme, Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d., pp.5-7

[6] و هذا المرسوم مبني على أحكام القانون رقم:258-56 و المؤرخ في اليوم ذاته، و المتعلق بتخويل الحكومة الفرنسية القيام ببرنامج يحقق التوسّع الاقتصادي و التقدّم الاجتماعي و الإصلاح الإداري في الجزائر، و كل الإجراءات الاستثنائية الضرورية لتحقيق الأمن و حماية الأشخاص و الممتلكات و المحافظة على وحدة الإقليم الفرنسي

جزائريين إلاّ في حالة عدم توفّر مرشحين منهم لتلك المناصب. و عادة ما تتطلب الوظائف في ما عدا مناصب العمل البسيطة، يدا عاملة مدربة أو تقنية، أي حاصلة على تكوين علمي و مهني، و هذا ما لا يتوفّر عند الغالبية الساحقة من المرشحين الجزائريين في سوق العمل. فمؤسسة "ك غ ج" كغيرها، كانت توظّف المهندسين و التقنيين ليس فقط من أوروبيي الجزائر بل حتى كانت تستقدم المتروبوليين، و كانت توفّر لهم الكثير من الامتيازات كإغراءات. و التي منها توفير المساكن المريحة لهم و لعائلاتهم و ذلك في مرحلة حرجة من أزمة السكن التي كانت تعرفها الجزائر. و من جهة أخرى تحسين الخدمات الاجتماعية لعمال المؤسسة و عائلاتهم لتحسين ظروفهم المعيشة. فقد قامت المؤسسة بتهيئة محلات سكن ملحقة بمنشآتها من معامل، ورش التجهيز، محوّلات التوزيع، بنايات الإدارة الجهوية و التقسيميات و المناطق. بالإضافة إلى بناء عمارات خاصة بالسكن، أو الحصول على سكنات جاهزة من الجماعات المحلية. أو منح قروض بشروط تفضيلية للعمال و الموظفين لشراء سكنات خاصة. و قد تمّ خلال فترة العشر سنوات الأولى من عمر المؤسسة، منح حوالي 600مسكن و 700قرض للسكن من هذا النوع[7].

كما نصّ المرسوم المذكور سابقا على العدالة بين الفرنسيين و الجزائريين في المناصب النوعية و القيادية و ذلك في مادته الثانية. لكننا إذا لاحظنا تركيبة مجلس إدارة "ك غ ج" في جوان 1954 مثلا، فإننا لن نجد إلاّ جزائريين من 24 عضوا، و هما السيّد ***محند الصالح بوعكوير***[8] و كان أحد ممثلي الحكومة العامة للجزائر، و السيّد "مصطفى قليل" و هو أحد ممثلي العمال. لكن ذلك لم يتغيّر حتى بعد 1956، حيث استمرّ التمييز العنصري ضدّ العمالة الجزائرية[9].

---

[7] E.G.A. ... anniversaire, pp.52-53

[8] مدير التجارة و الطاقة و الصناعة في الحكومة العامة

[9] Anonyme, Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d., p.6

و انظر أيضا:

E.G.A., Rapport de la gestion de l'exercice 1953, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.

تفاقم حركة الهجرة الجزائرية

و الملاحظ خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تزايد حركة الهجرة في صفوف الجزائريين إلى فرنسا. فقد تطوّر عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في فرنسا، خلال هذه الفترة (1946-1962) أي في مدة 16 سنة، بحوالي أربعة عشر مرة مقارنة بمرة و نصف فقط خلال فترة ما بين الحربين (1918-1937) أي خلال 19 سنة. و من خلال الشكل المرفق، يمكن أن نلاحظ ظاهرة تفاقم الهجرة الجزائرية خلال فترة ما بعد الحرب، حيث أصبح الفارق بين المهاجرين الجزائريين المغادرين إلى فرنسا و العائدين إلى الجزائر واسعا. فقد كان هذا الفرق موجبا طوال تلك الفترة تقريبا بما معدّله19015,57 نسمة، أي أنّ عدد المغادرين أكبر من عدد العائدين إلى الجزائر، في ما عدا سنة 1958 حيث تفوّق عدد العائدين بـــ13859 نسمة. و إذا قارنّا بين تطوّر الهجرة الجزائرية بين الفترتين، ما قبل الحرب العالمية الثانية و ما بعدها، فإنّ المجال بينهما واسع جدا. حيث أنّ معدّل الفرق بين المغادرين و العائدين إلى الجزائر خلال الفترة (1914-1937) قدّر بـــ3938,28 نسمة فقط، و أنّ ذلك الفارق كان سالبا لعدة سنوات مثل سنة 1927 حيث قدّر بـــ14601 نسمة، أو لسنوات على التوالي كالفترة (1938-1941) حيث كان عدد العائدين إلى الجزائر أكثر من المغادرين إلى فرنسا. و من خلال هذه الظاهرة التي تزامنت مع السياسة الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة التي تبنتها السلطات الاستعمارية في الجزائر، فإنّه يمكن أن نخلص إلى نتيجة مهمة: و هي أنّ هذه السياسة التنموية فشلت في التخفيف من حدّة الهجرة الجزائرية. بل نجد أنّ هذه المشكلة تفاقمت خلال مرحلة تطبيق تلك البرامج، التي كان من المفروض أن تحسّن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و لصالح جميع السكان على اختلاف انتماءاتهم الإثنية. فالهجرة الجزائرية إلى فرنسا و منذ بداياتها الأولى، ارتبطت بسوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، و تدهوّر مستواهم المعيشي جرّاء السياسة الكولونيالية. فعجز برامج التنمية الجديدة في الجزائر، عن استحداث ما يكفي من مناصب عمل، هي التي دفعت عشرات الآلاف من الشباب الجزائريين كل عام إلى الهجرة نحو فرنسا، بحثا عن فرص عمل و تحسين

المستوى المعيشي لعائلاتهم في الجزائر، حتى بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 1962 ما قدّر بحوالي 350 ألف نسمة[10].

[10] KHANDRICHE Mohamed, Développement et réinsertion. L'exemple de l'émigration algérienne, Office des Publications Universitaires, Alger, 1982, p.314 ; COTE (Marc), L'Algérie ou l'espace retourné, Media-Plus, Constantine, 1993, pp.173-176

الملحـــق (I)

1) تطوّر الإنتاج المنجمي في الجزائر بين 1916 و 1940 (الوحدة: ألف طن)

	1920-1916	1925-1921	1930-1926	1935-1931	1940-1936
الرصاص	16.6	16.0	13.9	3.2	5.9
الزنك	26.6	35.1	36.6	5.0	11.1
الملح	25.2	22.8	28.6	61.4	64.1
بيريت الحديد	10.1	15.6	14.3	17.0	38.2
الحديد	955.0	1324.0	2010.0	1050.0	2417.0
الفوسفات	361.0	562.0	864.0	572.0	536.0
الفحم الحجري	3.5	8.2	17.0	29.6	21.5

المصدر:

Tableaux de l'Économie Algérienne (1958), p.169

2) نتائج الاستيطان الرسمي في الجزائر (1841-1938)

(عدد القرى و مجموعات المزارع الجديدة و الموسعة)

1850-1841	1860-1851	1870-1861	1880-1871	1890-1881	1900-1891	1920-1901	1938-1921
126	85	21	264	107	103	199	73

المصدر: Annuaire statistique (1938), p.483

الملحـــق (II)

تطوّر إنتاج الطاقة الكهربائية في الجزائر (الوحدة : 1000 kwh)

	1922	1923	1924	1925	1926	1927	1928	1929	1930	1931	1932
عمالة وهران							29405.4	35416.9	39593.7	44002.2	45542.3
عمالة الجزائر							70743.1	77699.3	92079.5	102689.5	109566.1
عمالة قسنطينة							15300.0	19750.2	25097.8	26387.6	37121.9
المجموع	28000	37000	47000	59000	72000	78649	115448.5	132866.4	156770.9	173079.3	192230.4

	1933	1934	1935	1936	1937	1938	1939	1940	1941	1942	1943
عمالة وهران	53800.4	58229.0	60053.5	61785.2	63767.2	73294.9	74969.0	71158.1	69996.3	75211.7	76607.7
عمالة الجزائر	109566.1	112399.2	113978.0	110139.7	118829.9	126776.2	125703.7	123637.7	133332.6	141118.3	154797.9
عمالة قسنطينة	49173.5	57837.1	60502.2	63571.1	70343.4	88107.0	82324.1	66668.5	50379.0	49055.8	57795.3
المجموع	212540.0	228465.4	234533.7	235496.1	252940.5	288178.2	282996.9	261464.2	253707.9	265385.8	289200.9

	1944	1945	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
عمالة وهران	82408.1	80830.5	84973.0	98356.5	108947.5	114639.5	148294.9				
عمالة الجزائر	170552.0	179390.8	197194.7	221574.8	235422.8	263469.0	298299.8				
عمالة قسنطينة	64740.4	72989.7	81477.5	87461.0	113964.3	131660.3	139858.4				
المجموع	317700.5	333211.0	363645.2	407392.3	458334.6	509768.9	586453.1	666900	705000	771300	827100

	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
عمالة وهران								
عمالة الجزائر								
عمالة قسنطينة								
المجموع	878200	950400	1010600	1123300	1200900	1317800	1365048	1141018

المصادر: تمّ تركيب هذا الجدول انطلاقًا من عدة معطيات متوفّرة بشكل جزئي في كل من المصادر التالية/

FONTANEAU, 1952, pp.135-137, 154-156; Annuaire statistique (1927), p.229; Annuaire statistique (1928), p.211; Annuaire statistique (1929), p.202; Annuaire statistique (1931), p.326; Annuaire statistique (1932), p.303; Annuaire statistique (1934), p.430; Annuaire statistique (1939-1947), p.p.155-156; Annuaire statistique (1956-1957), p.115; Annuaire statistique (1961), p.93; Annuaire statistique (1963-1964), p.118

الملحـــق (III)

إنتاج التيار الكهربائي من المحطات الحرارية في الجزائر

1939	1938	1937	1936	1935	1934	1933	1932	1931	1930	1929	1928	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (1000 kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ												
60.3	60.0	50.1	49.7	43.6	45.9	46.2	42.5	37.0	31.9	29.8	26.4	عمالة وهران
152.5	152.9	134.6	134.8	150.8	150.8	138.4	138.0	113.1	61.8	61.0	61.8	عمالة الجزائر
65.3	76.7	57.2	55.9	56.1	56.2	62.5	63.4	66.2	18.3	17.9	14.0	عمالة قسنطينة
278.1	289.6	241.9	240.4	250.5	252.8	247.1	243.9	216.3	112.0	108.7	102.3	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ												
69436.1	69254.7	59279.5	55248.1	56125.8	53755.3	51013.9	43414.7	40958.4	36205.6	32122.9	26745.8	عمالة وهران
87559.3	100088.4	95168.2	84062.9	87396.6	93515.8	96748.4	96748.4	88649.5	91038.5	76275.5	69269.5	عمالة الجزائر
66663.9	78284.5	62950.7	53354.2	46666.1	48628.8	39322.9	27241.3	16792.1	15592.8	10627.2	6424.4	عمالة قسنطينة
223659.4	247627.7	217398.5	192665.2	190188.6	195899.9	187085.1	167404.3	146400.0	142836.9	119025.6	102439.7	المجموع

1951	1950	1949	1948	1947	1946	1945	1944	1943	1942	1941	1940	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (1000 kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ												
	70.9	72.7	64.1	67.5	65.5	65.9	65.9	67.0	60.8	53.9	60.4	عمالة وهران
	137.3	140.8	139.3	146.4	147.2	146.5	152.5	152.5	152.5	121.5	152.5	عمالة الجزائر
	70.8	59.1	59.6	54.7	58.1	58.2	59.8	58.6	59.7	56.3	65.2	عمالة قسنطينة
337.3	279.0	272.6	263.0	268.6	270.8	270.6	278.1	278.1	273.0	231.7	278.1	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ												
	122735.9	105177.0	97724.4	92061.8	78475.9	76525.5	75227.1	72005.6	70661.7	65142.7	66831.8	عمالة وهران
	218860.9	170953.4	172012.9	156935.6	134714.6	130231.0	125813.1	109681.9	91276.9	85969.5	92355.7	عمالة الجزائر
	114275.1	94241.7	93623.9	68125.6	68144.7	55127.5	48898.8	46857.4	37526.4	38242.4	55473.1	عمالة قسنطينة
480600	455871.8	370372.1	363361.2	317123.0	281335.2	261884.0	249939.0	228544.9	199465.0	189354.5	214660.6	المجموع

1962	1961	1960	1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (1000 kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ											
		316.0	310.1	307.9	305.7	282.8	282.1	263.1	417.6	415.9	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ											
877089	1114290	973700	800500	717200	683500	532800	590600	471100	544200	424200	المجموع

المصادر: تمّ تركيب هذا الجدول انطلاقًا من عدة معطيات متوفّرة بشكل جزئي في كل من المصادر التالية/

FONTANEAU, 1952, pp.135-137; Annuaire statistique (1939-1947), p.p.155-156; Annuaire statistique (1956-1957), p.115; Annuaire statistique (1961), p.93; Annuaire statistique (1963-1964), p.118;

الملحـــق (IV)

إنتاج التيار الكهربائي من المحطات الكهرومائية في الجزائر

1939	1938	1937	1936	1935	1934	1933	1932	1931	1930	1929	1928	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ												
1937	1932	1895	1895	2160	1940	1865	1906	1746	1836	1585	1193	عمالة وهران
21055	21383	20835	19815	19760	15800	15735	15735	15735	440	480	500	عمالة الجزائر
9361	9361	8648	8744	8744	8907	9262	9262	8300	8937	4132	3929	عمالة قسنطينة
32353	32676	31378	30454	30664	26647	26862	26903	25781	11213	6197	5622	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ												
5532.9	4040.2	4487.7	6537.1	3927.6	4473.8	2786.5	2127.7	3043.8	3388.1	3294.0	2659.6	عمالة وهران
38144.4	26687.7	23661.7	26076.9	26581.4	18883.4	12817.8	12817.8	14040.0	1041.0	1423.8	1473.7	عمالة الجزائر
15660.2	9822.5	7392.8	10216.9	13836.1	9208.3	9850.7	9880.6	9595.5	9505.0	9122.9	8875.6	عمالة قسنطينة
59337.6	40550.5	35542.1	42830.8	44345.1	32565.5	25455.0	24826.0	26679.3	13934.1	13840.8	13008.8	المجموع

1951	1950	1949	1948	1947	1946	1945	1944	1943	1942	1941	1940	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ												
	20865	13265	8265	8140	2482	2397	2017	1927	2022	1932	1937	عمالة وهران
	80655	76060	57560	50010	51732	38183	34670	34680	34690	28570	23573	عمالة الجزائر
	16500	16720	16720	16477	16489	16428	16220	9140	9075	8983	9050	عمالة قسنطينة
	118020	106045	82545	74627	70703	57008	52907	45747	45787	39485	34560	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ												
	25559.0	9462.5	11223.1	6294.7	6497.2	4305.0	75227.1	72005.6	70661.7	65142.7	66831.8	عمالة وهران
	79439.0	92515.6	63409.9	64639.2	62480.1	49159.8	125813.1	109681.9	91276.9	85969.5	92355.7	عمالة الجزائر
	25583.3	37418.6	20340.4	19335.4	13332.8	17862.2	48898.8	46857.4	37526.4	38242.4	55473.1	عمالة قسنطينة
186300	130581.3	139396.8	94973.4	90269.3	82310.0	71327.0	249939.0	228544.9	199465.0	189354.5	214660.6	المجموع

1962	1961	1960	1959	1958	1957	1956	1955	1954	1953	1952	
Puissance Installée aux bornes des génératrices en (kva) القدرة المجهزة عند مخارج المولدات بـ											
		233.3	233.3	233.4	233	232.3	232.3	174.5	202.2	205.2	المجموع
Production thermique en (1000 kwh) الإنتاج الحراري بـ											
263929	250758	344100	400400	406100	327100	417600	287600	356000	227100	280800	المجموع

المصادر: تمّ تركيب هذا الجدول انطلاقًا من عدة معطيات متوفّرة بشكل جزئي في كل من المصادر التالية/

FONTANEAU, 1952, pp.154-156; Annuaire statistique (1939-1947), p.p.155-156; Annuaire statistique (1956-1957), p.115; Annuaire statistique (1961), p.93; Annuaire statistique (1963-1964), p.118

الملحـــق (V)

المخطّط التنظيمي لمؤسسة كهرباء و غاز الجزائر

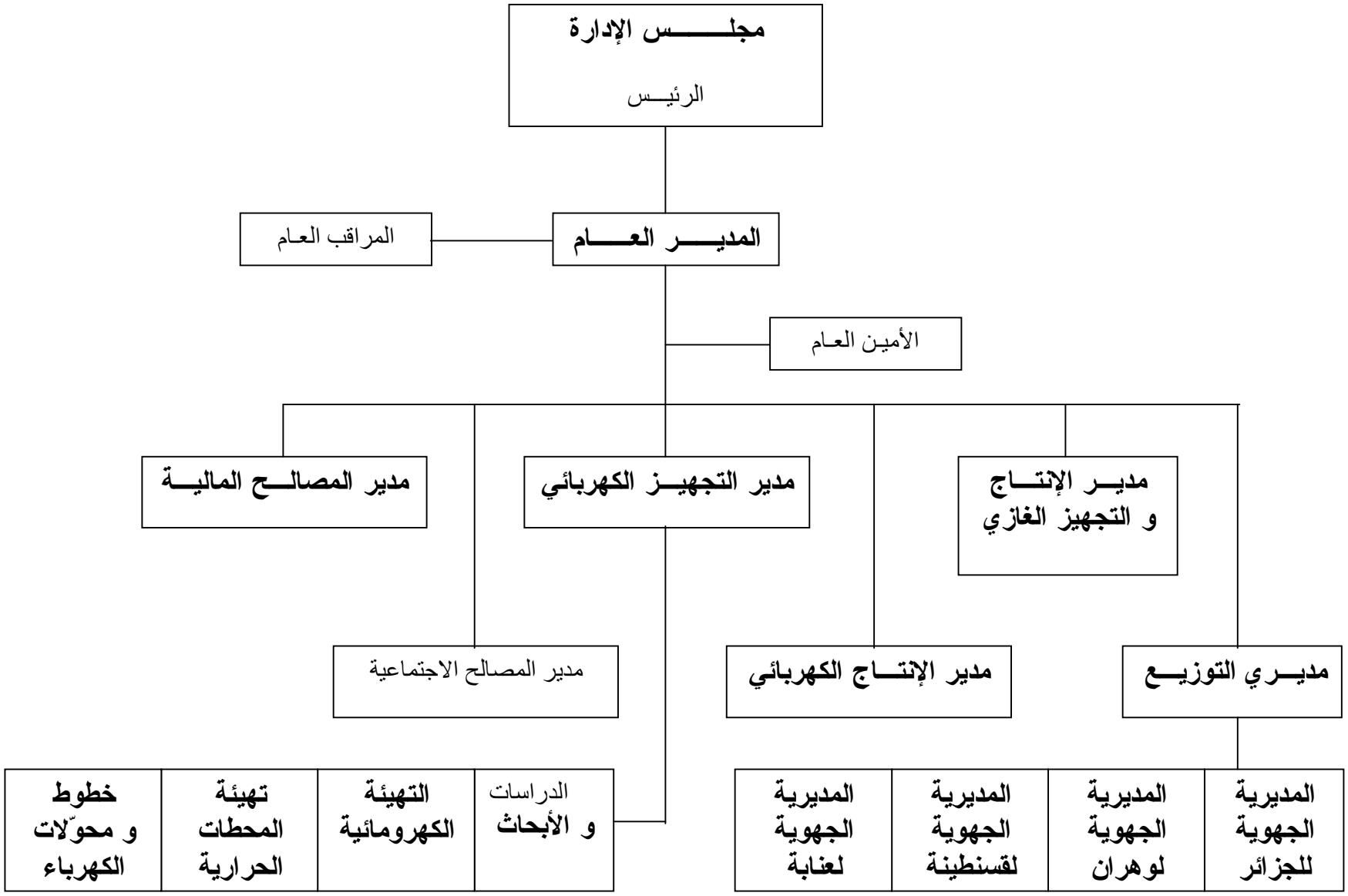

الملحـــق (VI)

مخطّط توضيحي لربط شبكة الكهرباء في الجزائر الشمالية

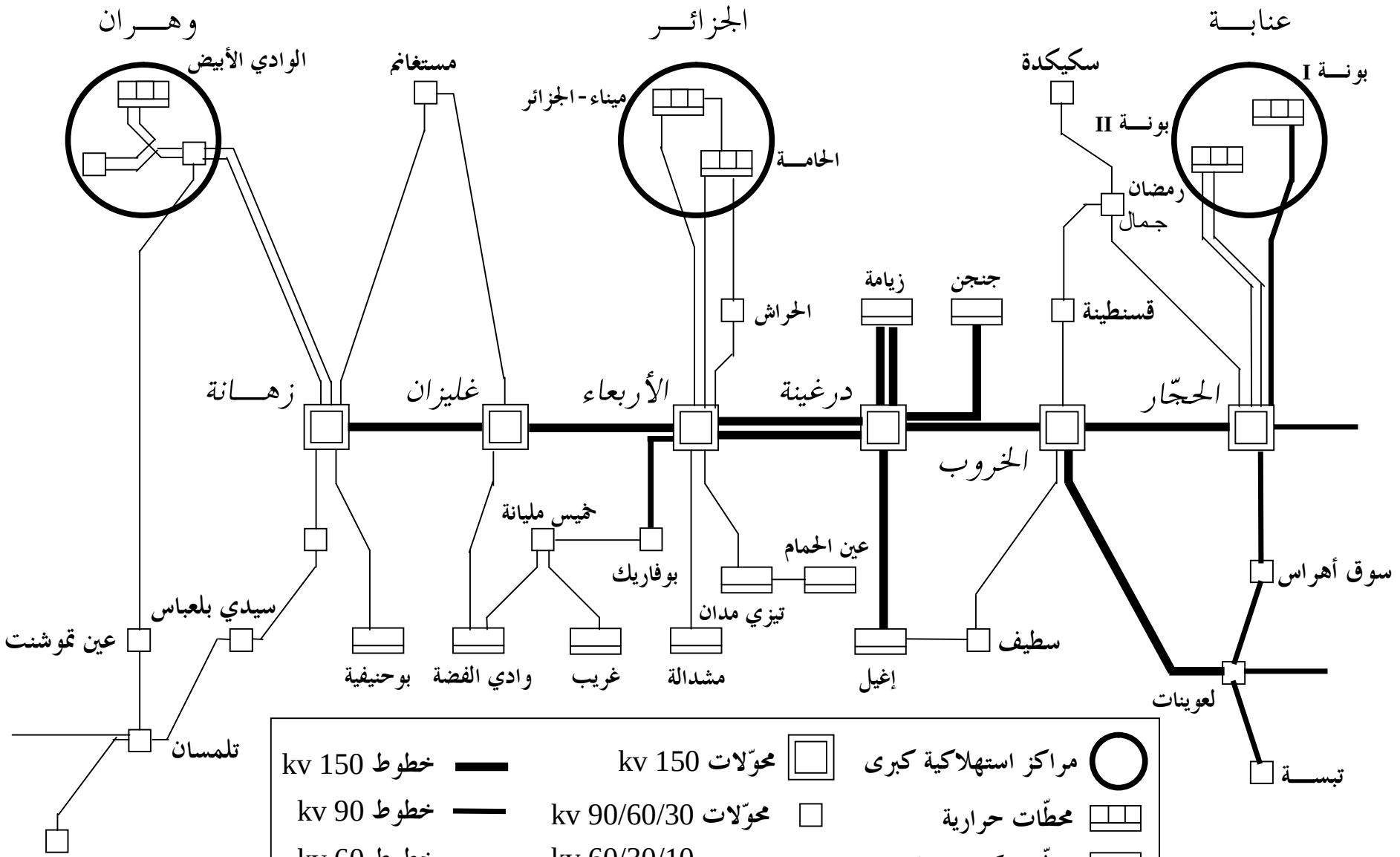

الملحـــق (VII)

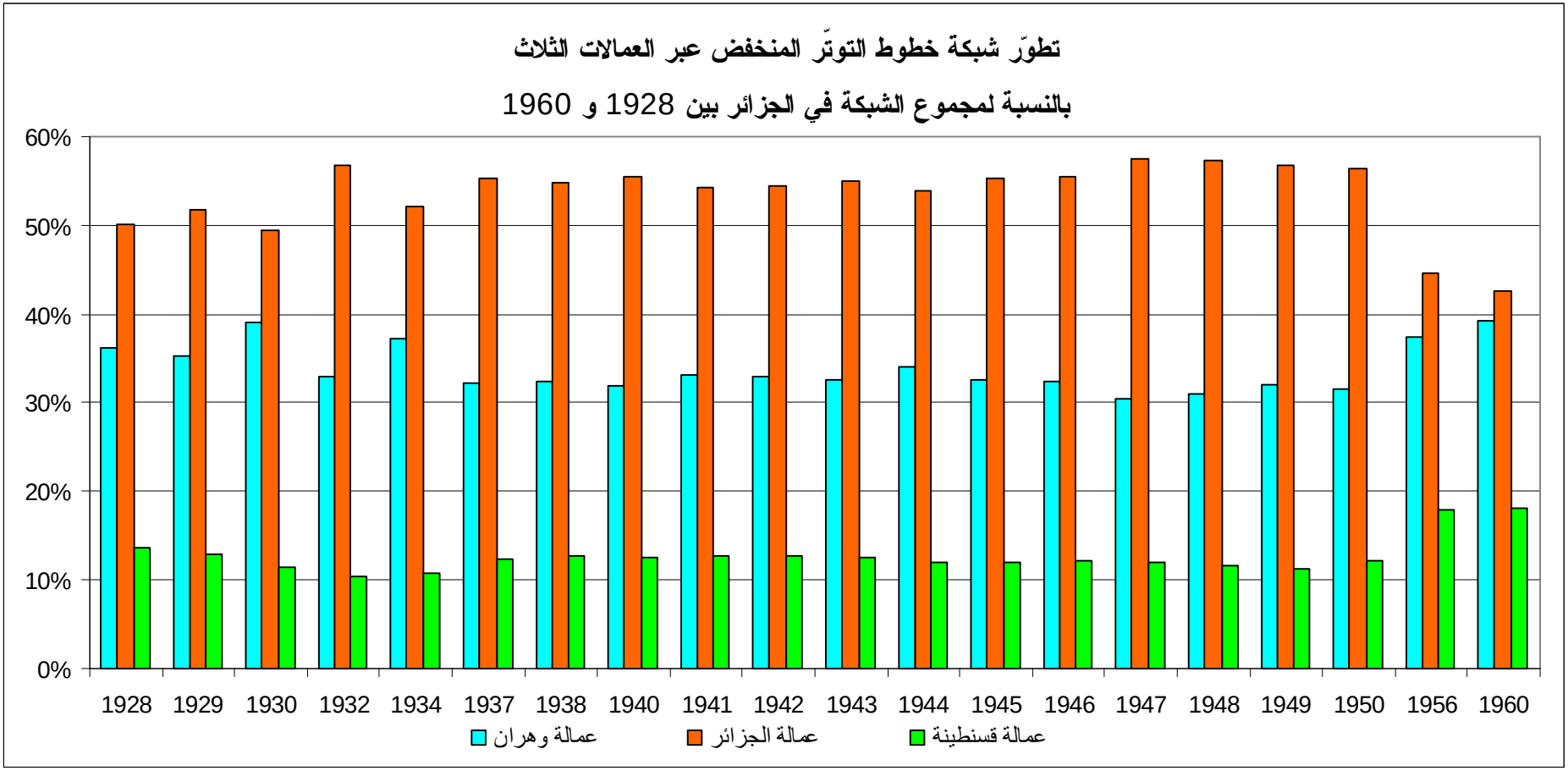

الملحـــق (VIII)

التهييئات الكهرومائية المنجزة في الجزائر
عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة

Particularité de l'aménagement	Date de mie en service	Production annuelle (kwh)	Equipement du poste	Equipement de l'usine	Débit maxturbiné (m^3/sec)	Chutes
	1946	10000000	2transfos 60kv	3groupes 1650kw	2,5	Boghni-aval (Tizi Meden)
	1948	22000000	2transfos 60kv	3groupes 2800kw	3,8	Michelet (Souk el Djemaa)
	1948	8000000	?	2groupes 2800kw 1groupe 900kw	7	Maillot-aval (Couriet)
Usine de pied de barrage au fil des irrigations	1947	1500000	1transfo 30kv	2alternat.de 1350kw	4	Barrage du Hamiz (Dpt.d'Alger)
Usine de pied de barrage au fil des irrigations	1947	4500000	1transfo 22kv	2alternat.de 2500kw	10	Barrage de Bakhada (Dpt.'Oran)
Usine de pied de barrage au fil des irrigations	1947	9000000	1transfo 22kv	2alternat.de 3800kw	15	Barrage de Bou Hanifia (Dpt.'Oran)
Usine fonctionnant au fil des irrigations	1947	2500000	1transfo 30kv	2alternat.de 520kw	3,8	Perrégau, S/le canal latéral de l'Habra (Dpt.'Oran)
Usine de pied de barrage au fil des irrigations avec bassin de compensation	1947	5000000	1transfo 22kv	2alternat.de 2500kw	10	Barrage de Beni Bahdel (Dpt.'Oran)

المصدر:

Documents Algériens, n°110 (10 juin 1954), p.87

الملحـــق (IX)

تطوّر استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر بين عامي 1955 و 1956

القطاع الفلاحي	10.06%
النشاطات المتعلقة بالفلاحة	11.40%
قطاع المياه	7.89%
تحويل المعادن	9.62%
قطاع البناء	25.32%
الصناعات الكيميائية	4.87%
التبغ و الكبريت	20.00%
الصناعة الغذائية	13.49%
صناعة الخشب	13.04%
الصناعات السيلولوزية	4.26%
قطاع المالية	30.77%
القطاع السمعي البصري	13.89%
قطاع الصحة	15.38%
الإدارة	19.30%
الدفاع	35.58%
المجموع	***3.69%***

المصدر:

Tableaux de l'Économie Algérienne (1958), p.107

الملحـــق (X)

إنجازات الكهربة الريفية في مناطق القبائل و الهضاب العليا و الجنوب خلال الفترة ما بين 1948 و 1956

السنوات	عدد المحوّلات	طول الخطوط المنجزة (كم)			المزارع	المراكز الريفية أو الدواوير	عدد السكان في المناطق المجهزة(ن)
		التوتّر العالي	التوتّر المنخفض	المجموع			
1948	3	33.4	9.2	42.5			5368
1949	70	323.3	68.5	391.9	77	25	41034
1950	45	371.7	63.0	434.7	38	37	41108
1951	12	124.3	25.6	149.9	52	23	21128
1952	23	255.3	41.9	297.3	44	36	24981
1953	34	225.8	60.0	285.8	175	39	46560
1954	27	166.1	60.0	226.1	93	54	24035
1955	57	148.6	122.2	270.8	76	34	44439
1956	48	84.8	66.8	151.6			20494
المجموع	**319**	**1733.2**	**517.3**	**2250.6**			**269147**

المصادر:

E.G.A., (1947-1957), p.43; E.G.A. efforts et réalisations, p.18

الملحـــق (XI)

تطوّر مبيعات الطاقة الكهربائية في المناطق الصحراوية (الوحدة : مليون kwh)

السنـــــوات		1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955
التوتّر المنخفض	الإنارة الخاصة	923	1005	1160	1327	1641	1799	2094	2597
	الإنارة العمومية	119	144	167	241	309	316	390	452
	القوة المحركة	1057	1212	998	816	1060	1113	1641	1532
التوتّر المرتفع		602	704	802	802	1079	1083	1539	1772
المجمـــــوع		2701	3065	3127	3186	4089	4311	5664	6353
تطور عدد المشتركين في شبكة توزيع الكهرباء في منطقة الواحات:									
التوتّر المنخفض		5979	6581	8059	8991	9466	10437	11423	12777
التوتّر العالي		11	16	21	24	27	29	33	35
المجمـــــوع		5990	6597	8080	9015	9493	10466	11456	12812

المصدر:

E.G.A. efforts et réalisations, p.22

الملحـــق (XII)

درجة الرفاهية في المساكن الأوروبية في البلديات الحضرية للمدن الثلاث الكبرى في الجزائر سنة 1958

	منطقة الجزائر		منطقة وهران		منطقة قسنطينة	
	الأوروبيون	المسلمون	الأوروبيون	المسلمون	الأوروبيون	المسلمون
مجموع المساكن	88232	57583	74969	37072	34675	15965
شروط التهيئة العصرية						
كهرباء الإنارة	83947	32312	68416	21967	33049	13013
كهرباء-القوة المحركة	223	241	183	133	114	119
الإنارة و القوة المحركة	1875	226	1800	167	824	249

غاز المدينة	61395	4657	38099	2219	16766	1186
الغاز السائل	16285	2549	21323	3715	6812	1509
مصدر الماء متوفر في المسكن	81794	18331	57835	8246	31685	9580
مصدر الماء متوفر في الطابق نفسه	1531	4231	1792	1206	910	984
مصدر الماء متوفر في الساحة	2831	15343	10335	11198	1581	4025
مصدر الماء قريب من المسكن	1914	19041	4857	16322	366	1220
التدفئة المركزية	3726	138	2522	84	2567	188
الحمام	29038	1222	14981	532	9249	806
دورة المياه في داخل المسكن	71726	13992	39221	5656	19083	4461
دورة مياه خاصة خارج المسكن	4689	8708	7899	3585	2608	1865
دورة مياه جماعية	11641	34801	27756	27510	5974	5926

المصدر:

Tableaux de l'Économie Algérienne (1958), p.63

الملحـــق (XIII)

الواردات و الصادرات الجزائرية حسب السلع، خلال الفترة 1952-1957 (الوحدة : مليار فرنك فرنسي)

أصنـاف السلـع	1952		1953		1954		1955		1956		1957	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
مواشي، و مواد حيوانية	7.8	5.6	8.8	3.1	9	2.9	10.4	2.8	13.2	3.6	19.2	2.7
مواد نباتية	20.9	37.7	18.7	34.6	20.2	31.8	16.4	40.4	22.3	36.5	25	38.2
مواد دهنية و شمعية	4.1	2.1	5.4	3.7	4.7	1.1	5.8	2.8	7.9	3.2	8.9	1.4
منتوجات الصناعة الغذائية	20.9	63.4	21.3	58.6	20.9	67.1	23.8	74.9	31.8	72.2	41.1	95.3
منتجات معدنية	17.7	16.2	15.4	19	16.6	17	19.7	19.2	21.4	14.7	32.8	16.2
مواد كيميائية	16.9	1.2	16.4	1.6	18.8	1.9	22.8	2.2	22.9	2.2	28.6	2.3
جلود و مصنوعات جلدية	1.6	1.8	1.4	2.1	1.4	2	1.7	2	2.3	2.3	2.7	2.9
أخشاب و صناعات خشبية	7.7	4.7	7.3	4.3	8.2	5.7	9.8	6.4	7.9	4.9	11.7	2.7
الورق، و استعمالاته	6.6	1.3	5.4	1.4	5.2	1.5	6.3	2	7.3	2.2	9.6	2.2
منتوجات نسيجية	29.4	2.9	23.4	3.4	24.1	3.2	32.4	2.4	34.4	1.7	48.6	1.3
تركيبات معدنية	21.5	4.5	15.1	2.8	18.1	2.9	20.6	3.5	23.1	3.4	33.2	4.2
آلات، و أجهزة كهربائية	24.4	2.8	21.9	3	23.5	2	25.6	2.3	27	2.4	42.6	1.6
مواد مختلفة	44.1	1	42.1	1.2	47	1.2	48.7	1.2	51.2	0.8	79.4	0.7
المجموع	**223.6**	**145.2**	**202.6**	**138.8**	**217.7**	**140.3**	**244**	**162.1**	**272.7**	**150.1**	**383.4**	**171.7**

المصادر: تمّ تركيب هذا الجدول انطلاقًا من عدة معطيات متوفّرة بشكل جزئي في كل من المصادر التالية/

Tableaux de l'Économie Algérienne 1958, pp.138,140

الملحـــق (XIV)

الواردات و الصادرات الجزائرية حسب مناطق التبادل خلال الفترة 1939-1956 (الوحدة : مليون فرنك فرنسي)

	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946	1947	1954	1955	1956
مجموع الواردات	4481.37	3884.22	4229.52	4542.98	4722.72	8267.61	11661.62	26446.52	44714.83	217714.10	243981.30	272694.00
فرنسا	3475.59	2765.67	3031.78	3428.50	130.94	40.67	2968.51	12586.96	29080.33	169361.20	185722.20	199966.40
المستعمرات الفرنسية	311.07	395.66	792.89	580.99	1405.48	3499.08	3073.91	3619.34	4120.67	11500.60	16347.30	18404.60
باقي بلدان العالم	694.71	722.90	404.84	533.50	3186.30	4727.86	5619.20	10240.21	11513.83	36852.30	41911.80	54323.00
مجموع الصادرات	5017.50	5079.62	7594.13	6859.22	918.25	1788.59	3907.67	25584.88	40604.56	140298.10	162058.30	150114.00
فرنسا	4139.74	4337.04	6556.58	5439.85	37.07	415.02	2043.20	21493.55	33676.07	102077.20	119486.50	114282.80
المستعمرات الفرنسية	224.27	341.42	879.50	1280.73	584.94	932.85	1016.89	1775.82	2665.66	12164.00	11422.40	10522.90
باقي بلدان العالم	653.48	401.16	158.05	138.65	296.24	440.72	847.58	2315.50	4262.83	26056.90	31149.40	25308.30
الميزان التجاري	536.13	1195.40	3364.61	2316.24	-3804.47	-6479.03	-7753.95	-861.64	-4110.27	-77416.00	-81923.00	-122580.00
فرنسا	664.15	1571.37	3524.80	2011.35	-93.87	374.35	-925.31	8906.59	4595.74	-67284.00	-66235.70	-85683.60
المستعمرات الفرنسية	-86.80	-54.23	86.60	699.74	-820.53	-2566.24	-2057.02	-1843.52	-1455.01	663.40	-4924.90	-7881.70
باقي بلدان العالم	-41.23	-321.74	-246.79	-394.85	-2890.06	-4287.14	-4771.62	-7924.71	-7251.01	-10795.40	-10762.40	-29014.70

المصادر: تمّ تركيب هذا الجدول انطلاقًا من عدة معطيات متوفّرة بشكل جزئي في كل من المصادر التالية/

Annuaire statistique (1939-1947), p.222; Annuaire statistique (1956-1957), p.148

الأشكـــال البيانيـــة

	البيـــــــان	الصفحة
1	مقارنة بين تطور مساحة الكروم و إنتاج الخمور في الجزائر 1861-1938	11
2	تطور إنتاج خامات الحديد و الفوسفات في الجزائر 1916-1953	13
3	دور صادرات الخمور في الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر بين 1905 و 1914	17
4	توزيع واردات و صادرات الجزائر حسب المواد 1947	19
5	مقارنة بين كميات التسافط المسجلة في محطة وهران و الإنتاج الكهرومائي 1952-1956	54
6	تذبذب قدرة محطات توليد الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية	61
7	إنتاج معامل الغاز في الجزائر 1934-1946	61
8	الإنتاج الشهري للطاقة الكهرومائية في الجزائر 1951	88
9	تطور إنتاجية اليد العاملة في قطاعي الكهرباء و الغاز في الجزائر 1947-1956	91
10	تطور إنتاج معامل الغاز في الجزائر 1934-1960	91
11	تطور شبكة النقل بخطوط التوتر العالي عبر العمالات الثلاثة في الجزائر 1928-1960	96
12	تطور المؤشر الصناعي للكهرباء و الغاز في الجزائر 1948-1957	106
13	مقارنة بين الإنتاج الحراري و الكهرومائي في الجزائر 1938-1962	106
14	تطور مبيعات الغاز في الجزائر بين 1933-1960	111
15	تطور المؤشر الصناعي لبعض القطاعات الصناعية في الجزائر 1948-1957	120
16	تطور إنتاج صناعات الحديد في الجزائر 1951-1961	120
17	مقارنة بين خطوط التوتر العالي و المنخفض المنجزة في الريف 1948-1955	135
18	مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية 1936	142
19	مقارنة بين نسبة طول شبكة توزيع الكهرباء و التركيبة السكانية 1954-1956	142
20	مقارنة بين تهيئة مساكن الأوروبيين و المسلمين في المناطق الحضرية 1958	147

الجـــــداول

	البيـــــــــان	الصفحة
1	مقارنة درجة التقدم بين الجزائر و بلدان أخرى 1950	16
2	تطور إنتاج الطاقة الكهربائية في شمال أفريقيا	63
3	مقارنة أسعار الطاقة بين الجزائر و فرنسا 1956	114
4	قرى القبائل المستفيدة من الكهرباء الريفية 1951-1955	150

قائمة المصادر و المراجع

أ / المراجع باللغة العربية:

1. المعداوي (محمد يوسف)، مذكرات في الأموال العامة و الأشغال العامة، الجزء الأول: الأموال العامة، سلسلة في دروس الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992
2. مجموعة من الأساتذة السوفييت، التقسيم الجغرافي الدولي للعمل في ظل الرأسمالية (الدول الرأسمالية المتقدمة و البلدان النامية)، ترجمة: القزويني (علي محمد تقي عبد الحسين)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991

ب/ المراجع باللغة الأجنبية:

OUVRAGES :

1. AGERON (Charles-Robert), Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1973), Collection « Que sais-je ? »n°400, 5ème édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1974
2. CELIER (Charles) et al., Industrialisation de l'Afrique du nord, Librairie Armand Colin, Paris, 1952
3. CORNET (Pierre), Du mirage au miracle pétrole saharien, Nouvelles Éditions Latines, Paris, 1960
4. CÔTE (Marc), L'Algérie ou l'espace retourné, Media-Plus, Constantine, 1993
5. DJEBARI (Youcef), La France en Algérie bilans et controverses, Volume III, Office des Publications Universitaires, Alger, 1995
6. DUMOULIN (Roger), La structure asymétrique de l'économie algérienne d'après une analyse de la région de Bône, Éditions GENIN, Paris, 1959
7. FONTANEAU (Pierre), L'Électrification de l'Algérie, Librairie du Recueil Sirey, Paris, 1952
8. GANIAGE (Jean), L'expansion coloniale de la France sous la Troisième République (1871-1914), Payot, Paris, 1968
9. GENDARME (René), L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, Librairie Armand Colin, Paris, 1959
10. ESTOUBLON (Robert) et LEFEBURE (Adolphe), Code de l'Algérie annoté (année1947), La Maison des livres, Alger, 1951
11. ISNARD (Hildeber), La vigne en Algérie. Étude géographique, tome II, Éditions Ophrys-Gap, Imprimerie Louis Jean Gap, 1954
12. KADDACHE (Mahfoud), Histoire du nationalisme algérien question nationale et politique algérienne 1919-1951, Tome 2ème, Entreprise Nationale du Livre, 2ème Édition, Alger,1993
13. KHANDRICHE (Mohamed), Développement et réinsertion. L'exemple de l'émigration algérienne, Office des Publications Universitaires, Alger, 1982

14. KHENNAS (Ismail) et al., Politique énergétique et production d'électricité en Algérie, Centre de Recherche en Économie Appliquée (C.R.E.A.), Imprimé sur presses spéciales U.A.F.A., Alger, 1982
15. NOUSCHI (André), Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1919. essai d'histoire économique et sociale, Presses Universitaires de France, Paris, 1961
16. PELLEGRIN (Henri), Le statut de l'Algérie, La maison des livres, Alger,1953
17. SARI (Djilali), Le désastre démographique, Société Nationale d'Édition et de Diffusion, Alger, 1982

جـ/ الرسائل الجامعية:

THESES :

1. BOUVERESSE (Jacques), Les délégations financières algériennes (1898-1945), Tome II, Thèse de doctorat d'État en histoire du droit, Université de Nancy II, 1979
2. HOUITI (Ahmed), Industrialization and economic development: The experience of post-independence Algeria (1962-1984), Ph.D. These in Sociology, American University, Washington D.C., 1985
3. TCHAPGA (Flavien), L'ouverture des réseaux électriques des pays d'Afrique Subsaharienne aux capitaux prives. Choix organisationnels et contraintes institutionnelles, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Paris 13, Paris, 2002

د / أرشيف مؤسسة "كهرباء و غاز الجزائر" :

(المحفوظ في أرشيف ولاية فسنطينة)

DOCUMENTS DE L'E.G.A. :

1. Électricité et Gaz d'Algérie 1947-1952, Imprimerie Baconnier Frères, Alger, 1952
2. Électricité et Gaz d'Algérie célèbre son dixième anniversaire (1947-1957), Imprimerie Baconnier, Alger, s.d.
3. Rapport de gestion du premier exercice 1947-1948, Imprimerie La Typo-Litho et Jules CARBONEL réunies, Alger, s.d.
4. Rapport de gestion de l'exercice 1949, Imprimerie La Typo-Litho et Jules CARBONEL réunies, Alger, s.d.
5. Rapport de gestion de l'exercice 1951, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
6. Rapport de gestion de l'exercice 1952, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
7. Rapport de gestion de l'exercice 1953, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
8. Rapport de gestion de l'exercice 1956, Imprimerie E.Imbert, Alger, s.d.
9. Rapport de gestion de l'exercice 1960, Imprimerie Baconnier, Alger, s.d

هـ/ أرشيف وزارة الحربية الفرنسية :

CHATEAU DE VINCENNES :
(Le Service Historique de l'État-Major de l'Armée de Terre Française)
La sous-série: **1H 1104**

1) Commissariat Général du Plan de Modernisation et d'Équipement, État des opérations du Plan de Modernisation et d'Équipement à la fin de 1950 – Afrique du Nord
2) Note sur les besoins en énergie électrique crées en Algérie par l'installation des Forces Alliées entre 1942 et 1945
3) Programme d'équipement électrique de l'Algérie pour1951

و / الأرشيف الوطني التونسي :

ARCHIVES NATIONALES TUNISIENNES :

Série E, Carton : 440B, Dossier :18/74

ز / أرشيف ولاية قسنطينة :

ABBAS (Ferhat), J'accuse l'Europe, Cahiers des « Amis du Manifeste et de la Liberté », Cahier N°1, Alger, s.d., (10 pages)

حـ/ أرشيف مجموعة "الوثائق الجزائرية" :

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS ALGERIENS : (DocAl)
(synthèse de l'activité algérienne)

1. Anonyme, «La situation économique de l'Algérie en 1954», Imprimerie Officielle, Alger, 1955
2. Anonyme, « L'Électrification de l'Algérie », n°3 (15 janvier 1946), Imprimerie Officielle, Alger, 1947
3. Anonyme, « L'évolution de la production d'énergie hydroélectrique en Algérie », n°110 (10 juin 1954), Imprimerie Officielle, Alger, 1955
4. Anonyme, « L'usine hydro-électrique du Hamiz », n°15 (10 juin 1946), Imprimerie Officielle, Alger, 1947
5. FRANÇOIS (Jean-Eugène), « Aspects algériens de la production et du transport de l'énergie électrique en 1951 », Imprimerie Officielle, Alger, 1952
6. LÉONARD (Roger), « L'industrialisation de l'Algérie », Imprimerie Officielle, Alger,1954

ط / أرشيف مجموعة "الوثائق الشمال - أفريقية" :

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS NORD-AFRICAINS : (DocNA)

1. Anonyme, « Conclusions générales du rapport présenté au nom du Conseil Économique par M. Robert DELAVIGNETTE et avis formulé par le Conseil Économique dans sa séance du 28 juin 1955 », n°200 (13 octobre 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
2. Anonyme, « L'Afrique du Nord et les attributions du Plan Marshall », n°127 (27 février 1954), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
3. Anonyme, « Le problème du chômage en Algérie », n°173 (5 mars 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris
4. GIRARD (Alain) & STOETZEL (Jean), « Nouveaux documents sur l'immigration en France », n°170 (12 février 1955), Ronéotypé par E.S.N.A., Paris

ي / الوثائق الرسمية و وثائق الحكومة العامة للجزائر:

(المحفوظ في أرشيف و لاية فسنطينة)

DOCUMENTS OFFICIELS et du G. G. A. :

1. « Algérie-développement 1959 », Service de l'information de la Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, , Imprimerie Baconnier, Alger, 1959
2. « Algérie. Expansion économique progrès social et réforme administrative » (Décrets du 26 mars 1956), Imprimerie des journaux officiels, Paris, s.d.
3. « La viticulture et la colonisation en Algérie » Rapport présenté par VIVET (E.), au Congrès de la Colonisation. Centenaire de l'Algérie, Ancienne Imprimerie Heintz, Alger,1930, (13pages)
4. Plan de Constantine 1959-1963 rapport général, Délégation Générale du Gouvernement en Algérie, Imprimerie Officielle, Alger, 1960
5. Rapport général sur le deuxième plan quadriennal de modernisation et d'équipement de l'Algérie(1953-1956), G.G.A., Imprimerie Officielle, Alger, 1953

ك / الدوريـــــات :

PERIODIQUES :

1. Anonyme, « Électricité et Gaz d'Algérie efforts et réalisations », in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°77(juillet1956), Alger, (pp.2-29)
2. Anonyme, « Le développement industriel de la région de Bône » in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3 (octobre 1958), Alger, (pp.15-24)
3. Anonyme, « Les problèmes des peuples inadaptés », in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, (pp.10-23), 1957, Alger
4. BETTELHEIM (Charles), "Sous développement et planification", in Nouvelles Réalités Algériennes, n°3&4, 1957, Alger
5. Chambre de Commerce et d'Industrie, « Séance du 11 juillet 1961 » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°75 (juillet 1961), Imprimerie Comerciale, Alger
6. FONTANEAU (Pierre), « Facteurs économiques de l'industrialisation » in Encyclopédie mensuelle d'outre-mer, Volume III, Fascicule 41(janvier1954), Paris, (pp.1-5)
7. G. (J.), «Perspectives énergétique de l'Algérie», in Nouvelles Réalités Algériennes, n°1, 1957, Alger
8. GENDROT (Jacques), « Le réseau algérien d'interconnexion », in Modernisation, n°19-20 (4eme trim.1955), Paris, (pp.160-173)
9. MAUGER (Roger), « Effets de la rébellion sur l'économie de 'Algérie » in Bulletin Économique et Juridique n°203 (novembre 1956), Imprimerie Vve J. BRINGAU et Cie, Alger, 1956, (pp.390-392)
10. MURAT (P.R.), « La situation énergétique et industrielle de l'Algérie », in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°72(janvier1956), Alger, (pp.13-18)
11. REVERDY (J.), « La construction métallique » in Revue de la Région Économique d'Algérie, n°73 (mars 1956), Alger, (pp.8-14)
12. WECKEL (M.), « Introduction du directeur de l'E.G.A. », in Modernisation, n°19-20 (4eme trim.1955), Paris, (pp.147-148)

ل / الإحصاءات العامة للجزائر:

(المحفوظ في أرشيف ولاية فسنطينة)

STATISTIQUES GENERALES DE L'ALGERIE : (A.S.Al.)

1. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1933, Imprimerie Minerva, Alger,1934
2. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1934, Imprimerie Minerva, Alger,1935
3. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire statistique de l'Algérie 1937, Imprimerie Minerva, Alger, 1938
4. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire statistique de l'Algérie 1938, Imprimerie Minerva, Alger, 1939
5. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire statistique de l'Algérie , Nouvelle série-1er volume(1939-1947), Ancienne Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
6. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire Statistique de l'Algérie1939-1947,Volume I, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.

7. G.G.A.. Direction Général des Finances. Service de Statistique Général, Annuaire statistique de l'Algérie , Nouvelle série-7eme volume(1954), Ancienne Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
8. G.G.A.. Direction Général des Affaires Économiques et de l'Industrialisation. Service de la Statistique Général, Annuaire Statistique de l'Algérie1956-1957,Volume 9, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
9. République Française. Service Central de Statistique du G.G.A., Annuaire Statistique de l'Algérie année1927,Volume II, Imprimerie Administrative Émile PFISTER, Alger,1929
10. République Française. Service Central de Statistique du G.G.A., Annuaire Statistique de l'Algérie année1928, Imprimerie E.PFISTER, Alger,1930
11. République Française. G.G.A.. Direction du Commerce et de l'Industrie. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1929, Imprimerie Pierre GUIAUCHAIN, Alger,1931
12. République Française. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1931, Imprimerie V.HEINTZ, Alger,1932
13. République Française. G.G.A.. Direction des Services Économiques. Service Central de Statistique, Annuaire Statistique de l'Algérie année1932, Imprimerie E.PFISTER, Alger,1933
14. République Algérienne Démocratique et Populaire. Direction Générale du Plan et des Études Économiques. Sous-Direction des Statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie1961,Volume 13, Imprimerie Victor Heintz, Alger, s.d.
15. République Algérienne Démocratique et Populaire. Ministère des Finances et du Plan. Direction Générale du Plan et des Études Économiques. Sous-Direction des Statistiques, Annuaire Statistique de l'Algérie1963-1964,Volume Ier, Imprimé à la Sous-Direction des Statistiques, Alger, s.d.
16. Statistique Générale de L'Algérie, Tableaux de l'Économie Algérienne 1958, Imprimerie Baconnier, Alger, s.d.